د. كاظم حبيب*: نظرة في كتاب "الاقتصاد العراقي – الأزمات والتنمية" للسيد الدكتور علي خضير مرزا- الحلقات 1-13

الكتاب: الاقتصاد العراقي – الأزمات والتنمية

الكاتب: الدكتور علي خضير مرزا

الناشر: الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل.

مكان النشر: بيروت – لبنان

سنة النشر: تموز/يوليو 2018

الرمز الدولي: ردمك 978-614-01-7352-7

الحلقة الأولى

المدخل

المكتبة الاقتصادية

الدكتور علي خضير مرزا اقتصادي عراقي يحمل شهادة الدكتوراه من جامعة بيرمنگهام البريطانية. عمل سابقاً في وزارتي النفط والتخطيط في العراق وككبير مستشارين في قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة. يمتلك الدكتور مرزا معرفة واسعة ومعمقة بالنظريات الاقتصادية وخبرة عملية طويلة وناضجة في المجال الاقتصادي، ولاسيما اقتصاد النفط، للدول المنتجة والمصدرة للنفط عموماً والعراق على نحو خاص. أصدر في العام 2012 كتابه الموسوم "ليبيا: الفرص الضائعة والآمال المتجددة" عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر ببيروت، والذي جاء بعد عام من الإطاحة بنظام حكم معمر القذافي في ليبيا، وبالتالي وضع القارئات والقراء أمام حقائق الوضع الاقتصادي في هذا البلد المنكود طوال عقود خمسة عقود مشيراً فيه إلى الفرص التي فوَّتها النظام السياسي على الشعب الليبي لبناء اقتصاد وطني متنوع ومتقدم ومزدهر، ومتأملاً أن يفتح التغيير الأبواب أمام الليبيين لتغيير اقتصادهم الريعي النفطي إلى اقتصاد منتج يسمح بتغيير فعلي في بنيتي الاقتصاد والمجتمع وفي تنويع مكونات الدخل القومي. وهي آمال لا تزال قائمة رغم الصراعات المرهقة الجارية في ليبيا وإرهاب قوى الإسلام السياسي المتطرفة الناشطة فيه.

وقبل صدور كتابه الجديد وبعده نشر الباحث الدكتور علي مرزا مجموعة مهمة وكبيرة من الدراسات والأبحاث العلمية في مجالات النفط والتنمية الاقتصادية في العراق، حيث قدم معالجات غنية تتميز بالثراء والكثير من البحث والاستقصاء والتدقيق، والتي يمكن الاعتماد عليها فيما تورده من معلومات قيمة واستنتاجات مهمة تسهم في دعم الباحثين في هذا المجال.

الكتاب الأخير الذي بين أيدينا والموسوم "الاقتصاد العراقي –الأزمات والتنمية" هو التتويج الفعلي لعمله العلمي خلال الأعوام المنصرمة وتركيزه الكبير على الاقتصاد العراقي. إنه موسوعة ومسح وتحليل واسعين للاقتصاد العراقي في قطاعاته الأساسية، إذ تتبلور فيه أفكار الباحث وتجاربه الغنية في الشأن الاقتصادي والاجتماعي.

إن من تسنى له متابعة الكتابات الاقتصادية خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية حتى الوقت الحاضر سيجد أمامه مجموعة من الكتب المهمة التي عالجت موضوع الاقتصاد العراقي بمختلف فروعه وقطاعاته وبتوسع ملموس. ومن بين تلك الدراسات المهمة والمنشورة كتاب الفقيد الدكتور محمد سلمان حسن الموسوم " التطور الاقتصادي في العراق، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864–1958" الصادر في عام 1965، وكتابه عن "دراسات في الاقتصاد العراقي" الصادر في عام 1966 وكتابات وكراسات أخرى

عن النفط والسكان وثورة العشرين، وكذلك كتاب الدكتور خير الدين حسيب الموسوم "الدخل القومي في العراق 1953–1961" الصادر عام 1964، وهو أول كتاب من نوعه في العراق عن حسابات الدخل القومي، ثم كتاب الفقيد الدكتور عباس النصراوي الموسوم "الاقتصاد العراقي– النفط. التنمية. الحروب. التدمير. الآفاق 1950–2010"، الصادر عام 1995، إضافة إلى كتب اقتصادية عديدة أخرى للكاتب، إضافة إلى كُتّاب آخرين وكتب أخرى صدرت خلال الفترة المذكورة. ويندرج كتاب الدكتور علي خضير مرزا ضمن هذه المجموعة القيمة من الكتب التي تبحث في الاقتصاد العراقي خلال العقود المنصرمة، والتي يمتد بعضها إلى ما قبل تشكيل الدولة العراقية وأغلبها لما بعد ذلك. ويمكن الإشارة هنا إلى صدور كتاب لي بعنوان "لمحات من عراق القرن العشرين"، يحتوي على 11 مجلداً ويقع بـ 4250 صفحة، يتضمن فصولاً كاملة عن واقع وتطور الاقتصاد والمجتمع في العراق قبل وبعد تشكيل الدولة العراقية، ويمتد إلى حين صدور الكتاب في العام 2013، عن دار أراس للطباعة والنشر في أربيل، والذي لم يصل إلى أيدي الكثير من القراء والقارات في العراق والدول العربية بسبب الكمية القليلة التي طبعت منه ونفذت بسرعة.

يتضمن كتاب "الاقتصاد العراقي – الأزمات والتنمية" 19 فصلاً موزعة على أبواب سبعة وفهرس بالمصادر ويقع في 526 صفحة. هناك مجموعة من الفصول التي تتعرض إلى تفاصيل المشكلات القطاعية في الاقتصاد العراقي، وهي الفصول 2، 3، 4، 5، 9، 10، 11، 17، و18. لخص الفصل الأول بوضوح المضامين الأساسية لفصول الكتاب، في حين ركزت الفصول 2، 3 و4 على التكوين الاجتماعي والموارد السكانية والموارد المائية والمشكلات المرتبطة بها وتصور إمكانية تجاوزها. وبحث في الفصول 5، 6، 7، مشكلات النفط منذ البدء حتى الوقت الحاضر وعبر مراحل مرتبطة بواقع العراق وتطور أحداثه والتغيرات النسبية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وركز بشكل تفصيلي ودقيق على جولات التراخيص النفطية، التي حولها خلافات وأراء كثيرة، مبّرزا جوانبها الإيجابية والسلبية ومقارناً بين عقود الخدمة وعقود المشاركة في الإنتاج على صعيد العراق ودول أخرى، إضافة إلى بلورته الفوارق بين العقود التي وقعتها الحكومة الاتحادية وتلك التي وقعتها حكومة إقليم كردستان العراق والسلبيات البارزة في أوضاع العلاقات النفطية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم على الاقتصاد النفطي وعموم الاقتصاد الوطني في العراق في ضوء غياب القوانين المنظمة لهذه العلاقة على سبيل المثال لا الحصر.

أما الفصل الثامن فقد خص به الباحث منظمة الأوبك: "منظمة الدول المصدرة للنفط" وتطور سياساتها ومواقفها واستراتيجيتها في عالم النفط وما يفترض أن تعمل من أجله. وهي دراسة مهمة وقيمة ذكرتني بالدارسة القيمة التي نشرها الصديق الفقيد الدكتور عباس النصراوي والصادرة باللغة الإنجليزية في كل من بالتيمور ولندن في عام 1984 وتحت عنوان "Opec in a Changing World Economy" أوبك في اقتصاد عالمي متغير"، إضافة إلى كتابه الآخر والمهم الصادر في نيويورك ولندن في عام 1991 وباللغة الإنجليزية أيضاً وتحت عنوانِ "Arab Nationalisim, Oil, and the Poltical Economy of Dependency"، "القومية العربية والاقتصاد السياسي المعتمد على الذات". أما الفصل التاسع فقد ركز الباحث على القطاع الزراعي باعتباره كان القطاع الأول المنتج للدخل القومي في بلد زراعي متخلف، غالبية سكانه من الريف والزراعة والبداوة، قبل أن يحل القطاع النفطي في أعقاب الحرب العالمية الثانية ومنذ 1952/1951 بشكل خاص ليحتل موقع القطاع الزراعي في تكوين النسبة الأعلى للدخل القومي. ويبلور الباحث في هذا الفصل مشكلات الاقتصاد الزراعي وتطوره قبل ثورة تموز وما بعد الإصلاح الزراعي الذي حصل في العام 1958 وغياب وضوح الرؤية في معالجة مشكلاته أوضاعه الراهنة ومعاناة الزراعة والفلاحين والأمن الغذائي. أما الفصل العاشر فقد توجه صوب القطاع الصناعي التحويلي، ليشير إلى المشكلات التي كانت ولا تزال تواجه هذا القطاع الحيوي الذي كان في مقدوره أن يغير من بنية الاقتصاد العراقي ومن طابعه الريعي ومن بنية المجتمع الطبقية لو تسنى للعراق تطويره وبشكل منسق مع القطاعين الزراعي والنفطي على وفق إستراتيجية تنموية واعية وهادفة. ويؤكد الباحث على واقع التدهور الحاصل في هذا القطاع، لاسيما بعد الفترة التي أطلق عليها مصطلح "التغيير"، ويقصد به، بعد غزو العراق واحتلاله في عام 2003 من قبل التحالف الدولي خارج الشرعية الدولية وبقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ومن ثم إنهاء الاحتلال وحتى الوقت الحاضر. وفي الفصل الحادي عشر يبحث الكاتب في ثروة المجتمع أو الدخل القومي العراقي وتوزيعه بين الحكومة الاتحادية وحكومات المحافظات والإقليم والمشكلات التي واجهت ولا تزال تواجه العراق، ولاسيما الموقف من قطاع النفط وموارده المالية. أما الفصل الثاني عشر فيعالج موضوع المركزية واللامركزية في الحكم بالعراق وعلاقة ذلك بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية. أما الفصل الثالث عشر فيركز على موضوعة مهمة طرحت من جانب بعض الاقتصاديين العراقيين والتي تدعو إلى توزيع موارد النفط على المواطنين، ليبين سلبيات هذه الدعوة وأهمية تأمين التوزيع والاستخدام العقلاني للثروة النفطية ومواردها المالية

على وفق استراتيجية اقتصادية اجتماعية تساهم في تغيير بنية الاقتصاد أولاً، وبينة المجتمع ثانياً. ويطرح الباحث في الفصلين الرابع عشر والخامس عشر هيكلية التخطيط وإشكالياته ومضمون التخطيط المركزي والتخطيط التأشيري من الناحية النظرية، وما يجري في العراق عملياً، إضافة إلى معالجته لاستراتيجية التنمية الوطنية الصادرة عن وزارة التخطيط منذ العام 2003. أما الفصل السادس عشر فيبحث الكاتب في علاقة العراق ببرنامج صندوق النقد الدولي ورأيه فيه في واقع العراق الراهن، وهي إحدى النقاط التي سنتطرق إليها لاحقاً. يعالج الباحث في الفصل السابع عشر موضوع التضخم وفعالية السياسة النقدية، علماً بأن السياسة المالية والنقدية هما الأداة التنفيذية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية والتي يفترض أن تكون نصب عيون القارئات والقراء. يعالج الفصل الثامن موضوعاً أساسياً وقطاعاً رئيسياً في الاقتصاد العراقي، وأعني به قطاع التجارة الخارجية والسياسات التجارية لدورها المميز في التأثير المباشر سلباً أو إيجاباً على عملية التنمية، إعاقة أو دعماً، لعميلة تغيير بنية الاقتصاد الوطني والتنويع الاقتصادي ومن أجل انقاذ العراق من براثن الاقتصاد الريعي النفطي.

أما الفصل الأخير فيطرح الباحث سؤالاً مهماً تحرى عنه منذ بدء الكتاب حتى نهايته هو: هل يمكن تحقيق التنوع الاقتصادي والإفلات من الفخ الريعي في العراق؟ وسنبحث بتوسع في إجابة السيد الدكتور علي خضير مرزا عن هذا السؤال في ظل الأوضاع الجارية في العراق منذ العام 2003 حتى الوقت الحاضر، ولاسيما طرحه لعدد من المقترحات المهمة بما فيها موضوع التربية والتعليم والبحث العلمي.

لا أضيف كثيرا حين أشير إلى إن الباحث قد بذل جهداً كبيراً ومتميزا لتشخيص المشكلات الأساسية التي واجهت ولا تزال تواجه الاقتصاد والمجتمع في العراق والتي يمكن بلورتها في النقاط التالية:

** غياب استراتيجية تنموية للاقتصاد والمجتمع في العراق على امتداد تاريخ العراق الحديث، رغم التبدلات التي حصلت في العراق، والذي يتجلى اليوم وأكثر من أي وقت مضى في غياب الاستراتيجية والسياسات الاقتصادية الوطنية.

** منذ أن انتهى الطابع الريعي الزراعي في الاقتصاد العراقي في بداية الخمسينيات من القرن العشرين، حل محله بامتياز الطابع الريعي النفطي، إذ بدأت هذه السمة المميزة بالتفاقم سنة بعد أخرى، وأصبحت المعرقل الفعلي لعملية التنمية الاقتصادية والتثمير الإنتاجي لتغيير بنية الاقتصاد والمجتمع والعواقب المرتبطة بذلك والناشئة عنه.

** في الفصول الأولى من الكتاب يضع الباحث يده على مشكلتين كبيرتين وأساسيتين في الاقتصاد والمجتمع، إضافة إلى مشكلات عديدة أخرى، هما، أولاً، مشكلة معدلات النمو السكانية العالية من جهة، وتدهور القدرة على استيعاب المزيد من الأيدي العاملة التي تدخل سنوياً إلى سوق العمل، وبالتالي تفاقم البطالة، ولاسيما بين الشبيبة، وتفاقم التضخم في الجهاز الإداري الحكومي إلى أكثر من التخمة بكثير من جهة أخرى، وثانياً، مشكلة شحة حصة العراق من المياه الداخلة إلى أراضيه من تركيا وإيران من ناحية، واستخدامها السيء والتفريطي، إضافة إلى قلة وسوء استخدام المياه الجوفية والاثار الناجمة عن كل ذلك حالياً وفي المستقبل من ناحية أخرى.

** ويطرح الباحث مشكلة معقدة أخرى كانت ولا تزال تواجه العراق ناشئة عن بنية المجتمع القومية، ولاسيما بعد قيام الفيدرالية الكردستانية، وغياب القوانين المنظمة للعلاقة الاقتصادية، ومنها المالية والنفطية، والإدارية والاجتماعية والسياسية، بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، وكذلك بين الحكومة الاتحادية ومجالس المحافظات والعواقب التي برزت حتى الآن والتي يمكن أن تتفاقم لاحقاً.

وفي مجرى قراءتي لهذا الكتاب سأحاول أن أشير إلى تلك المشكلات الأخرى والمهمة التي لم يشر إليها الباحث والتي تشكل نقصاً يمكن تداركه، إن اقتنع بها الباحث، في الطبعة الثانية لهذا الكتاب المهم والقيم حقاً.

واحدة من المسائل المهمة التي أرى ضرورة الإشارة إليها هنا في هذا المدخل من قراءتي للكتاب هي عدم الإشارة الواضحة للاختلالات الشديدة في استيعاب وإدراك المسؤولين عن الاقتصاد العراقي ورسم سياساته للقوانين الاقتصادية الموضوعية الفاعلة في المجتمع وفي العملية الاقتصادية وسبل التعامل معها والعواقب الوخيمة لهذا الإهمال الذي ينعكس في جملة من الظاهر البارزة مثل اختلال العلاقة بين التوظيفات الاستثمارية (الإنتاجي) والانفاق الاستهلاكي أي في سوء توزيع وإعادة توزيع واستخدام الدخل القومي. إن عدم الوعي بهذه القوانين وعدم التعامل الواعي معها يقود إلى سلسلة من الاختلالات الكبيرة والكثيرة في مجمل العملية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، والتي تقود بدورها إلى تناقضات وصراعات، ثم تتحول، حين لا تعالج، إلى نزاعات سياسية، كما حصل في وثبات العراق وانتفاضاته ومنذ ثم في عام 1958 أو فيما بعد أيضاً.

المشكلات الكبيرة والمعقدة التي أظهرها الكاتب لم تنشأ دون عوامل وأسباب كثيرة ودون الإساءة للقوانين الاقتصادية الموضوعية المرتبطة بطبيعة علاقات الإنتاج السائدة في العراق وفي العلاقات الاقتصادية

الدولية. وقد أشار الباحث إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية، ولكنه تجنب تماماً البحث في العوامل السياسية التي كانت وراء ذلك، بما فيها الحريات العامة والحياة الديمقراطية والمؤسسات الدستورية، حيث كتب يقول: "ونتيجة لتعرض العراق لأزمات سياسية واجتماعية وجيوسياسية عديدة خلال هذا التاريخ، فأن عرض وتحليل هذا التطور يأخذ بالاعتبار الأزمات المذكورة من ضمن العوامل الأساسية المؤثرة فيه، وربما المتأثرة به. غير أن من المناسب الإشارة إلى أن تفسير وتحليل العوامل المسببة لهذه الأزمات يقع خارج نطاق هذا البحث" (الكتاب، ص1). على وفق رؤيتي للأمور ومن وجهة نظري، أرى بأن البحث الاقتصادي البحت غير ممكن ما لم تكن هناك خلفية فكرية وسياسية لدى الباحث وفي التحليل العلمي للأحداث والوقائع الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد من البلدان، وبالتالي لا يمكن تجاوزها بذلك المقطع الذي أورده الكاتب في أعلاه، فالاقتصاد أو السياسات الاقتصادية في أي بلد من البلدان هي نتاج النظام السياسي الحاكم الذي يقرر طبيعة ومضامين السياسات الاقتصادية، ومن هنا يفترض تأكيد حقيقة أن الاقتصاد والسياسات الاقتصادية المنبثقة عن طبيعة نظام حكم معين هما من حيث المبدأ والواقع "وجهان لعملة واحدة" لا يمكن الفصل بينهما، وبالتالي فتجنب التحليل لهذه المسألة تبقى المعالجة العلمية ناقصة حين لا يشار إلى العوامل السياسية الفاعلة والمسببة أو تلك التي لا تزال تتسبب في الفساد السائد وفي مجمل العملية الاقتصادية والاجتماعية الجارية في البلاد، كما أشار إلى ذلك بصواب السيد الدكتور وليد خدوري في مقاله الموسوم عن كتاب "الاقتصاد العراقي الأزمات والتنمية" المنشور في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، مثلاً، أو اغفال موضوع الطابع القومي البعثي في فتر حكم البعث أو المحاصصة الطائفية في الدولة العراقية الراهنة وفي السلطات الثلاث وتأثيرها على غياب الاستراتيجية التنموية والتنويع الاقتصادي...الخ، أو في موضوع العواقب التي ترتَّبت عن غزو واحتلال العراق، أو تلك السياسات التي قادت إلى احتلال الموصل وكل محافظة نينوى من قوى الإرهاب الإسلامي السياسي المتطرف والتكفيري (داعش) وعواقبها على الاقتصاد والمجتمع، أو الحراك الشعبي الجاري والعوامل الكامنة وراء ذلك، ولاسيما موضوع الخدمات العامة، بما فيها الطاقة الكهربائية والماء الصحي، وهي موضوعات مهمة سأبحث بها لاحقاً ضمن قراءتي لهذا العمل الاقتصادي الكبير والقيم للسيد الدكتور علي خضير مرزا.

انتهت الحلقة الأولى وتليها الحلقة الثانية: قراءة في الفصول 2، 3 و4.

2019/03/26

د. كاظم حبيب

نظرة في كتاب "الاقتصاد العراقي – الأزمات والتنمية للسيد الدكتور علي خضير مرزا

الحلقة الثانية

العراق الحديث.. التكوين

في هذه الحلقة سأتناول بقراءة متأنية الفصل الثاني من الكتاب الذي تناول فيه الباحث الدكتور علي خضير مرزا بصفحات قليلة وتكثيف شديد واقع الحالة السكانية في الولايات الثلاث، بغداد والبصرة والموصل تحت هيمنة السلطنة العثمانية ومن ثم المماليكية فالعثمانية، والتدخلات الإيرانية في الشأن العراق التي رافقت تلك الفترة، ومن ثم نشوء الدولة العراقية الحديثة. ويشير إلى واقع وجود البدو الرحل والفلاحين الذين شكلوا معاً نسبة عالية من إجمالي السكان في ظل علاقات مشاعية أبوية في الريف، بدأت تتحول تدريجياً إلى علاقات ملكية جديدة في فترة حكم مدحت باشا، ولكنها استكملت وتكرست في فترة الاحتلال البريطاني وصدور قانون العشائر عام 1916، ومن ثم قوانين ارنست داوسن في عامي 1933/1932 التي أطلق عليها بـ "قوانين تسوية حقوق ملكية الأراضي" بعدها بعقدين تقريباً صدرت قوانين أخرى، أي في عامي 1951 و1952، حول بيع الأراضي الأميرية التابعة للدولة والتي كُرِّست، بموجب جميع تلك التشريعات، علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية الاستغلالية في الريف العراقي، حيث تم انتزاع الأرض من أيدي الفلاحين الفقراء ووضعت في أيدي شيوخ العشائر والمتعاقدين السابقين مع الحكم العثماني وتجار المدن والعائلات الميسورة. وخلال الفترة بين قوانين أرنست داوسن وقوانين 1951 و1952 وبسبب هذه القوانين، إضافة إلى عوامل أخرى مهمة، منها الفقر المدقع وغياب الخدمات ومنها التعليم، برزت بوضوح مؤشرات نزوح المزيد من الفلاحين من الريف إلى المدينة من جهة، ونزوح البدو الرحل من البادية إلى الريف من جهة ثانية. ثم تسارعت عملت النزوح من الريف إلى المدينة في اعقاب ثورة تموز 1958، مما أدى إلى استمرار عمليات بروز أحياء أو مدن جديدة عشوائية رثة في أطراف المدن الكبيرة، ولاسيما العاصمة بغداد. ويشير الباحث بوضوح وصواب إلى حصول تحول جديد في نزوح معاكس من المدينة إلى الريف بعد عقود من السنين بسبب الحروب والحصار الاقتصادي الدولي والعودة إلى التكافل العشائري للخلاص من الكوارث التي حلت بالعراق خلال العقد الأخير من القرن العشرين وما بعده بشكل خاص. لقد ساهمت العلاقات شبه الإقطاعية وقانون العشائر لعام 1916 وتعديلاته القليلة إلى تعريض الفلاحين إلى المزيد من الاستغلال والقهر الاجتماعي، وإلى السعي للهروب من

الريف إلى المدينة، ولاسيما بعد أن توفرت نسبة أكبر من إيرادات النفط للخزينة العراقية وبدأ الحكومات المتعاقبة بإقامة بعض المشاريع الصناعية ومشاريع الخدمات العامة التي تطلبت المزيد من الأيدي العاملة، وبالتالي هجرة المزيد من الفلاحين. ورغم مطالبة المجتمع بالإصلاح الزراعي، فأن الحكومات الملكية المتعاقبة أغلقت أذانها طويلاً ثم جاء خطاب نور السعيد في العام 1956 الذي أثار المجتمع وقواه الديمقراطية والذي عرف بالأهزوجة (الهوسة) "دار السيد مأمونة" التي هزج بها من دار إذاعة بغداد، ثم طرح مشروعه للقضاء على الإقطاع، الذي تسنى لي تسجيله خطياً حين كنت مبعداً سياسياً في قضاء بدرة الحدودي مع إيران بعد قضاء فترة الحكم بالسجن، لإعدان نشرة أخبار للمبعدين، جاء فيه: إن القضاء على الملكيات الكبيرة يتم في الفترة القادمة بسبب الزوجات المتعددة لشيوخ العشار وملاك الأراضي حيث يولد لهم الكثير من الأبناء وعند موته تتوزع تلك الأراضي على الأبناء، وكذا أبناء البناء فنقضي على الإقطاع! ولكن لم تكن دار السيد مأمونة ولا النظام الملكي شبه الإقطاعي كان قادراً على الصمود بوجه انتفاضة الجيش 1958 والسعي لتحويلها إلى ثورة بإجراءات ثورية وإصلاحية ديمقراطية، من ضمنها قانون الإصلاح الزراعي.

في بحثه عن التنوع السكاني والعقد الاجتماعي والحوكمة يشير الدكتور علي مرزا إلى الرأي التالي القائل بتعرض العراق الجديد "إلى مخاطر هددت سلامة ووحدة اراضيه. وتكررت هذه المخاطر بدرجات عنف مختلفة أكثر من مرة". (أنظر: مرزا، ص 32). ويرى بصواب بعكس من يرى إن السبب وراء ذلك يكمن في "كيان العراق المصطنع" الذي قررت اتفاقية سايكس بيكو 1916 وما بعدها من معاهدات استعمارية إقامته، بل في غياب العقد الاجتماعي/السياسي وغياب الحوكمة الرشيدة في البلاد. (قارن: مرزا ص 32). لم يتوسع الباحث في هذا المجال، رغم تشخيصه الصائب للمعضلة التي تواجه العراق بسبب هذا التنوع وأسلوب التعامل معه. وأجد من المناسب أن أتوسع بهذه النقطة المهمة التي أشَّرها الزميل مرزا، وهي واحدة من مهمات القراءة المتمعنة في الكتب.

من السمات البارزة التي يتميز بها العراق، إن أُحسن الاستفادة منها، وجود تنوع السكاني باتجاهات ثلاثة:

** التنوع القومي حيث وجود العرب والكرد، ومنهم الكرد الفيلية، والكلدان والآشوريين والسريان والتركمان والفرس يعيشون في هذه المنطقة منذ قرون؛

** التنوع الديني والمذهبي حيث يقطن العراق مواطنات ومواطنون مسلمون، شيعة وسنة بمذاهب عدة، ومنهم الشبك، ومسيحيون بطوائف عديدة، ويهود حتى أوائل الخمسينيات من القرن العشرين، وصابئة مندائيون وإيزيديون وكاكائيون وبهائيون وزرادشتيون؛

** التنوع الطبقي، حيث تطورت في العراق وتغيرت عبر السنين أوزان الطبقات أو الفئات الاجتماعية العراقية وبشكل خاص: فئات الفلاحين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية والمستحوذين عليها، بينهم تجار وشيوخ عشائر، وبرجوازية تجارية، وفئات من البرجوازية الصغيرة كالكسبة والحرفيين والمثقفين، ومن ثم الطبقة العاملة قبل ومع نشوء البرجوازية الصناعية وتطورهما البطيء، إضافة إلى أشباه البروليتاريا، وهم في الغالب الأعم تلك الفئات النازحة من الريف إلى المدينة والتي كانت تعيش على هامش حياة المدينة والاقتصاد.

ويضع الكاتب أصبعه على المشكلة الرئيسية في المجتمع العراقي التي نشأت بسبب "غياب أو توافق عقد اجتماعي/سياسي جامع، ونتيجة لتفاعل عوامل متعددة اقتصادية وسياسية واجتماعية، نشأت معضلة وتفاقمت بمرور السنين". (أنظر:مرزا، ص 34). ويرى إن المعضلة ناشئة بوجهين أ. "عدم التوصل إلى تطبيق حوكمة governance جامعة تحظى بقبول كافة المكونات مما أدى بالنتيجة إلى استمرار توتر/خلاف.."، وب "منذ أواخر السبعينيات اتسمت كفاءة استخدام العوائد النفطية بالتواضع: من خلال أنفاق جزء كبير منها على نزاعات خارجية ...". (أنظر: مرزا، ص 35).

في هذا التحليل السليم يقفز الكاتب على مرحلة طويلة من السنين التي تميزت بسوء الحوكمة من جهة، وبسوء استخدام الموارد المالية رغم شحتها، أي الفترة الواقعة بين 1921-1951 من جهة أخرى، إضافة إلى الفترة اللاحقة. إن أهمية الإشارة الموسعة لهذه الفترة تكمن في كونها كانت الأساس الخاطئ وغير العقلاني في بناء الدولة العراقية وما بني عليه لاحقاً كان الأكثر بعداً عن العقلانية والحوكمة الرشيدة، بما في ذلك التجاوز الفظ على القانون الأساسي وتزوير الانتخابات وتفاقم البطالة والفقر وتغييب الحريات الديمقراطية وإعلان متكرر للأحكام العرفية في البلاد.

لقد برزت المشكلات الكبيرة مع وضع القانون الأساسي (الدستور) لعام 1925، والتوقيع على منح امتياز النفط في ذات الفترة تقريباً، وعقد معاهدة 1930 بجوانبها العسكرية والقانونية والمالية وبروتكولاتها السرية، ومن ثم طريقة إلحاق ولاية الموصل بالعراق عام 1926، وعدم إيفاء الحكومة الملكية بما اتفق عليه مجلس عصبة الأمم مع الملك فيصل الأول والحكومة العراقية من التزامات بشأن حقوق الكرد.

فالدستور العراقي كرس مسائل خاطئة منذ البدء حين أشار إلى إن الإسلام هو دين الدولة الرسمي، وبالتالي ميز في موقف الدولة من الأديان الأخرى وأتباعها، في حين إن الدولة ليست سوى شخصية اعتبارية (معنوية) لا دين لها، وبذلك أوجد الأرضية لممارسة التمييز إزاء أتباع الديانات والمذاهب الأخرى. وهنا لم ينشأ التمييز إزاء أتباع الديانات الأخرى فحسب، بل ونشأ معه التمييز أزاء أتباع المذهب الشيعي، بسبب اعتبار الدولة مسلمة على وفق المذهب الحنفي، مما دفع شيوخ الدين الشيعة إلى مقاطعة الدولة وسلطاتها الثلاث ولسنوات عديدة، مما عمق الخلافات الطائفية في المجتمع التي كانت قد تفاقمت في فترة الحكم العثماني والصراع العثماني الفارسي. كما إن القانون الأساسي قد ميَّز اللغة العربية عن باقي اللغات باعتبارها لغة الدولة الرسمية، في حين يتشكل العراق من إقليمين عربي وكردي أولاً، كما يتكون المجتمع من قوميات عدة، ولاسيما القومية الثانية، هي القومية الكردية من حيث النفوس بعد القومية العربية ثانياً، إذ كان المفروض أن يأخذ المشرع بالاعتبار وجود الكرد في إقليم كردستان ويقرر استخدام اللغتين.

كما إن القانون الأساسي قد اعتراف بقانون العشائر الذي وضعته إدارة الاحتلال البريطانية في العراق منذ العام 2016 لتكسب إلى جانبها شيوخ العشائر، بحيث أصبح هذا القانون مرادفاً للدستور العراقي في تعامل مزدوج في غير صالح المجتمع المدني الذي جسدته الكثير من بنود القانون الأساسي. كما تجلى التمييز في عملية البناء والتعمير منذ أن بدأت الحكومة بوضع برامجها التنموية والتي لم تنفذ في الغالب الأعم وتوقفت في فترة الحرب العالمية الثانية والتي برز فيها التعامل الهامشي مع الألوية المتخلفة أصلاً والتركيز على بعض المدن مثل بغداد والموصل والبصرة. وكان لسلطات الاحتلال البريطاني دورها البارز في إعاقة تنفيذ برامج تنموية في العراق، ولاسيما في مجال التصنيع والذي سنتطرق له أثناء قراءة الفصل التاسع المكرس للصناعة الوطنية في العراق.

حين برزت المشلات القومية والدينية والمذهبية والاقتصادية، بضمنها الفلاحية، في الثلاينيات من القرن العشرين وبعد إلغاء حكم الانتداب لم تمارس الحكومات العراقية المتعاقبة، وبدعم مباشر من المستشارين البريطانيين في الوزارات العراقية والسفارة البريطانية، سياسة عقلانية تعتمد الحوار والنفس الطويل لمعالجة وحل المشكلات، بل استخدمت العنف المفرط والقوة المسلحة حيث أشركت الجيش والشرطة في قمع الحركات السياسية وطمس الخلافات وكأنها غير موجودة! نشير هنا على سبيل المثال لا الحصر مجزرة سهل سميل ضد الآشوريين في العام 1933، أو ضد الإيزيديين الذين رفضوا الانخراط في القوات المسلحة في ذات الفترة تقريباً، أو حركات الفرات الأوسط الفلاحية والعشائرية في العام 1935. وقد أدى كل ذلك إلى نشوء أجواء

سياسية متوترة قادت إلى وقوع انقلاب بكر صدقي العسكري عام 1936، ثم انقلاب مايس القومي 1941 وإلى تنامي الحركات الكردية السياسية والعسكرية في النصف الأول من العقد الخامس من القرن العشرين، إضافة إلى الوثبة والانتفاضات في أعقاب الحرب العالمية الثانية. إن كل هذه الأحداث قد رفعت من درجة التوتر والخلاف التي أشار إليها الزميل الدكتور علي مرزا والتي لم يشر إلى طابعها السياسي/القومي والاجتماعي مباشرة، ولكنه جمعها بصواب بـ "عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية"، تعبر بجملتها عن غياب الحوكمة الرشيدة وعن عدم وجود عقد اجتماعي/سياسي متفق عليه بين مكونات المجتمع. ويبدو إن الجهد الحكومي كان منصباً، كما شخص ذلك الملك فيصل الأول وعمل من أجله على "أمل واهم" هو إقامة "أمة عراقية" من قوميات متعددة، على طريقة الوهم السائد لدى شيوخ الدين المسلمين بوجود "أمة إسلامية"، وبسبب ذلك يرفضون الاعتراف بالقوميات وحقوقها والحق في تقرير المصير. لو تميزت سياسات سلطات الدولة الثلاث بالحياة الدستورية والحريات الديمقراطية واحترام القانون الأساسي، لكان بالإمكان وضع عقد اجتماعي–سياسي يؤمن التفاعل والتلاقح الثقافي بين القوميات ويمنحها في الوقت ذاته حقوقها المشروعة والعادلة ضمن الدولة الملكية العراقية. وهو الذي لم يحصل!

منذ خمسينيات القرن الماضي، ومع تشكيل مجلس ووزارة الإعمار بالارتباط مع تنامي إيرادات العراق النفطية، بسبب المناصفة في إيرادات النفط الخام المُصَدر، بدأ حراك نسبي مهم صوب القطاع الصناعي شاركت فيه الدولة والمصرف الصناعي والقطاع الخاص، مما ساعد على زيادة الحاجة إلى الأيدي العاملة وإلى ارتفاع عدد النازحين من الريف إلى المدينة، بالرغم من قانون العشائر وملاحقة الشرطة للفلاحين النازحين بذريعة وجود ديون في رقبتهم لكبار ملاك الأراضي. وقد ساهم ذلك في تحسين التناسب بين عدد سكان الريف والحضر لصالح الحضر، لا في المدن الكبيرة فحسب، بل وفي بعض المدن الأخرى. واتسع هذا الاتجاه في أعقاب ثورة تموز 1958 حيث توجهت حكومة عبد الكريم قاسم صوب عقد اتفاقيات واسعة مع الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا عام 1959 لنشر مجموعة من المصانع في بغداد وفي مدن أخرى. كما ساهم في ذلك قانون الإصلاح الزراعي الديمقراطي البرجوازي الذي لم ينفذ كما ينبغي ولم تكن الحكومة تمتلك رؤية واضحة لما تريد فكانت تقف بين "مدينتي نعم ولا" حائرة مما دعا الدكتور علي مرزا أن يكتب بصواب "فنتيجة لتطبيق قانون الإصلاح الزراعي وما تبعه من انهيار العلاقة بين الفلاح ومالك الأرض التي تواجدت قبل 1958، والتي لم تستبدل ببديل مناسب، تعرض الإنتاج الزراعي لانخفاض قلل الحاجة للأيدي العاملة في الريف." (أنظر:مررزا، ص 38). إن المشكلة الكبيرة في علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية تبرز في الابتعاد

الكلي من جانب ملاك الأراضي الكبار عن استخدام وتوظيف الريع المتحقق في الزراعة في الإنتاج الزراعي من خلال تحسين تقنيات واساليب ووسائل الإنتاج الحديثة، بل في الغالب الأعم كانت تستخدم وتستهلك أو تكتنز من جانب المستحوذين على الريع الزراعي في المدن، مما كان يقود إلى الفقر وضعف إنتاجية العمل للفرد الواحد. وكان يدفع بأصحاب الأراضي إلى التوسع في استخدام الأرض الزراعيةبدلاً من التقنيات الحديثة وللتعويض عن النقص في مقدار الغلة في الدونم الواحد، وهو ما يشير إليه بصواب الباحث، بحيث أدى إلى ارتفاع في إنتاجية العمل افقياً وليس عمودياً وإلى توفير كمية مناسبة للتصدير. (أنظر: مرزا، ص 39).

لقد شهد القطاع الزراعي تحسناً ملموساً في السبعينيات من القرن الماضي لثلاثة أسباب جوهرية هي: 1) صدور قانون الإصلاح الزراعي الثاني رقم 117 لسنة 1971 بمواد جديدة ومهمة رغم عدم تنفيذها الفعال في المحصلة النهائية، و2) تنفيذ عمليات الري والبزل الجديدة وغسل التربة وتخليصها من الملوحة، و3) تأمين المزيد من محطات تأجير المكائن الزراعية وبأسعار مناسبة. إلا إن هذه العملية لم تستمر طويلاً، أذ كانت الحرب العراقية الإيرانية ومن ثم غزو واحتلال الكويت وحرب الخليج الثانية ومن ثم الحرب الخليجية الثالثة. واليوم يعيش الريف العراقي أزمة فعلية بسبب تسلط العلاقات العشائرية مجدداً على حياة الريف والزراعة العراقية والتي تنعكس أيضاً على حياة المدن، ولاسيما المدن الطرفية. وكم كان الدكتور علي مرزا محقاً حين اشار إلى إن بعض الكُتّاب يشيرون إلى واقع "ترييف المدينة"، وهي مرتبطة عضوياً بقانون العشائر الجديد وطبيعة الدستور العراق الجديد الذي أقر في العام 2005. ويبدو لي بأن العراق منذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين بدأ يعيش تدريجاً، ولكن بتصاعد وتفاقم، ردة فكرية واجتماعية وسياسية شديدة الفاعلية وجدت تعبيرها في التخلي الكلي عن المجتمع المدني وعن التصنيع وتحديث الزراعة، وهي إشكاليات تساهم فيما أطلق عليه بـ "ترييف المدينة". كما إن سوء توزيع واستخدم موارد النفط الخام، أو بتعبير أدق، سوء توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي واستخدامه، كلها عوامل تقود إلى مزيد من المخاطر التي تهدد العراق لا في تطوره وتقدمه فحسب، بل وفي وحدته.

يشخص الدكتور علي مرزا بصواب جملة من المخاطر التي تفاقمت خلال العقود الأخيرة. والتي كما تبدو لي ناشئة عن أسباب جوهرية ارتبطت إما بنظام سياسي أستبدادي وشوفيني وتوسعي مارس سياسات تميزت بالقسوة والعنف والحروب الداخلية والخارجية وبالفساد والتفريط بأموال المجتمع، أو بنظام سياسي طائفي فاسد، متخلف وضعيف. ويبدو لي إن الباحث قد جمع كل ذلك في النص المهم الأتي الوارد في النقطة الرابعة من الكتاب حيث كتب: "ويشير بعض الكتاب إلى "ترييف" المدينة خلال فترات العقود الثلاثة الماضية، أي

تصاعد القيم العشائرية على حساب قيم "المدينية" في المدن نفسها.وكان هذا التطور نتيجة لإبراز وتصعيد البعد اعشائري لأهداف سياسية و/أو عسكرية، كما في فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وامتد ذلك لما بعد 2003. فأثناء الفترة 2005–2009، وخاصة 2009/2007، حُفّزِت عشائر الوسط الأعلى لتشكيل مجموعات قتالية (من خلال مجالس الصحوات) للمساهمة في دحر تنظيم القاعدة الإرهابي. ونتيجة لضعف السلطة التنفيذية الرسمية والمجتمع المدني، عموماً، ينقل عن وجود مجالس عشائرية في المدن، ومن ضمنها بغداد، لحل بعض النزاعات التي تنشأ بين الأفراد والجماعات خارج القنوات الرسمية". (أنظر: مرزا، ص 40). ولا بد هنا أن استميح الكاتب عذراً في أن استكمل هذه اللوحة الخانقة بالإشارة الواضحة إلى الوجود المخل والمشين للمليشيات الطائفية المسلحة التي تلعب دوراً كبيراً وسيئاً في الساحة السياسية والاجتماعية في العراق، كما تضعف إلى أبعد الحدود دور الدولة وسلطاتها الثلاث، بل وتحل محلها وتزيد عليها، إضافة إلى أنها تؤرق وتؤذي المجتمع، لاسيما وأنها جميعاً تعود لأحزاب سياسية إسلامية طائفية من حيث النهج والسياسة والممارسة، و/أو ترتبط بدول الجوار العراقي.

انتهت الحلقة الثانية وتليها الحلقة الثالثة نظرة في الفصل الثالث: السكان وقوة العمل

2019/03/28

د. كاظم حبيب

نظرة في كتاب "الاقتصاد العراقي – الأزمات والتنمية للسيد الدكتور علي خضير مرزا

الحلقة الثالثة

قراءة في الفصل الثالث: السكان وقوة العمل

يقدم الباحث العلمي والكاتب الدكتور علي خضير مرزا دراسة علمية ممتعة ورزينة عن التطورات والتغيرات السكانية وقوة العمل والفقر في العراق خلال فترة مديدة، ولكنه يركز بصواب على العقود الأخيرة ويطرح استنتاجاته، إضافة إلى استشرافه لتطور البنية السكانية وقوة العمل في السنوات القادمة. ويعتمد في ذلك على ما هو متوفر من إحصائيات عن السكان والأحوال الاجتماعية، التي غالباً ما يكون، كما أرى، احتمال أن يصل الانحراف فيها بما يتراوح بين 7–15%، وغالباً ما يكون نحو الأسفل حين يتعلق الأمر بأرقام البطالة والفقر والفساد. وقد أشار إلى ذلك بقوله: "ومنذ اندلاع الحرب العراقية–الإيرانية بدأ التحفظ في نشر البيانات. وتدريجاً اختفت منشورات رصينة خاصة ما يتعلق ببيانات الجهاز المركزي للإحصاء والبنك المركزي". ثم يقول في مكان آخر "وبالرغم من إن الكاتب يعتقد إن معظم البيانات المستخدمة في هذا الكتاب تمثل المُتغيرات التي تصفها بصحة معقولة، في المتوسط، ولكن بسبب ظروف القلاقل وعدم الاستقرار في إعدادها من قبل الجهات الإحصائية فأن درجة من عدم اليقين حولها. لهذا السبب ينبغي الحذر في تفسير النتائج والتوصيات التي تعتمد على البيانات المستخدمة، والنظر إليها كتوجيهات عامة صحيحة، بدلاً من كونها تشير إلى وقائع دقيقة". (أنظر: مرزا، ص 3). وتأكيداً لما ورد في أعلاه أروي هنا الحادثة الآتية التي شاهدتها كغيري من الناس: في ندوة عامة نظمت لصدام حسين في نهاية عام 1977 ونقلت عبر قناة التلفزة العراقية قال فيها بشأن عدد سكان العراق حينذاك ما مضمونه: حين يقرر القادة السوفييت بأن حجم إنتاج الحنطة أو الرز في الاتحاد السوفييتي وصل عام كذا إلى كذا طن، فأن جميع المسؤولين يلتزمون بهذه الأرقام ولا يحيدون عنها وتسجل في الإحصاءات الرسمية كواقع حال. وأنا صدام حسين أقول هنا أيضاً بأن عدد سكان العراق في عام 1977 بلغ 12 مليون نسمة وعلى الجميع الالتزام بهذا الرقم ولا يجوز ذكر غيره! وهكذا يجد المتتبع هذا الرقم قد سجل في الإحصاء الرسمي العراقي ولم يحد عنه أحد. ومنذ عام 1978 تقريباً توقف الجهاز المركزي للإحصاء، وكذلك البنك المركزي عن نشر تفاصيل إحصائية مهمة عن الاقتصاد والمال والمجتمع في العراق بقرار من صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة حينذاك. ومن هنا برزت الكثير من المصاعب التي واجهت الباحثين والإحصائيين وراسمي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في العراق. وهي حالة لا تقتصر على العراق فحسب، بل تمتد إلى الكثير من الدول النامية. وفي قناعتي فأن إحصائيات المرحلة الراهنة وفي الكثير من المجالات غير دقيقة، لا بسبب القلاقل وعدم الاستقرار فحسب، بل بسبب طبيعة النظام السياسي وتجلياته في السلوك والممارسات الكثير من مؤسسات الدولة، رغم حصافة

وسلامة وحسن نية ووجود جمهرة من موظفي الدولة النزيهين. ويعتبر العراق أحد النماذج الصارخة في مجال الإحصاء وعد الدقة في المعلومات، ولاسيما في موضوع البطالة والفقر وإيرادات الدولة والفساد ...الخ.

يبحث الكاتب في هذا الفصل المكثف عدداً من تفاصيل القضايا السكانية ويستكمل بها ما طرحه في الفصل الثاني عن النمو السكاني في "أرض السواد"، رغم إن أرض السواد لا تشمل العراق كله، بل البصرة ووسط العراق وبغداد وجزء من ولاية الموصل القديمة. فالتقديرات السكانية للفترة الواقعة بين 1867 –1905 في الولايات العثمانية الثلاث (بغداد والبصرة والموصل) تؤكد زيادة سكانية ضعيفة جداً لا يزيد متوسطها السنوي البسيط للفترة الواقعة 1867–1905 عن 23700 نسمة. علماً بأن تقاليد سكان الريف والبادية كانت تميل بقوة صوب إنجاب المزيد من البنين، باعتبارهم والمال زينة الحياة الدنيا، وهم بحاجة لهم للزراعة أو لرعي الماشية أو للغزو، ولكن البؤس والفاقة والأمراض السارية والفتاكة والفيضانات كانت تفتك بنسبة عالية من السكان، ولاسيما الولادات الجديدة، وبالتالي يكون صافي الزيادة السكانية ضئيل جداً. (أنظر: د. محمد سلمان حسن، "التطور الاقتصادي في العراق 1864–1958"، الفصل الأول، نمو وتركيب السكان، المكتبة العصرية، بيروت، 1065؛ الدكتور فاضل الأنصاري، "مشكلة السكان، نموذج القطر العراقي، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1980؛ د. كاظم حبيب، لمحات من عراق القرن العشرين، الكتاب الثاني من 11 مجلد، الفصل الخامس: البنية الاجتماعية لسكان العراق في الفترة الأخيرة من العهد العثماني، دارا أراس، اربيل، 2013). كما إن التحولات في البنية السكانية من حيث البداوة والريف والحضر قد بدأت عملياً وتدرجياً مع إجراءات مدحت باشا الإصلاحية الذي حكم العراق خلال الفترة 1869–1872، حيث اتخذ جملة من الإجراءات التي أدت فيما بعد إلى حصول تغير نسبي في نسب توزيع السكان بين البدو والريف، في حين حافظ سكان الحضر على نسبتهم بين عام 1867–1905 ولفترة غير قصيرة، إذ قدر سكان البدو والريف بـ 35% و41% على التوالي من إجمالي السكان، في حين تغير التناسب في عام 1905 لصالح الريف على النحو التالي على التوالي: 17% و59%. أما السكان الحضر فقد احتفظوا بنسبة 24% من السكان. وتسارع هذا التحول بعد إجراءات داوسن بالنسبة لتسوية حقوق الأراضي وإجراءات أخرى قادت إلى حصول تحول كمي مهم لصالح الريف أولاً، والمدينة ثانياً، على حساب سكان البادية في العام 1935، والتي وضعها الدكتور علي مرزا أمام القارئات والقراء وعلى النحو التالي: ريف 65،1، بدو 6،5، وحضر 28،4 بالمائة. (أنظر: مرزا، ص 42).

ولا بد هنا من الإشارة إلى أن المجتمع حتى عام 1947، وربما بعد ذلك أيضاً، لم يكن قد أدرك أهمية الإحصاء السكاني بالنسبة للاقتصاد الوطني والخدمات الاجتماعية وقضايا السكن ...الخ، وكانت الخشية بالأساس من الخدمة العسكرية التي قوبلت منذ عهد مدحت باشا بثورة أهالي بغداد ضد التجنيد الإجباري، واستمر هذا الرفض والخشية من التعداد السكاني عقوداً طويلة لاحقة. وبرزت ظاهرة مهمة في فترة الحرب العالمية الثانية حين بدأ الحصول على حصص تموينية بسبب شحة المواد الغذائية والاستهلاكية عموماً، إذ بدأ الناس يسجلون الولادات الجديدة، مما أعطى دفعة مناسبة للإحصاء السكاني، كما إن احتياج القوات البريطانية للسلع الاستهلاكية في فترة الحرب قد دفعت بريطانيا على الموافقة في إقامة مجموعة من المشاريع الصناعية الاستهلاكية التي ساعدت على نزوح إضافي من الريف إلى المدينة وحسنت بشكل ملموس من التوزيع النسبي للسكان بين البادية والريف والحضر.

واليوم يواجه العراق إشكالية جديدة تمس التعداد السكاني على صعيد العراق كله، الذي تعرقل تنفيذه في عامي 2009 و2017 لأسباب ثلاثة هي: 1) عدم الثقة في الوصول إلى تعداد سليم ونزيه بشأن إجمالي السكان الكرد في العراق ونسبتهم إلى إجمالي عدد السكان، 2) الخشية من بروز تناسب ف البنية القومية لسكان محافظة كركوك ومناطق أخرى ، يطلق عليها "المناطق المتنازع عليها" بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم بما يميل لهذا الطرف أو ذاك، و3) حول مقدار الحصة التي يفترض أن يتسلمها الإقليم من الميزانية العامة بالارتباط مع عدد ونسبة سكانه. ومن حق أي باحث التشكيك بالأرقام التقديرية التي تجنح إما إلى تقدير مرتفع أو منخفض لعدد سكان العراق عموماً والإقليم خصوصاً، للأسباب المذكورة في أعلاه. وبالتالي فأن العراق بحاجة إلى بناء ثقة جديدة تسمح بإجراء هذا الإحصاء الذي ربما يساعد على حل بعض المعضلات القائمة.

لقد ورد لدى الزميل د. مرزا ما يلي: "وبعد عام 1997 لم يجر تعداد سكاني شامل. وكان المقرر إجراء تعداد في 2009 ولكنه لم يتم وأخذ يؤجل كل سنة، فيما بعد". (أنظر: مرزا، ص 45). وكان المفروض أن يشير الزميل إلى تفسير هذه الحالة الشاذة، لاسيما وأن الإقليم لم يشارك في أي تعداد سكاني بعد عام 1977 والذي جرى في ظروف معقدة أيضاً، فيما عدا إشارته إلى عدم شمول المحافظات الكردستانية بالتعداد السكاني عام 1997 "بسبب "استقلالها الفعلي" عن الحكومة المركزية".

هناك مسألة أخرى كان بودي أن يشير إليها الدكتور ميرزا، والتي لم يشر إليها الكثير من الكتاب العراقيين خلال تلك الفترة وما بعدها، والتي أثرت، شئنا أم أبينا، على الزيادة السكانية في نفوس العراق والتي حصلت بعد تعداد السكان لعام 1947، وأعني بها إسقاط الجنسية عن يهود العراق في العام 1951 والأجواء السلبية المناهضة لليهود بسبب الوضع في فلسطين وقرار التقسيم عام 1947، والذي أدى إلى هجرة 138 ألف نسمة من العراق إلى إسرائيل، وقلة قليلة منهم إلى بدول أخرى، في فترة زمنية لا تتجاوز الأربع سنوات. وهي خسارة فادحة في موزائيك العراق السكاني أولاً، وفي المستوى الرفيع للكوادر العلمية والفنية والأيدي العاملة اليهودية التي هُجرّت من العراق ثانياً، وتأثير ذلك على عدد ونسب الولادات خلال الأعوام اللاحقة للتهجير ثالثاً. (أنظر: كاظم حبيب، يهود العراق والمواطنة المنتزعة، الشرق الأوسط، بيروت، 2015).

يضعنا الدكتور علي مرزا أمام مجموعة من المشكلات المعقدة التي تواجه العراق من الناحية السكانية والاجتماعية وأبرزها:

1. واقع حصول معدلات نمو سكانية عالية تجد تعبيرها في دخول أعداد كبيرة في سوق العمل سنوياً وعجز الاقتصاد العراقي استيعابها بسبب غياب التنوع في بنية الاقتصاد الوطني والذي دفع بالحكومات المتعاقبة إلى التوسع في عملية التوظيف الحكومي التي قادت حتى الآن إلى بروز ظواهر سلبية منها: استنزاف نسبة مهمة وعالية من الدخل القومي أو من الميزانية الاعتيادية؛ تضخم الجهاز الحكومي وبروز بطالة مقنعة مرهقة للاقتصاد والمجتمع؛ استمرار وجود بطالة مكشوفة بسبب حالة الاشباع أو التخمة الحاصلة في استيعاب البطالة من قبل الجهاز الحكومي وعدم وجو فرص عمل في قطاعات اقتصادية إنتاجية.
2. إن الخلل الكبير في الاقتصاد العراقي المرتبط بالنمو السكاني يبرز في وحدانية التطور الاقتصادي العراقي، اقتصاد يعاني من تخلف قطاعي الصناعة التحويلة والزراعة، وغياب تحديث وسائل إنتاج الصناعات السلعية أو الحرفية الصغيرة.
3. اللجوء إلى زيادة استخراج وتصدير النفط الخام للحصول على عوائد مالية أكبر لتأمين ما يسد حاجة العراق لتمويل الميزانية الاعتيادية ودورها في إضعاف "العلاقة بين مستوى إنتاج النفط الأفضل كما تقررها متطلبات ميزان المدفوعات من ناحية، والمعدلات الفنية للإنتاج التي تمد في عمر هذا المصدر" من ناحية أخرى، إضافة إلى تعميق وتشديد الطابع الريعي للاقتصاد.

4. الدور الكبير والأساسي للموارد المالية من تصدير النفط الخام في التشغيل الحكومي بحيث تهيمن الحكومة على نسبة عالية من العاملين، التي تخلق بدورها تبعية مباشرة لنسبة عالية من العاملين وعائلاتهم لإيرادات الدولة المالية وسياسات الحكومة في تأمين رواتبهم ومعيشتهم.

5. عدم وجود سياسة موحدة حول معدلات النمو السكاني المطلوبة، فهناك من يرغب في تحديدها، وهناك من يرى ضرورة زيادتها.

6. التأثير السلبي لعدم وضوح الموقف من وجهة النمو السكاني على قدرة المشرع في تأمين علاقة عقلانية بين النمو السكاني والخدمات العامة، كالصحة والتعليم والنقل والسكن ... الخ، إضافة إلى تأمين الأمن الغذائي للسكان.

7. العلاقة المختلة بين تشغيل الرجال وتشغيل النساء، فرغم إن نسبة النساء في العراق تعادل نسبة الرجال في إجمالي السكان فأن تشغيلهن في حدوده الدنيا، لأسباب ترتبط بطبيعة علاقات الإنتاج السائدة والدور الذكوري المخل في المجتمع ودور الدين وشيوخه، إضافة إلى تخلف الوعي وتخلف العملية الاقتصادية والاجتماعية والحضارية في العراق.

8. ويضع الكاتب قراءه وقارئاته أمام عدة مسائل مهمة، رغم غنى البلد بالموارد المالية الناشئة عن اقتصاد النفط الريعي، منها: أ) وجود نسبة عالية من العاطلين عن العمل، وهي بطال مكشوفة، إضافة إلى وجود واسع لبطالة مقنعة، وعواقبهما السلبية على المجتمع، إذ كلما ازداد عدد أفراد العائلة بالنسبة لمعيل واحد، وهي ظاهرة عامة في العراق، ازداد فقرها ووقوع تلك العائلات تحت خط الفقر، وب) النسبة العالية للفقر في العراق وعواقبه على الصراعات والنزاعات المجتمعية، ج) تحمل ميزانية الدولة الاعتيادية أعباء لا طاقة لها، ويأتي ذلك على حساب الحصة التي يفترض أن توجه لأغراض التثمير الإنتاجي في الاقتصاد وتغيير بنيته. علماً بأن الأرقام الرسمية تطرح صورة قاتمة عن البطالة والفقر، ولكن الواقع يفوق ذلك بكثير.

9. ويشير الكاتب بوضوح إلى مشكلة معقدة جداً برزت في العراق بعد إسقاط الدكتاتورية البعثية في العراق عام 2003 والتي تتلخص ببروز من يطلق عليهم بالفضائيين، أي أن هناك عشرات وربما مئات الآلاف من الأسماء المسجلة في دوائر الدولة وتقبض رواتب على الورق في حين لا وجود مادي لتلك الأسماء في أجهزة الدولة. وأن هناك من يتسلم تلك الرواتب عنهم. وحسب المعلومات المتوفرة لديّ والمنشورة في الصحف العراقية والمعترف بوجودها حكومياً، فأن هذه الظاهرة ليست مقتصرة على إقليم كردستان، بل

هي منتشرة في جميع محافظات العراق وجميع دوائر الدولة تقريباً، إضافة إلى وجودها في القوات المسلحة والمليشيات الطائفية المسلحة التي تشكل الهيكل العظمي للحشد الشعبي. وهي تكلف خزينة الدولة المليارات من الدنانير العراقية، دع عنك أشكال الفساد الأخرى.

وبودي هنا أن أشير إلى ثلاث مسائل جوهرية يفترض أن يتوجه لها اهتمام الباحثين، كما أرى، في البحث العلمي عن الاقتصاد والمجتمع في العراق، والتي أختم بها هذه الحلقة، وهما:

1. لا وجود لاستراتيجية تنموية وسياسة اقتصادية واجتماعية عقلانية في العراق منذ عقود، وقد تفاقم هذا الوضع منذ سقوط الدكتاتورية واحتلال العراق وقيام النظام السياسي الطائفي وتجلياته في المجال السكاني أيضاً. ويتجلى التذمر الشعبي من واقع الأوضاع المتردية في تفاقم حملات الاحتجاج والتظاهر والإضرابات بسبب البطالة وتراجع الخدمات ومنها الطاقة الكهربائية والماء والسكن والنقل .. الخ، والتي يمكن أن تتعاظم خلال الفترة القادمة. وتقدم بغداد والبصرة والموصل، لوحة قاتمة حقاً عن الأوضاع المزرية لغالبية السكان.
2. إن تجارب العقود المنصرمة التي شهدتها جميع الدول النامية ذات الاقتصاد الريعي، ولاسيما النفطية، والعراق نموذج حي وراهن لها، تشير إلى إنها الأكثر استعداداً وتحفزاً لممارسة الاستبداد والقسوة والتحكم بالثروة والمجتمع في آن واحد، وهي الأكثر استعداداً لممارسة القمع والاضطهاد وملء السجون والمعتقلات بأصحاب الرأي الآخر، في سبيل البقاء في السلطة والاحتفاظ بها والهيمنة على الثروة والنفوذ الاجتماعي، وهي الأكثر فساداً وتفريطاً بأموال الدولة والمجتمع. وتجربة الدول العربية الريعية كلها دون استثناء تجسد هذا الواقع المحزن الذي يستوجب إبرازه والكتابة عنه ولاسيما من قبل الباحثين في الاقتصاد والمجتمع، والتي عانى ولا زال يعاني منها شعب العراق بكل قومياته وأتباع دياناته ومذاهبه.
3. أشعر بأهمية وضرورة مثل هذه البحوث القيمة المهتمة بالشأن الاقتصادي أن تبحث في الوقت ذاته الجانب الاجتماعي، باعتباره التجلي الفعلي لطبيعة السياسات الاقتصادية والمالية التي تمارس الدولة. ومن نافل القول أن أشير إلى أن معالجة إشكالية الطبقات والفئات الاجتماعية، باعتبارها واحدة من القضايا الجوهرية في البنية السكانية وذات العلاقة المباشرة ذات أهمية فائقة بالارتباط مع الواقع الاقتصادي والتحولات الجارية فيه من خلال أربع مسائل جوهرية: أ) دور الطبقات والفئات الاجتماعية باعتبارها، من حيث المبدأ، الحاملة الفعلية للمجتمع المدني والديمقراطية، وهي البرجوازية المتوسطة، ولاسيما الصناعية، والطبقة العاملة، وفئات المثقفين، ب) دورها في إنتاج الثروة المادية والروحية في المجتمع، 3) ودورها في تغيير الوعي الفردي

والمجتمعي، 4) وتأثيرها الفعلي على تحديد معدلات النمو السكانية للتحولات الفعلية في موقف متحفظ لدى العائلات البرجوازية والطبقة العاملة الصناعية من إنجاب الكثير من الأبناء والبنات، بخلاف العائلات الريفية والفلاحية. أعني بذلك حجم ودور وتأثير هذه الفئات من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إذ خلال العقود الأخيرة، ومنذ النصف الثاني من العقد التاسع من القرن العشرين تغيرت بنية المجتمع العراقي الطبقية، بفعل الاستبداد الفردي المطلق والحروب والحصار الدولي وتدمير البنية التحتية والمشروعات الاقتصادية والصناعية، وغياب الاستثمار الإنتاجي الحكومي والخاص والأجنبي. فقد تقلص حجم الطبقة العاملة العراقية بشكل دراماتيكي، وتراجع دورها في إنتاج الخيرات المادية، كما تقلص عدد الفلاحين الشباب العاملين في الزراعة، وتدهور الإنتاج الصناعي، ودُمرت أو أغُلقت الكثير من المشاريع الصناعية العائدة لقطاع الدولة، أو للقطاع المختلط والقطاع الخاص، إضافة إلى تدهور القطاع الصناعي الحرفي الصغير بقواه المنتجة البشرية، ووسائل إنتاجه ونوعية الإنتاج. وقد أدى هذا الواقع إلى تدهور شديد في حجم ودور وتأثير العمال وفئات البرجوازية الصغيرة، والبرجوازية المتوسطة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما تراجع دور البرجوازية المتوسطة في مجمل العملية الاقتصادية، وفي الصناعة خصوصاً. في مقابل ذلك ارتفع حجم فئة أشباه البروليتاريا، والعاملين على هامش الاقتصاد العراقي، والذين يعيشون على هامش المجتمع أيضاً، والذين هم بعيدون تماماً عن الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية. إنها بنية طبقية مشوهة وناتجة عن تشوه بنية الاقتصاد الوطني. وكل ذلك ترك تأثيره المباشر على وعي الإنسان الفردي والجمعي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي. وسأفرد لهذه النقطة التي لم اجدها في مفردات ومضامين كتاب الزميل الدكتور علي مرزا حلقة خاصة بالارتباط مع الفصل العاشر من الكتاب حول تطور القطاع الصناعي في العراق.

انتهت الحلقة الثالثة وستليها الحلقة الرابعة

2019/03/31

د. كاظم حبيب

نظرة في كتاب "الاقتصاد العراقي – الأزمات والتنمية للسيد الدكتور علي خضير مرزا

الحلقة الرابعة

قراءة في الفصل الرابع: الموارد المائية: الشح في المتاح والتبذير في الاستعمال

خص الدكتور علي خضير مرزا فصلاً في كتابه القيم للبحث في موضوع مهم جداً لحياة الإنسان ومستقبله ووجوده على الأرض. موضوع شغل ولا يزال وسيبقى يشغل بال العراقيين يومياً ويؤرقهم كثيراً، سواء أكان بالنسبة لحاجة مختلف القطاعات الاقتصادية، ولاسيما قطاعي الزراعة والصناعة، بما في ذلك صيد الأسماك، أم للاستخدام اليومي لإرواء عطش الإنسان الدائم للماء الذي يتراوح بين 70–90% من جسم الإنسان على حسب عمر الفرد، كما "يُشكِّل الماء ما يقارب 99% من الجسم الزجاجي للعين، و90% من الدم، و79% من القلب، و75% من عضلات الجسم وأعضاؤه الداخلية، و75% من العقل، و30% من العظام، و1.8% من مينا الأسنان" (أنظر: مريانا قمصية، كم نسبة الماء في جسم الإنسان، موقع موضوع، 2017).

في هذا الفصل قدم لنا الزميل مرزا جهداً مشكوراً، لمعرفتي بموضوع المياه بسبب عملي السابق كعضو متفرغ في المجلس الزراعي الأعلى، حيث ناقش المجلس هذه المشكلة مرات ومرات بحضور وزراء الري والزراعة والعديد من المختصين بشؤون المياه ومشكلات الري والبزل، كما أتباع باستمرار ما ينشر من محاضرات وكتابات الزميل الدكتور حسن الجنابي بصدد مشكلات المياه والأهوار والمياه الجوفية والسدود واتفاقيات وعلاقات المياه الدولية، إضافة إلى ترجمته الكتاب المهم عن الأهوار العراقية الصادر عن دار المدى ببغداد في 2005. وفي عام 2012 استمعت إلى محاضرة قيمة للبروفيسورة الدكتورة سلمى سدّاوي ألقتها في المنتدى العراقي بمدينة تورنتو في كندا بعنوان "ازمة مياه وادي الرافدين وتداعياتها"، حيث وصلتني نسخة منها موجودة في أرشيفي الشخصي. وفي عام 2005 أصدرت وزارة الموارد المالية "موسوعة دوائر الري في العراق– منذ شباط 1918 إلى شباط 2005"، بطباعة ممتازة وتكلفة عالية جداً، ولكن هذه الموسوعة تضمنت الكثير عن السدود ومشاريعها، ولكنها خلت تماماً من البحث في مشكلات الري والسدود في العراق وعن سبل معالجتها لصالح العراق، رغم إنها قضية ذات أهمية فائقة وترتبط بحياة وأمن وسلامة الإنسان والمجتمع.

تشير بعض الدراسات الغربية إلى أن احتمال حصول حروب مستقبلية بسبب شحة المياه، ولاسيما بين الدول المتشاطئة التي تمر عبرها مياه الأنهر الدولية، كما ورد ذلك في المؤتمر الدولي الذي انعقد في عام 1999 في مدينة كاين الفرنسية، (انظر على سبيل المثال لا الحصر: محور حروب الألفية الثالثة: هل ستقع الحرب

من أجل المياه؟، موقع البيان 1999). كما جاء في مقال آخر ما يلي: "حدد باحثون هيدرولوجيون وسياسيون عددا من المناطق في جنوب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية حيث يمكن أن تنشب في المستقبل حروب ونزاعات من أجل المياه." (أنظر: الحروب المستقبلية على موارد المياه تهدد العالم، موقع تلفزيون روسيا بالعربية، 2017). وكذلك يمكن أن تتفاقم الصراعات وتنشب الحروب بسبب التصحر والهجرة السكانية الكبيرة، ولاسيما في أفريقيا، إضافة إلى الإشكاليات المائية بين دول منطقة الشرق الأوسط. ومن هنا تحتل مشكلة المياه في العراق وفي جميع أرجاء العالم موقعاً بارزاً ضمن مشاكل البشرية الراهنة والمستقبلية.

يقدم لنا الدكتور علي مرزا في هذه الدراسة التشخيصية والتحليلية المكثفة واقع المشكلات التي تواجه العراق في مجال المياه أولاً، ثم المشكلات القائمة مع الدول التي تنبع منها المياه الدولية وسبل التعامل معها ثانياً، والموازنات المائية الآفاقية الغائبة عملياً عن العراق رغم كثرة الخبراء والخبرات المتراكمة في العراق والمبالغ المصروفة عليها ثالثاً، وأخيراً يستعرض حالة السدود الرئيسة، ولاسيما سد الموصل، ضمن مجموعة السدود ومشاريعها في العراق. ومن الصواب تأكيد التخلف الفعلي في وعي الإنسان المائي وفي المجتمع في العراق، إذ لا يزال بعيداً جداً عما يجب أن يكون عليه بسبب سوء استخدامه للماء وتبذيره المفرط به، وبسبب غياب التوعية الحكومية بمخاطر هذا السلوك غير العقلاني مع المياه، علماً بأن سياسة الدولة ذاتها تعبر عن تخلف الوعي لدى المسؤولين أنفسهم إزاء المياه ولا يتصرفون بحكمة وعقلانية مع ما هو متاح منه ولا يمتلكون رؤية واقعية لسياسات مائية مطلوبة.

ولخص الزميل علي مرزا المشكلات المحلية بتدني وسوء استخدام المياه وانخفاض إنتاجيتها، وانخفاض الحصة المائية التي تصله من تركيا ومن إيران، وعدم كفاية معدل سقوط الأمطار، وزيادة نسبة التصحر، وعجز السلطات العراقية عن وضع حلول عملية لمعالجة الصيانة وإدارة العرض والطلب على المياه، وتواضع التنسيق مع الدول المتشاطئة بسبب عدم تطبيق الاتفاقيات الدولية بهذا الخصوص، ثم قلة استثمارات العراق في قضايا الري ومشاريع السدود والصيانة والإدامة والبزل التي كلها تقود إلى نشوء فجوة متسعة بين العرض للمياه والطلب عليها. (أنظر، مرزا، الكتاب، ص 71). وهي مشكلات معقد تستوجب المعالجة الجادة. ومع اتفاقي التام مع الدكتور مرزا بتشخيصه لهذه المشكلات، أجد من الضروري الإشارة الواضحة إلى ثلاث مشكلات عصية ومهمة أخرى لعبت ولا تزال وستبقى تلعب دورها المؤذي في التأثير السلبي على الوضع المائي في العراق، وهي:

1. ضعف الدولة العراقية وعجزها عن مواجهة مشكلة المياه مع الدول الأخرى دبلوماسيا وسياسياً عبر الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والهيئات الدولة المختصة بهذا الشأن، لاسيما وأن التباينات السياسية بدأت، ومنذ عقود، تلعب دوراً واضحاً في التأثير على السياسات المائية وممارسة الضغط للوصول إلى أهداف معينة. نلمس هذا في سياسة تركيا وإيران ولاسيما في الثلاثين سنة المنصرمة، ويمكن أن تتفاقم هذه الظاهرة في ظل الأوضاع المتفاقمة في المنطقة وبين الدول الثلاث المتشاطئة (تركيا وسوريا والعراق). إضافة إلى التعقيدات الراهنة مع إيران.

2. عدم الولوج الكافي والبحث في موضوعين مهمين لعلاقتهما المباشرة بالإنسان والاقتصاد، هما الأهوار، والتي يمنحها الزميل الدكتور حسن الجنابي أهمية كبيرة، وموضوع المياه الجوفية وحفر الآبار، التي حاول العراق التحرك عليها بشكل جيد في السبعينيات من القرن العشرين، ثم تراجعت منذ الحرب العراقية–الإيرانية حتى الآن.

3. حالة التلوث الشديدة الحاصلة في مياه الأنهر، والناتجة، كما تشير إلى ذلك الكثير من الأبحاث، ومنها بحث الدكتورة سلمى سدّاوي، في البحث المشار إليه سابقاً، عن العوامل التالية: المياه المعادة الى الانهار بعد الاستخدام مباشرة وبدون عمليات التحلية، النفايات الصناعية والتصنيع العسكري والمعدات العسكرية الثقيلة التي تركت على الارض بعد الحروب الطاحنة (وهي احد الاسباب المباشرة لتلوث المياه السطحية والجوفية بسموم المعادن الثقيلة)، غرق حاملات نفط اسود عملاقة في شط العرب، رمي القمامة وبكميات كبيرة جدا في الانهار وعلى ضفافها، نمو نباتات وأشنات بكميات كبيرة في قاع الأنهر، سموم العتاد المستخدم في الحروب الثلاث والنظام السابق في العراق" أنظر: سدَّاوي، مصدر سابق)، ولاسيما استخدام السلاح الكيمياوي من قبل النظام في العام 1988 ضد البيشمركة الكردستانية والحركة الأنصارية في إقليم كردستان، وخاصة في حلبجة وباهدينان، واستعمال اليورانيوم المخضب من جانب الولايات المتحدة في حرب عام 1991. وسيبقى تأثير هذا التلوث المريع لسنوات طويلة قادمة

صورتان لطفلين مشوهين ومصابين بالسرطان من ضحايا البصرة. من ملف البروفيسور الألماني الفقيد سيكفارد هورست گنتر على كارثة اليورانيوم في الجنوب، 1995

ومشكلة التلوث هي التي قادت إلى أكبر الاحتجاجات أخيراً في محافظة البصرة التي نتجت عن حصول حالات تسمم بلغت 111 ألف حالة. (انظر: تقرير عن " ارتفاع حالات التسمم جراء تلوث المياه في البصرة إلى 111 ألفاً، روداو، أربيل، 2018/10/14). ليست مياه العراق وحدها تعاني من التلوث الشديد، بل إن الأرض والهواء في العراق يعانيان من التلوث الشديد، ولاسيما جنوب العراق ووسطه، إضافة على بغداد، حيث برزت أنواع هائلة من التشوهات الخلقية والأمراض السرطانية بسبب استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للعتاد المخضب باليورانيوم 38 والذي استخدم في اصطياد الإنسان والدبابات والمدرعات والعراق كله في حرب الخليج الثانية لتحرير الكويت وفي المنطقة الواقعة في الصحراء بين الكويت وصفوان، الذي أدى إلى قتل الآلاف من أفراد القوات المسلحة العراقية والذي أعاد العراق إلى ما قبل التصنيع، كما هدد بذلك جيمس بيكر، وزير خارجية الولايات المتحدة في اجتماع مع طارق عزيز في جنيف عام 1991، وفي التدمير اللاحق للبنى التحتية في حرب الغزو والاحتلال عام 2003 للإطاحة بالدكتاتورية. (أنظر: محمود سعيد الطائي روائي عراقي، صيد البط البري، رواية عن حرب 1991، دار ضفاف للنشر- الشارقة – بغداد، طبعة أولى 2013).

وكان الزميل مرزا محقاً في تأكيده ضعف اهتمام المسؤولين في العراق في البحث عن معالجة المشكلات مع الدولتين الجارتين وبالاستناد إلى القانون الدولي في توزيع المياه بين الدول المتشاطئة من جهة، وإلى غياب التخطيط والتنسيق لاستخدام المياه معها، وهو أمر يقع ضمن طبيعة الدولة وهشاشتها وعجزها عن معالجة

المشكلات التي يعاني منها المجتمع، والتي لا بد من ذكرها، لأن الاقتصاد، ومنه اقتصاد المياه واقتصاد النفط وعموم الاقتصاد، ليس هدفاً بذاته، بل وسيلة لتحقيق هدف أساسي هو إشباع حاجات المجتمع وتطوره وازدهاره وإسعاده. وللبرهنة على هذا الواقع يورد الدكتور مرزا الموقف من خطط التنمية وحصة العراق المالية والموازنة المائية بعيدة المدى والتي يقول فيها بعدم ارتياح واضح "لقد تكررت ذات الأهداف والتوصيات المائية تقريباً في خطتي التنمية الوطنية 2020–2014 و2013–201، من ناحية، ولم تخرج عن الأهداف والتوصيات المبينة أعلاه، بما في ذلك الدعوة لإنجاز الموازنة المائية بعيدة المدى، (والتي لم تكن منجزة عند إعداد الخطة)، من ناحية أخرى" ويقدر الزميل مرزا، إلى إن العراق سيواجه ازمة مائية، إذ يشير في مكان آخر، بأن الخطة لا تحتوي على "موازنة إضافية بديلة لتلافي هذا العجز الكبير المتوقع في الموارد المائية..." وينهي ذلك بقوله: " ويعكس ذلك، بالإضافة للظروف المضطربة في المنطقة، عدم وجود استراتيجية واضحة أو إدراك عام لدى الدولة، على المستوى الرسمي. (أنظر: مرزا، الكتاب، ص 89). كما يمكن أن نلاحظ هذا الموقف غير المسؤول والعبثي في قضايا المياه والسدود العراقية، وخاصة سد الموصل، الذي تسبب برعب شديد لدى سكان بغداد، الذي ذكرهم بفياضات دجلة السنوية وآخرها كان عام 1954، والكوارث التي كان يتسبب بها، حين أشير إلى احتمال تخريبه من قبل تنظيم الدولة الإسلامية المجرم (داعش) والمشكلات التي بدأت فيه منذ اختيار المنطقة وطبيعة الأرض أو التربة التي أقيم عليها السد والإصرار على ذلك رغم معرفة ما يمكن أن يحصل له مستقبلاً. إضافة إلى المشكلات المرتبطة بشط العرب التي خلقها النظام الصدامي السابق في مساومته المخزية والخيانية مع نظام شاه إيران لضرب حركة التحرر الكردية المسلحة في العام 1975 بتقسيم شط العرب بين العراق وإيران، في حين كل الاتفاقيات السابقة اكدت "إن شط العرب جزءٌ من العراق". ولا بد من إعادة النظر بهذه الاتفاقية السيئة بما يعيث للعراق حقوقه المشروعة في شط العرب.

إن الدراسة التي بين أيدينا، ورغم كثافتها الشديدة، توضح لنا بجلاء واقع العراق المائي المعقد والمبرمج منذ سنوات لإنتاج مشكلات كبيرة وجديدة قادمة، إذ يتوضح ذلك من خلال التمعن فيها وفي الجداول الملحقة بالدراسة والتي لا بد من الاطلاع عليها لتتوضح الصورة على حقيقتها وعلى دور وسياسات دول الجوار في تعقيد أوضاعنا المائية.

انتهت الحلقة الرابعة وتليها الحلقة الخامسة: قراءة في الفصل: المشهد النفطي 1921–2002، الامتيازات النفطية والإدارة الوطنية

2019/04/02

د. كاظم حبيب

نظرة في كتاب "الاقتصاد العراقي – الأزمات والتنمية للسيد الدكتور علي خضير مرزا

الحلقة الخامسة

قراءة في الفصل الخامس: المشهد النفطي 1921-2002، الامتيازات النفطية والإدارة الوطنية

يضع الكاتب الدكتور علي خضير مرزا قراءه وقارئاته في الباب الثالث من الكتاب أمام أربعة فصول مهمة تبحث في اقتصاد النفط العراقي، ابتداءً من اكتشافه والتوقيع على امتياز استثماره واستغلاله ومروراً بقانون 80 لسنة 1961، ومن ثم تأميم مجموعة شركات نفط العراق في عام 1972، وانتهاءً بتراخيص عقود النفط بعد عام 2003. وهي فترة تمتد لأكثر من قرن من السنين العجاف، حيث اقترن اكتشاف واستخراج وتصدير النفط الخام العراقي بسيول من الدم العراقي وبالفقر والحرمان والاستبداد، بدلاً من أن يكون رحمة وعنواناً للخير والتقدم والازدهار والحرية والديمقراطية والسعادة لبنات وأبناء الوطن. وقد "قال أحد ممثلي شركة نفط العراق بتشفي، كلمة تصلح أن تكون عنواناً لمأساة العراق: لقد أريقت دماء غزيرة (في العراق)، ولكن، شكراً للسماء، لم ترق قطرة واحدة من البترول". (أنظر: إبراهيم علاوي، البترول العراقي والتحرر الوطني، دار الطليعة–بيروت، 1967، ص 170، عن الأهرام المصرية 15 أغسطس 1966). إنها المأساة وهي المهزلة في آن واحد، والتي يمكن أن نتبين بعض أهم جوانبها في الفصل الخامس، الذي سيكون موضوع هذه الحلقة، دون أن يخوض الباحث بالتفاصيل السياسية، باعتبارها الرديف المباشر والوجه الثاني لاقتصاد النفط في العراق، إذ تقرأ بين سطور الكتاب ما يساعد على معرفة واقع حال العراق مع نفطه.

ومن المفيد هنا الإشارة إلى أن اقتصاد النفط قد حظي بمئات الكتب الغنية بالمعلومات والتحليلات من قبل كتاب عراقيين وعرب وأجانب تبحث في جوانبه المتلفة، ولاسيما تاريخ وتفاصيل التوقيع على منح الامتياز وما بعده وإلى الوقت الحاضر، وليس سهلاً المرور على جميع من كتب بهذا الصدد، إذ تضم مكتبتي الشخصية الكثير المهم منها. وكانت رسالتي لنيل درجة الماجستير في عام 1964 تعالج موضع اقتصاد النفط في العراق.

يطرح الكاتب في الفصل الخامس معلومات عن مرحلة اكتشاف وجود النفط الخام في العراق في العهد العثماني، رغم معرفة وجوده من قبل أجدادنا الأوائل من السومريين والأكديين والآشوريين وعموم البابليين واستخدام القير في البناء وإكساء الشوارع، ثم التوقيع على امتياز شركة النفط التركية التي أصبح اسمها فيما بعد "شركة نفط العراق". ويضعنا الكاتب في جو الصراعات والمساومات الدولية بين شركات البترول الاحتكارية ودولها ومع العراق بهدف الحصول على امتياز ممتاز لصالح الشركة والمشاركين فيها في مقابل إلحاق ولاية الموصل بالعراق وسن الدستور العراقي والبدء بمفاوضات حول موقع بريطانيا في العراق عسكرياً وسياسياً واقتصادياً والتي تم التوقيع عليها في معاهدة 1930 والتي مهدت إلى إلغاء الانتداب على العراق عام 1932. لقد تمكن البريطانيون، وكانت لهم اليد الطولى في العراق، على فرض التوقيع على امتياز منح التنقيب واستخراج وتصدير النفط الخام العراقي عام 1925 ولمدة 75 عاماً وبشروط مجحفة في السنة ذاتها التي صدر فيها القانون الأساسي العراقي ووضع الأسس لعلاقة التبعية العراقية لبريطانيا.

لقد هيمن البريطانيون على اقتصاد النفط العراقي وعلى مساحات واسعة من الأراضي العراقية للتنقيب عن البترول لشركة نفط العراق، ومن ثم لأبنتيها، وهما شركة نفط الموصل (1932)، وشركة نفط البصرة (1938)، طيلة الفترة الواقعة بين 1924–1958 تقريباً وعلى حصة الأسد من إيرادات نفط العراق، سواء حين كان طن النفط بأربع شلنات ذهب، أم حين أصبح العراق يحقق 50% من أرباح صادرات النفط منذ العام 1951 –حتى العام 1972، على وفق اتفاقية مناصفة الأرباح الموقعة عام 1952 بأثر رجعي. ودون الدخول بتفاصيل الاختلاف في وجهات النظر والصراعات بين الحكومة العراقية وشركات النفط الاحتكارية، لخص لنا الكاتب مرزا بوضوح مواطن الغبن العديدة التي لحقت بالعراق من جراء تلك الاتفاقيات والفجوة الكبيرة بين إيرادات العراق وأرباح الاحتكارات البترولية الأجنبية من نفط العراق. ولكن هناك غبن أخر ومتنوع لحق بالعراق بصورة غير مباشرة وألحق خسائر فادحة بالعراق وسأحاول بلورة واقع الغبين على التوالي:

** أولى الخسائر المالية التي لحقت بالعراق تجلت في عقد الامتياز والتي برَّزها الدكتور علي مرزا في واقع الإتاوة الضئيلة التي تدفعها شركات النفط الاحتكارية لخزينة الدولة عن الطن الواحد من النفط الخام المصدر والبالغة 4 شلنات ذهب، والفضل في تكريس 4 شلنات ذهب يعود لوزير المالية الأول والمواطن العراقي الكبير ساسون حسقيل، أولاً، وفي حرمان العراق من حقه في المساهمة في الامتياز، على وفق ما أقرته اتفاقية سان–ريمو السرية عام 1920 في إيطاليا بحصة 20% من الأسهم. وقد تم تقسيم الحصص بين

الشركات الاحتكارية في العام 1928. والخسارة هنا تتجلى في إبعاد العراق عن المشاركة في الأرباح كمساهم بـ 20%، هي نسبة كبيرة وخسارة فادحة.

** الخسارة الثانية برزت في "احتساب سعر النفط المنتج في العراق والموزع على المساهمين في الشركة، بسعر الكلفة وليس بسعر البيع الفعلي" ويوضح الدكتور مرزا الهدف من ذلك بقوله: " وكان الهدف من ذلك هو تجنب إظهار تحقق أرباح في مرحلة استخراج النفط، وبذلك يمكن تجنب إشراك العراق في الأرباح والاقتصار على دفع إتاوة، royalty، له عن كل طن أو برميل منتج." (أنظر: مرزا، الكتاب، ص 108/107)، واعتبرت الإنتاج للمنفعة العامة وليس لتحقيق الأرباح، وهو ضحك مكشوف على ذقون حكام العراق وشعبه!

** هيمنة شركات النفط الاحتكارية على مدى 36 سنة على مساحات واسعة جداً من الأراضي العراقية لأغراض التنقيب عن البترول واستخراجه وتصديره، والتي لم تسمح للعراق بمنحها لشركات أخرى، في حين لم تقم تلك الشركات النفطية الثلاث، العراق والبصرة والموصل، بالتنقيب فيها للعثور على النفط واستخراجه وتصديره ة، حيث ظهر إنها لم تستثمر سوى 0,5 % من مجموع الأراضي التي كانت بحوزتها، وأن حقولها كانت في هذا النصف بالمئة من أراضي العراق. (أنظر: إبراهيم علاوي، البترول العراقي والتحرر الوطني، مصدر سابق، ص 206).

** الخسارة الصارخة في علاقات العراق النفطية مع شركة نفط العراق وبناتها، تبرز في الاختلاف الكبير بين شروط امتياز النفط العراقي وشروط امتياز نفوط دول أخرى في غير صالح العراق، كما هو الحال مع السعودية أو مع ليبيا. أو مع فنزويلا. (أنظر: مرزا، الكتاب، ص 110).

** كما يمكن أن نتابع في الكتاب خسارة العراق لما أطلق عليه بريع التنفيق إلى أن تقرر استحصاله من شركات النفط الاحتكارية بعد اتفاقية المناصفة في الأرباح ويشير الدكتور علي مرزا بصواب إلى هذه النقطة بقوله:

".. إن اتفاقية المناصفة في 1952 لم تشمل، بشكل منفصل، حقاً للدولة ينبع من ملكيتها للمورد الطبيعي وهو الإتاوة/الريع بل دمجها في حصة الدولة من الأرباح. في حين يحق للدولة فرض إتاوة على كمية الإنتاج، داخل حدودها القانونية، وتستطيع استلامها عيناً أو نقداً، مقيمة بالأسعار السائدة. بغض النظر عن

حالة الربح أو الخسارة." لقد بلغت نسبة الريع 12،5%، وبالتالي ازدادت إيرادات العراق بنسبة 6,25% عما كانت تتسلمه قبل التوقيع على هذا الاتفاق الذي وقع في العام 1964.

أما الغبن غير المباشر فيبرز في أربع ملاحظات مهمة:

1. إن قلة إيرادات العراق من النفط الخام المصدر قبل المناصفة في الأرباح حتى بعدها قد حرم خزينة العراق من مبالغ طائلة كان في مقدورها أن تحسن من معدل حصة الفرد الواحد من الدخل القومي، لاسيما وأن الاقتصاد العراقي كان اقتصاداً متخلفاً بحاجة إلى المزيد من الأموال.
2. تلك الموارد المصادرة بفعل الامتياز المجحف، والتي دخلت في حساب أرباح شركات النفط الاحتكارية، كان المفترض أن تستخدم في عملية البناء والتعمير وإقامة الصناعة الوطنية أو تحديث الزراعة، والتي حرم منها العراق وساهمت في أعاقت تطوره، إلى جانب واقع أن شركات النفط الاحتكارية كانت تعرقل، عبر تأثيرها المباشر على الدولة وسلطاتها الثلاث، بكل السبل مطالبة الشعب العراقي بالتنمية والتصنيع وتطوير الخدمات العامة.
3. ولكن لهذه الخسائر المالية تأثير سلبي آخر برز في عجز الدولة عن توفير فرص عمل جديدة للأيدي العاملة العاطلة عن العمل، إذ كان عدد العاطلين يتراكم وينمو سنة بعد أخرى.
4. إن هذه الأموال الافتراضية المصادرة من حصة العراق لو كانت قد وظفت فعلاً لحققت تراكماً رأسمالياً مناسباً وزادت من ثروة العراق ومن دخله السنوي، وربما كان يعود بالفائدة على الشعب العراقي، رغم إن العراق كان يردد أهزوجة معروفة (هوسة) تقول: "خمسة بالمية من الربح ما طاحت بدينة"، أي لم يحصل الشعب حتى على 5% من أرباح شركات النفط العراقية.

رغم كل ذلك فأن نضال الشعب العراقي في اعقاب الحرب العالمية الثانية ونضال شعوب المنطقة قد أجبر شركات النفط الاحتكارية على إعادة النظر باتفاقياتها النفطية، والتي انتهت بتوقيع العراق على اتفاقية المناصفة في الأرباح مع شركات النفط الاحتكارية في عام 1952. وهي التي سمحت زيادة إيرادات العراق النفطية والبدء بعملية بناء وإعمار ومشاركة نشطة نسبياً للدولة، عبر مجلس ووزارة الإعمار والمصرف الصناعي في إقامة مجموعة من المشاريع الصناعية وتقديم القروض للفلاحين من خلال المصرف الزراعي، وتنشيط جملة من الخدمات العامة ومنها الصحية والتعليم. ولكنها كانت في الوقت ذاته البداية الفعلية لتحول العراق إلى دولة ريعية نفطية، بعد أن كان ريعياً زراعياً، إذ لم تسعى الدولة إلى وضع سياسة اقتصادية تهدف

إلى خلق توازن وتناسب عقلاني تدريجي بين اقتصاد النفط والاقتصاد الإنتاجي الصناعي والزراعي في البلاد وفي تكوين الدخل القومي.

لقد اتخذ العهد الجمهوري الأول خطوات جريئة حين أقدم على ثلاث إجراءات مهمة هي: إصدار قانون رقم 80 لسنة 1961، الذي استعاد 99،5% من مجموع المساحات التي كانت ممنوحة لشركات النفط الاحتكارية العاملة في العراق، رغم إن هذا القانون لم يقلص من قدرة الشركات على استخدام أبار النفط التي كانت تقع ضمن ال 0,5% من الأراضي التي بقيت تحت هيمنتها. والخطوة الثانية كانت الدعوة وإقامة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك عام 1960)، والتي أصبحت في فترات معينة شوكة ناغزة في عيون شركات النفط الاحتكارية، والخطوة الثالثة حين تم تأسيس شركة النفط الوطنية. وهذه الخطوات المهمة، وقبل ذاك الخروج من حلف بغداد ومن منطقة الإسترليني، والدخول بمفاوضات مع شركات النفط الاحتكارية حول إعادة النظر بالامتياز وحقوق العراق، أدت كلها إلى تفاقم التوتر مع الشركات والدول الرأسمالية الكبرى التي تسندها من جهة، ومع القوى المناهضة لنهج الجمهورية الأولى بإجراءاتها المهمة كالإصلاح الزراعي وقانون الأحوال الشخصية والموقف من المرأة والدعوة لاستعادة الكويت كجزء من العراق والمعارك ضد حركة التحرر الكردية، من جهة أخرى، كما لم تقابلها إجراءات تدعم الجبهة الداخلية وتعزز القدرة على مواجهة التآمر ضد حكومة قاسم، ثم أدت إلى حصول انقلاب 8 شباط 1963 والإطاحة بجمهورية 14 تموز 1958.

ومن المحطات المهمة في اقتصاد النفط العراقي، والتي يبحث فيها الكتاب، صدور قانون تأميم مصالح شركات نفط العراق والموصل والبصرة في العراق في عام 1972، والذي اقترن بأحداث سياسية مهمة في منطقة الشرق الأوسط أدت في حينها إلى حصول فورة في أسعار النفط الخام وزيادة في الإنتاج والتصدير وارتفاع كبير في إيرادات النفط الخام العراقي المصدر. وكان في مقدور العراق بعد إجراءات التأميم أن يتحول تدريجياً إلى دولة صناعية وزراعية متقدمة لو كان نظام الحكم البعثي قد مارس سياسات واقعية وعقلانية وذات منحى ديمقراطي ونهج اقتصادي واجتماعي واقعي وحكيم. إلا إن إيرادات النفط الخام الكبيرة قد تساقطت كزخات مطر شديدة على رؤوس قادة النظام البعثي فأعمت بصرهم وبصيرتهم في آن، إضافة إلى طبيعة حزب البعث القومية الشوفينية واليمينية ونهجه الانفرادي المناهض لبقية القوى السياسية العراقية. ومع إن نظام البعث قد حاول انتهاج سياسة صناعية وزراعية جديدة، ولكنه سقط في مجموعة من المطبات الثقيلة والمدمرة، منها بشكل خاص:

1. النهج الاستبدادي والرغبة في الانفراد بالسلطة والمال ومصادرة الحريات والحقوق الأساسية للشعب والتحول تدريجياً إلى دولة دكتاتورية شمولية وفردية مطلقة. وقد تكرس هذا النهج الانفرادي في المؤتمر القطري الثامن لحزب العربي الاشتراكي في بغداد عام 1974 أولاً، وفي الممارسة الفعلية لإرهاب الدولة البعثية ابتداءً من منتصف عام 1977 واستمراراً في تصفية التحالف مع الحزب الشيوعي العراقي واعتقال ما يقرب من 100 ألف إنسان بين عامي 1978–1981 ومحاولة إسقاطهم سياسياً وسجنهم وقتل جمهرة منهم، ثم المجزرة التي نظمها صدام حسين ضد مجموعة كبيرة من قادة وكوادر في حزبه وسلطة البعث في عام 1979 وقبل تسلمه السلطة المطلقة من احمد حسن البكر، وتحضيره لممارسة ما كان يسعى إليه منذ البدء/ بما في ذلك تصفية الحلفاء والمعارضين والخصوم.

2. النهج القومي الشوفيني والتطلع لدولة عراقية كبرى تلتحق بها تدريجياً الدول العربية الأخرى، أي سياسة توسعية على حساب الدول العربية ومركزها العراق، والتطلع ليكون العراق دولة إقليمية عسكرية كبرى.

3. التوجه صوب تحويل العراق إلى ترسانة ضخمة للسلاح الدفاعي والهجومي من خلال استيراد أحدث الأسلحة ومن جميع الدول المنتجة للسلاح، وإقامة صناعة عسكرية متقدمة بدعم مباشر من كل الدول المنتجة للسلاح، الغربية منها والشرقية، وكذلك السعي لإنتاج السلاح الكيماوي والبيولوجي والنووي. إضافة إلى التوسع في عديد القوات المسلحة العراقية وأجهزة الأمن المتعددة والشرطة.. الخ.

4. وقد شاركت دول العالم المنتجة والمصدرة للسلاح، سواء أكانت من المعسكر الرأسمالي أم المعسكر الاشتراكي السابق، في دعم النظام العراق وتشجيعه وتأييد سياساته العامة، إذ إنها كانت تطمح وبكل السبل في الحصول على جزء مهم من موارد النفط المالية، وكانت تتسابق في بيعه السلاح أو في الحصول على مشاريع تقيمها في البلاد وبأسعار خيالية غير خاضعة للمعايير الدولية.

5. وخلال فترة قصيرة تحول العراق إلى دولة عسكرية توسعية يريد قادتها البرهنة على قدراتهم العسكرية وتحت شعار "الحقوق لا تمنح بل تنتزع!". فاستغلوا المحاولات الإيرانية بعد عام 1979 التدخل في الشأن العراقي ودعم التفجيرات التي اعتمدها حزب الدعوة الإسلامية في العراق، ليخوضوا حرباً ضد إيران دامت ثماني سنوات عجاف ومدمرة.

6. وعلى الصعيد الاقتصادي اتخذ المؤتمر القطري الثامن نهج التنمية الانفجارية، والذي كان أحد الأسباب المباشرة في التفريط بأموال هائلة لإقامة مشاريع بذخية والتوسع الأفقي بعيداً عن التخطيط العقلاني

وبما يحتاجه العراق فعلاً. ولهذه الغاية استورد العراق أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة الأجنبية ولاسيما من مصر، وأقيمت العديد من المصانع المهمة في السبعينيات من القرن العشرين ومنها البتروكيماويات في البصرة على سبيل المثال لا الحصر.

وخلال فترة الحرب العراقية–الإيرانية، في عام 1987، أقدم النظام على حل شركة النفط الوطنية ودمجها بوزارة النفط وتقسيم نشاطها إلى ثلاث شركات عامة، في الوسط والجنوب والشمال، بسب تراجع القدرة المالية التي استنزفتها الحرب العراقية الإيرانية، كما يشير إلى ذلك الدكتور علي مرزا في كتابه على الصفحة 123. رغم الخسائر البشرية والمادية التي تحملها العراق في الحرب مع إيران، فقد خرج من الحرب غير خاسر لها، بل حقق نصراً على إيران الخميني حين أجبر الخميني على القول بأنه يتجرع السم حين يوقع على إيقاف القتال وتراجعت أحلامه التوسعية. ولكن هل لطموحات وأطماع صدام حسين حدود، وهل للصراعات بين دول الخليج وتأثير الولايات المتحدة عليها حدود، ولاسيما في الخلاص من الغريمين إيران والعراق، فكان استفزاز الكويت بمطالبتها بتسديد الديون فوراً والموقف من زيادة تصدير نفطها.. إلخ، سبباً لغزو الكويت. فقد أدت، تلك السياسات والرغبة الجامحة في التوسع والعنجهية السياسية الصدامية، إلى اجتياح القوات المسلحة العراقية للكويت واحتلاله على طريقة الغزو القبائلي العدواني والإمعان في إهانة الشعب الشقيق، والتي انتهت إلى حرب الخليج الثانية التي أذلت العراق وشعبه وقواته المسلحة، وإلى فرض الحصار الاقتصادي الدولي وتجويع المجتمع استمر طيلة 13 عاماً أدى إلى مآسي وكوارث كثيرة بما فيها وفيات بعشرات الآلاف من الأطفال والعجزة وكبار السن والمرضى. ثم كانت الحرب الخليجية الثالثة التي أدت إلى الإطاحة بنظام الحكم الدكتاتوري البعثي. لقد دمَّرت سياسات البعث العسكرية والتوسعية وحروبه الداخلية والخارجية الكثير جداً مما بني في العراق من منشآت صناعية وهياكل ارتكازية ومنشآت اجتماعية. وكانت خسارة فادحة لشعب العراق.

ووفي ختام هذه الحلقة أود أن أشير إلى ملاحظة شخصية تتلخص في وضوح موقفي من اتجاهات تطور تلك الفترة حين التقيت بصدام حسين في المؤتمر الزراعي ببغداد وناقشته من على منصة المؤتمر، حيث كنت أترأس تلك الجلسة بشأن الأوضاع الاقتصادية في العراق وفشل سياسات التخطيط والتسعير للسلع، في عام 1976، ثم تركت المنصة وجلست بجواره وتحدثت معه طوال ساعة ونصف الساعة عن أوضاع العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما استمعت لوجهة نظره وخرجت من اللقاء المنقول عبر شاشة التلفزة بانطباع واضح هو إن حزب البعث يسير في "درب الصد ما رد"، وأن عواقب ذلك ستكون وخيمة، وقد بلغت

قيادة الحزب الشيوعي العراقي برأيي، ثم سجلت ذلك تفصيلاً في التقرير الذي أعدته اللجنة الاقتصادية للحزب الشيوعي العراقي، وكنت مسؤولها، في منتصف عام 1977 وقدم إلى اللجنة المركزية ومكتبها السياسي بشأن التدهور المتسارع في نهج وسياسات حزب البعث، والرؤية القاتمة لما يمكن أن يؤول إليه الوضع في العراق.
انتهت الحلقة الخامسة وستليها الحلقة السادسة حول النفط العراق خلال الفترة بين 2003-2018.
كاظم حبيب
2019/04/03

د. كاظم حبيب

نظرة في كتاب "الاقتصاد العراقي – الأزمات والتنمية للسيد الدكتور علي خضير مرزا

الحلقة السادسة

قراءة في الفصل السادس المشهد النفطي بعد تغيير عام 2003

كتب الدكتور على خضير مرزا في عام 2018 مشيراً إلى البطء الشديد والتأخير غير المعقول في إقرار قانون النفط والغاز بما يلي: "منذ سنة 2007 ومسودة قانون النفط والغاز لم تُقر بالرغم من إحالتها إلى مجلس النواب في شباط من تلك السنة." (أنظر: مرزا، الكتاب، ص 131). هذا الاستنتاج الصحيح لم يمس قانون النفط والغاز فحسب، بل يشمل الكثير من القضايا المهمة والأساسية الأخرى، في حين كانت السرعة تميز قوانين وإجراءات وسياسات أخرى. فقد تميزت الفترة التي أعقبت إسقاط الدكتاتورية البعثية باتجاهين متعارضين في حكم البلاد من حيث البطء والسرعة:

تميز الاتجاه الأول بـ:

** بطء شديد جداً وتخلف استثنائي في عمليات إعادة إعمار البنية التحتية التي خربتها الحروب المتتالية، ولاسيما الطاقة الكهربائية والمياه الصالحة للشرب والمؤسسات الصحة والتعليمية والبنايات المدرسية وعجز

عن تطهير البلاد من ملايين الألغام الأرضية المزروعة ومن التلوث الهائل في كل جوانب الحياة، ولاسيما الماء والهواء والأرض والغذاء...إلخ.

** ابتعاد فعلي وصارم عن توجيه جزء مناسب من الدخل القومي، أو من موارد النفط المالية، من جانب الحكومة صوب توظيف رؤوس الأموال في القطاعين الصناعي وفي مجمل عملية التنمية الاقتصادية والبحث العلمي والتدريب المهني.

** بط شديد وإعاقة جادة في وضع وإقرار القوانين الأساسية التي تنظم حياة المجتمع مثل قانون النفط والغاز وقانون شركة النفط الوطنية، أو القوانين والنظم التي تحكم العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم والمجالس المحلية في المحافظات، مما تسببت في خلق مشكلات ولدَّت مشكلات أخرى...إلخ.

** بط شديد في إنجاز المشاريع الخدمية المقرر إقامتها أو إهمالها كلية، رغم وجود تخصيصات لها، أو حتى بعد استيراد معداتها وتلفها، إضافة إلى تعرض الموارد إلى النهب والسلب.

** بطء شديد في مكافحة الإرهاب وقواه وعواقب ذلك على الدولة والاقتصاد الوطني والمجتمع.

** بطء شديد في مكافحة الفساد، بل وابتعاد تام عن محاسبة الحيتان الكبيرة التي ابتلعت جزءاً كبيراً من خيرات البلاد وموارده النفطية والتي تتصدر المشهد السياسي والسلطات الثلاث.

أما الاتجاه الثاني فقد تميز بـ:

** سرعة هائلة في تنشيط عمليات استخراج وتصدير النفط الخام، ومن ثم في إبرام العقود والتوقيع عليها في جولات تراخيص متنوعة، عقود خدمة فنية ومشاركة في الإنتاج مع غياب الوحدة والتنسيق بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم والمجالس المحلية في المحافظات.

** سرعة انتشار الفساد كالنار في الهشيم وفي نهب خيرات البلاد والتخصيصات الموجهة للمشاريع الاقتصادية التي لم تنفذ بمئات المليارات من الدولارات الأمريكية، والتفريط بأموال الدولة بطرق وأساليب كثيرة التنوع.

** السرعة في اغتناء النخب الحاكمة وقيادات الأحزاب السياسية الإسلامية والقومية وحواشيهم على حساب مصالح الشعب وخزينة الدولة والاقتصاد الوطني.

** سرعة هائلة في تشكيل الميليشيات الطائفية المسلحة وتسلطها على مقدرات الشعب ومصادرة حقوقه وحرياته الشخصية والعامة.

** السرعة في إصدار التشريعات التي تخدم مصالح النخب الحاكمة وقيادات أحزابها السياسية وتلك التشريعات التي تحد من حقوق الشعب وإرادته ومصالحه ورقابته.

وفي ضوء هذا الواقع الحكومي أحاول أن أتبين الموقف من اقتصاد النفط والغاز في العراق من خلال القراءة المكثفة للفصل السادس من كتاب الزميل مرزا، حيث عنون الفصل: "المشهد النفطي بعد تغيير عام 2003: بنى أساسية ومؤسسية بدون تشريعات مساندة"، وهذا عين الصواب.

تبرز أهمية هذا الفصل في معالجة الباحث لمسألتين أساسيتين تمس السياسة النفطية للنظام السياسي الطائفي الذي انبثق من رحم الغزو الدولي للعراق واحتلاله ورسم نهجه الأساسي وسياساته على أيدي الرئيس الأمريكي المهووس بالنموذج الأمريكي والمسكون بأداء رسالة سماوية للعالم، جورج دبليو بوش، وعبر المستبد بأمره پاول بريمر. وفي حينها عَبَّرَ جورج دبليو بوش عن خشيته من اجتياح جيوش "يأجوج ومأجوج" العراقية إسرائيل واحتلالها، على وفق ما جاء في التوراة والإنجيل، ما لم يسرع بتدمير القوات العراقية! جاء هذا في حديث هاتفي بينه وبين الرئيس الفرنسي جاك شيراك! (أنظر: ياسمينة صالح، عن كتاب جون كلود موريس الموسوم "لو كررت ذلك على مسامعي فلن اصدقه"، منشورات بلون الفرنسية 2010/2009). والمسائل المهمة التي يعالجها هذا الفصل هي:

1) قانون النفط والغاز

جدير بالإشارة إلى إن السيد الباحث قد عالج في مقالات مهمة خلال السنوات المنصرمة المشاكل التي أحاطت بمسودة هذا القانون، عبَّر فيها عن وجهة نظره والتي نشرت على صفحات شبكة الاقتصاديين العراقيين وتبلورت بشكل مكثف ووافٍ في هذا الكتاب. ابتداءً يعرض الكاتب للقارئات والقراء لوحة واضحة عن ثلاث مسائل جوهرية هي: ** انتشار الموارد البترولية في أغلب مناطق العراق، مع تخلف في تطوير البنى الأساسية، ومن ثم في الطاقة الإنتاجية والإنتاج السنوي؛ ** التركيز في إنتاج النفط والغاز على أحواض ثلاثة وفي أربع مناطق هي: حوض زاگروس في الشمال وإقليم كردستان، وحوض الرافدين، وبضمنه المنطقة الجنوبية والمنطقة الوسطى، وثم حوض الوديان والصحراء الغربية؛ ** عن إنتاج النفط والتقدير لاحتياطي النفط العراقي. كما يدل على ذلك بعرض جداول توضيحية مهمة بهذا الصدد. وكانت أشارته التالية مهمة جداً لإنها تحمل في طياتها النقد لما يجري في العراق بصدد هذه النقطة حيث كتب: "إن انتشار الموارد البترولية في كافة أنحاء العراق لا يولد مشكلة جدية، في شأن الاستكشاف التطوير والإنتاج، طالما

كانت هذه الموارد تخضع لإدارة مركزية، غير إن وضعية الإدارة في العراق في الوقت الحاضر في ضوء ما ورد في الدستور (الماد 111 و112) وفي قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم 21 لسنة 2008 المعدل في 2013، بقيت غير واضحة." وأضيف هنا إلى ذات المشكلة مع إقليم كردستان. أي إن المشكلة تكمن في تداخل المسؤوليات والصلاحيات، إضافة إلى التداخل النفطي الموجود بالأساس بين محافظات العراق ومع الدول المجاورة والتي تستوجب المعالجة الجادة والوضوح في الحقوق والصلاحيات.

يشير الباحث إلى أن أول مسودة لهذا القانون طُرحت من قبل مجلس الوزراء لمناقشتها في مجلس النواب العراقي كان في عام 2007 ولم يتر بسبب بروز نقاط اختلاف بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم ومع المحافظات، ثم طرحت مسودة قانون ثانية مع بعض التعديلات في العام 2011 في فترة وجود نوري المالكي على رئاسة مجلس الوزراء أيضاً، والتي هي الأخرى لم تحظ بقبول من جانب حكومة إقليم كردستان ومواقف كتل سياسية أخرى واراء ناضجة لخبراء عراقيين في اقتصاد النفط. ولهذا السبب تعطل إصدار القانون طوال السنوات المنصرمة، مما دفع وزارة النفط الاتحادية ووزارة نفط الإقليم العمل كلاً بمفرده وبعيداً عن مادتي الدستور العراقي، علماً بأن الإقليم، بخلاف الحكومة الاتحادية، أقر في عام 2007 قانوناً للنفط والغاز خاصاً به لا يتناغم مع الدستور العراقي الاتحادي ولا مع مسودة قانون النفط والغاز الاتحادي.

كرّست المادة 111 من الدستور العراقي لعام 2005 النص التالي: "النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات." ثم جاءت المادة 112 لتؤكد ما يلي:

"اولا: تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة على ان توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع انحاء البلاد، مع تحديد حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق والتي تضررت بعد ذلك بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلاد وينظم ذلك بقانون .

ثانيا: تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة معا برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز بما يحقق اعلى منفعة للشعب العراقي معتمدة أحدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار." (أنظر: نص الدستور العراقي لعام 20005، المكتبة القانونية العراقية للحكم المحلي). والمشكلة التي تفاقمت سنة بعد أخرى، ولاسيما في غياب الثقة المتبادلة بين الحكومتين، برزت بسبب غياب قوانين ونظم إدارة ناضجة وتحديد لحقوق وصلاحيات الحكومتين ووزارتي النفط، إضافة إلى عدم إقرار قانون النفط

والغاز الاتحادي. علماً بأن النص الدستوري في المادة 112 جاءا بصورة متناقضة وتجسد المساومة غير العقلانية من جانب الكتل الحزبية المتصارعة التي وضعت الدستور وعلى حساب الاقتصاد والمجتمع. وبالتالي خضعت العلاقة بين الحكومتين في مجال اقتصاد النفط إلى ميزان القوى بينهما في التصرف بالتنقيب والاستخراج والتصدير، وقبل هذا وذاك في المفاوضات وإبرام عقود النفط والغاز بعيداً عن أي سياسة مشتركة وتعاون وتنسيق بين الحكومتين. وكان هذا الغموض والتخبط التشريعي يصب في مصلحة شركات البترول الأجنبية التي أبرمت عقوداً مع الطرفين، ولم يكن بأي حال في مصلحة العراق عموماً. ويشير الدكتور علي إلى أن مسودة قانون النفط والغاز تضمنت ثلاث عناصر مهم: تكوين مجلس اتحادي لتنسيق وتوحيد السياسات النفطية، وتكوين شركة نفط وطنية اتحادية، قبول القانون بإبرام عقود الخدمة والمشاركة في الإنتاج ومنح الامتياز. ثم أضيف فيما بعد تكوين صندوق للمستقبل. وفي هذه الأمور برز الخلاف وتعقد بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم وبالتالي تعطل مناقشة وإقرار قانون النفط والغاز طيلة الفترة المنصرمة. هناك الكثير من النقاط التي تستوجب المعالجة والتي تستوجب القراءة المتمعنة في كتاب الدكتور علي مرزا، إضافة إلى أبحاث مختصين آخرين مثل أحمد جياد موسى وقاسم الأمير وعصام الجلبي، على سبيل المثال لا الحصر.

2) قانون شركة النفط الوطنية

تم في عام 1987 إلغاء شركة النفط الوطنية، التي تأسست بموجب القانون رقم 11 لسنة 1964، بسبب تدهور إيرادات الدولة العراقة أثناء الحرب العراقية الإيرانية، ودمجها بوزارة النفط. ورغم إن مسودة قانون النفط والغاز لعام 2007 دعا إلى تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية، إلّا إن أول ظهور لمسودتين فتأسيس شركة النفط الوطنية جاءا في عامي 2016 و2017. ويشير الدكتور مرزا إلى إن عام 1967 شهد صدور القانون رقم 123 لسنة 1967 الذي وضع جميع الأراضي التي استعادها القانون رقم 80 لسنة 1961 من شركات النفط الأجنبية الثلاث تحت تصرف شركة النفط الوطنية. ومنذ إلغاء شركة النفط الوطنية العراقية حتى عام 2018 بقي اقتصاد النفط مرتبطاً بوزارة النفط العراقية، فيما عدا تلك الحقول التي لم تخضع لوزارة النفط في إقليم كردستان العراق، إضافة إلى نفط كركوك منذ إسقاط الدكتاتورية عام 2003 تقريباً حتى نهاية عام 2017 حيث عادت وزارة النفط الاتحادية لتشرف على نفط كركوك ثانية.

في عامي 2016 و2017 ظهرت مسودتان تقترحان تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية. وفي عام 2018 وافق مجلس الوزراء الذي ترأسه حيدر العبادي على قانون شركة النفط الوطنية وأرسل إلى مجلس النواب لمناقشته وإقراره ثم إرساله إلى رئيس الجمهورية للمصادقة عليه ونشره في الوقائع العراقية. وقد تم ذلك على عجل شديد في الخامس من أذار/مارس عام 2018، وبنفس السرعة غير المعهودة صادق رئيس الجمهورية على هذا القانون. لقد ظهرت قبل المصادقة على هذا القانون وبعد المصادقة عليه الكثير من الملاحظات والاعتراضات المهمة ومن خبراء في اقتصاد النفط العراقي، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر، علي خضير مرزا، وأحمد جياد موسى، وفؤاد قاسم الأمير، وحمزة الجواهري، وطارق شفيق، ووليد خدوري، وعصام الجلبي.. إلخ. وفي حينها، ومن ثم وردت في كتاب الدكتور علي مرزا جملة من الملاحظات على القانون قبل وبعد المصادقة عليه. فقد قارن أولاً بين القانون رقم 123 لسنة 1967 ومسودة القانون الجديدة مؤكداً أهمية عدم اعتبار شركة النفط الوطنية شركة مقاولة، بل أن تكون مؤسسة مستقلة قادرة على إنجاز جميع العمليات النفطية التي يفترض أن تقوم بها بقية الشركات الوطنية في مختلف بلدان العالم، وألاَّ تعتمد توزيع عوائد النفط على السكان، والذي لا يسمح بتوجيه موارد النفط المالي' أو جزء منهم منها صوب التنمية الإنتاجية وتطوير الاقتصاد الوطني، إضافة إلى تأكيد ضرورة خضوع حسابات الشركة لديوان الرقابة المالية. كما يؤكد ضرورة دفع الشركة "معدل ضريبة الدخل يوازن بين تأمين مناسب/مستدام لوزارة المالية، من ناحية، وتدفق نقدي كافٍ لشركة النفط الوطنية يمكنها من تحقيق الاستقلال والكفاية المالية، من ناحية أخرى". (أنظر: مرزا، الكتاب، ص 139). ويرى ضرورة قيام الشركة ذاتها بدفع الرسوم الضريبية عن الشركات الأجنبية المتعاقدة معها باعتبارها المسؤولة عن ذلك ويدخل ذلك ضمن عقود المقاولة. ويتساءل عن مدى جدوى أو إضعاف للقوة التنافسية للشركة الوطنية حين يتحتم عليها الدخول في تنافس مع الشركات الأخرى للحصول على مناطق للتنقيب والإنتاج خارج إطار المناطق الممنوحة لها حصراً، وماذا يعني تسليم الشركة الوطنية النفط الخام لشركة تسويق النفط، أي تشكيل شركة أخرى مستقلة للقيام بعمليات التسويق. كما يرى ضرورة إزالة عدم الوضوح في توزيع المسؤوليات بين جهات عديد، في حين لا بد من حصرها في شركة النفط الوطنية. ويعتقد بعدم صواب استقلالية الإقليم والمحافظات عن السلطة المركزية في مجال اقتصاد النفط، التي تسببت حتى الآن للكثير من المشكلات ولاسيما مع الإقليم. ويلاحظ في مسودة القانون الجديد خطأ حذف الإشارة لصندوق المستقبل وعدم خضوع حسابات الشركة لديوان الرقابة المالية. إضافة على نقاط أخرى عديدة.

قبل وبعد صدور قانون شركة النفط الوطنية العراقية كتب مجموعة غير قليلة من خبراء النفط والاقتصاد مقالات ووجهوا رسائل إلى المسؤولين في الحكومة الاتحادي ووزارة النفط وإلى الرأي العام العراقي حول نواقص القانون وسلبياته والنتائج غير السليمة التي ستنشأ عن ذلك. وحين لم ينفع كل ذلك تبنت مجموعة من الخبراء والمختصين والاقتصاديين والسياسيين إقامة دعوى قضائية ضد رئيس مجلس النواب، باعتبار المجلس هو الذي أقر القانون ودفعها لرئيس الجمهورية الذي صادق عليها فعلاً. وقام كل من الخبير النفطي السيد فؤاد قاسم الأمير والسيد ماجد علاوي بتقديم الدعوى القضائية إلى المحكمة الاتحادية العليا ضد ما ورد في القانون من مواد مخالفة لنص الدستور العراقي. وقد نظرت المحكمة بهذه القضية وأصدرت قرار حكم نافذ مؤيدة مجموعة كبيرة من تلك الملاحظات النقدية الجوهرية المطالبة بإلغائها من القانون الجديد. وعلى وفق تقديري فأن قرار المحكمة الاتحادية العليا، الذي أخذ بأغلب الملاحظات النقدية للنقاط السلبية في القانون يشير إلى احتمالين لا غير: إما إن واضعي القانون لا يعون شيئاً من اقتصاد النفط أصلاً وغير مطلعين على قوانين شركات وطنية في دول أخرى ولا حتى على قانون 123 لسنة 1967، رغم أنهم مسؤولون كبار في وزارة النفط، ومنهم وزير النفط والخبراء النفطيين العاملين في الوزارة، وهو أمر غير ممكن بل مستحيل، أو أنهم، كلاً أو بعضاً، يجسدون اللوبي النفطي الفاسد والمهيمن الذي عمل ويعمل في غير صالح العراق ولصالح جهات معينة لا تخدم شعب العراق واقتصاده الوطني. واترك الحكم للقارئات والقراء الكرام حين يقرأون الكتاب والنقد الموجه، إضافة إلى الملاحظات الواردة في نص الدعوة القضائية المشار إليها في أعلاه، وكذلك قرار المحكمة الاتحادية العليا الصادر في 2019/01/23، (العدد: 66 وموحداتها 71 و157 و224 /اتحادية، إعلام/2018). أتمنى أن يتسنى لهم جميعاً قراءة الكتاب لأهميته والاطلاع أيضاً على نص الدعوى المقامة على رئيس مجلس النواب، وقرار المحكمة الاتحادية العليا بهذا الخصوص في واحدة من أهم القضايا النادرة التي بتت بها المحكمة الاتحادية العليا لصالح المجتمع والاقتصاد العراقي، لأهمية ذلك بالنسبة إلى معلوماتهم الشخصية، ولأنها تمس مصالح كل عراقية وعراقي، ولأنها تتعلق بأهم ثروة خامية يمتلكها العراق بعد الإنسان.

كاظم حبيب

2019/04/05

انتهت الحلقة السادسة وتليها الحلقة السابعة: قراءة في الفصل السابع: العقود والاتفاقيات النفطية/الغازية

د. كاظم حبيب

نظرة في كتاب "الاقتصاد العراقي – الأزمات والتنمية للسيد الدكتور علي خضير مرزا

الحلقة السابعة

قراءة في الفصل السابع: العقود والاتفاقيات النفطية/الغازية

سأحاول في هذه الحلقة متابعة مسألتين في كتاب الدكتور علي مرزا هما: الموقف من العلاقة القائمة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان حول النفط والغاز، ولاسيما حول العقود التي أبرمتها حكومة الإقليم خلال السنوات المنصرمة بصورة منفردة ومستقلة من جهة، والموقف من جولات عقود تراخيص النفط والغاز التي أبرمتها وزارة النفط الاتحادية من جهة أخرى، علماً بأن المسألتين مشحونتان بالكثير من المشكلات والتوتر والتباين في وجهات النظر لا بين الحكومتين فحسب، بل وبين خبراء اقتصاد النفط في العراق، وخاصة المسألة الثانية، إذ هناك اتفاق عام حول الخلل القائم في المسألة الأولى.

1) العلاقة النفطية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم

لم يخصص الدكتور مرزا فصلاً خاصاً يبحث فيه الموقف من العلاقة المتوترة بين الحكومتين حول قضايا النفط بشكل مباشر، ولكنه خص عقود النفط التي أبرمتها حكومة الإقليم، كما ورد عن ذلك في مواقع مختلفة من الفصول التي بحثت في اقتصاد النفط الخام. وقد تميز موقفه بوضوح الرؤية والعقلانية فيما يخص موضوع النفط الخام العراقي باعتباره ملكاً لكل الشعب العراقي بكل قومياته وأتباع دياناته ومذاهبه وفي إقليمه ومناطقه ومحافظاته، وبالتالي يفترض أن تكون هناك جهة مختصة واحدة تعبر وتجسد مصالح الجميع لتضع سياسة نفطية عقلانية وعادلة تتناغم مع مهمات وحاجات عملية التنمية في الاقتصاد والمجتمع في البلاد. وهذا الموقف لا يتعارض مع سياسة لامركزية في مجال استخدامات النفط والغاز أو استخدام موارد النفط المالية المخصصة للإقليم والمحافظات على وفق برامجها الاقتصادية. ففي بحثه عن قانون النفط والغاز أشار إلى العوامل التي تساعد على الاستخدام العقلاني للنفط والغاز في العراق من خلال تأكيده صواب صدور

قانون موحد للنفط والغاز، بما ينظم أسس استغلال واستخدام هذه الثروة في عموم العراق أولاً، ثم تأكيده أهمية وجود شركة نفط وطنية عراقية تأخذ على عاتقها عمليات استخراج وتسويق أو تصدير واستخدام النفط الغاز في الداخل والخارج ثانياً، واتفاقه مع مسألتين مهمتين هما تشكيل المجلس الاتحادي للنفط والغاز، وأخيراً وضع "صندوق المستقبل" تتجمع فيه الفوائض المالية للميزانية الاتحادية، وهي ميزانية تمس العراق كله، وبضمنه إقليم كردستان العراق. (قارن: مرزا، الكتاب، ص 132). وفي عرضه للعلاقة القائمة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم بشأن النفط والغاز انتقد غياب التشريعات الناظمة للعلاقة النفطية بين الطرفين والتفسير المناسب لمادتي الدستور 111 و112 لكي يستبعد حصول تباين أو اختلاف في وجهات النظر من خلال تشخيص دقيق للحقوق والصلاحيات أولاً، وسبل معالجة الخلافات في حالة وقوعها ثانياً.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن هناك عاملين آخرين لعبا دورهما في زيادة التوتر بين الحكومتين الاتحادية والإقليم، وأعني بهما: السياسات غير العقلانية لنظام الحكم الاتحادي إزاء الإقليم في عدم معالجة المشكلات القائمة بروح اللامركزية، بما فيها معالجة المشكلات النفطية، بنفس سليم وصبور واتفاقات رسمية ملزمة وموثقة، بعيداً عن الشخصنة والعلاقات الفردية المتغيرة دوماً، بدلاً عن المساومات الفردية والوعود الكاذبة والموسمية. ويمكن أن نورد هنا مثالاً واضحاً كشف عنه في الإعلام العراقي والعالمي وأعني به الوعود التي أطلقها والاتفاق الثنائي الذي تعهد به رئيس الوزراء العراقي الأسبق لكسب تأييد موافقة رئاسة وحكومة الإقليم على توليه رئيس الوزراء لدورة ثانية حينذاك، أي في المفاوضات الت جرت في طهران في عام 2010، في حين كان التوجه الأسلم هو تسلم الكتلة التي حازت على قوة صوتية أعلى في البرلمان رئاسة مجلس الوزراء وربما كانت الأمور قد سارت افتراضاً باتجاه آخر غير الذي نعيشه اليوم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى حقيقة تطلع رئاسة وحكومة إقليم كردستان العراق، وهم لا يخفون ذلك، وعبر استفتاء عام 2017 عن هذا الواقع، إلى الاستقلالية في سياساتها النفطية وفي العلاقات الإقليمية والدولية للإقليم، وكذلك الابتعاد عن التنسيق مع وزارة النفط الاتحادية أو الحكومة الاتحادية عموماً. ويمكن القول بأن الجانبين قد ابتعدا بدرجات متفاوتة عن نصوص دستور عام 2005، مما عمق انعدام الثقة والعمل المشترك.

وكما يشير الدكتور مرزا فأن عمليات الاستكشاف والتطوير النفطي بدأت منذ أوائل العقد الأخير من القرن العشرين وبعد أن خرجت محافظات أربيل والسليمانية ودهوك من سلطة الحكومة المركزية ببغداد، وبعد أن تم تشكيل حكومة الإقليم في العام 1991 وإجراء انتخاب البرلمان وإعلان الفيدرالية الكردستانية ضمن الدولة

العراقية في العام 1992. وخلال الفترة الواقعة بين ض991 –2003 لم تكن كركوك وحقولها النفطية ضمن سلطة الإقليم، بل كانت ضمن سلطة المركز في بغداد. وكانت عمليات التنقيث عن النفط والغاز تتم بشكل مستقل عن المركز ودون رقابة الحكومة العراقية خلال تلك الفترة. وفي أعقاب إسقاط الدكتاتورية في عام 2003 أخذت حكومة الإقليم مسؤولية الإشراف على حقوق كركوك النفطية دون اتفاق رسمي مع الحكومة الاتحادية في بغداد. وقد استمر هذا الإشراف على حقول نفط باي حسن وأفانا في كركوك حتى تشرين الأول 2017 حيث استعادت الحكومة الاتحادية السيطرة على حقوق النفط في كركوك عبر دخول القوات المسلحة العراقية إليها. ولا نكشف سراً هنا حين نشير إلى واقع الخلاف القديم والمستمر بين القيادات السياسية الكردية والحكومات العراقية المتعاقبة حول عائدية كركوك ونفطها: هل هي محافظة كردستانية، وبالتالي تشكل جزءاً من إقليم كردستان، أم إنها محافظة عراقية اتحادية تشكل جزءاً من العراق؟ إنها مشكلة معقدة تنتظر الحل على وفق ما جاء في المادة 140 من الدستور العراقي بشأن معالجة المسألة التي أطلق عليها بالمناطق المتنازع عليها بين الحكومتين الاتحادية وحكومة الإقليم. والنص الدستوري يقول:

"المادة :(140)

أولاً: تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال تنفيذ متطلبات المادة (58) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية بكل فقراتها .

ثانياً: المسؤولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية والمنصوص عليها في المادة (58) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية تمتد وتستمر إلى السلطة التنفيذية المنتخبة بموجب هذا الدستور على ان تنجز كاملة (التطبيع، الاحصاء وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الاخرى المتنازع عليها لتحديد إرادة مواطنيها) في مدة اقصاها الحادي والثلاثون من شهر كانون الاول سنة الفين وسبعة ." (أنظر: نص الدستور العراقي عام 2005، مجلس القضاء الأعلى). ولم ينفذ نص هذه المادة منذ أن ورد في المادة 58 في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام 2004 حتى الآن ونحن في عام 2019. (أنظر: نص قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام 2004، موقع مجلس القضاء الأعلى).

ومنذ ذلك الحين وجد طرفان في العراق يمارسان إبرام العقود النفطية والغاز مع الشركات الأجنبية بشكل مستقل ودون أي تعاون أو تنسيق في السياسات والمواقف النفطية. وفي هذا يكمن الخلل الكبير وإلحاق

الأضرار بالاقتصاد العراقي واقتصاد إقليم كردستان في آن واحد، إذ أن في هذا الوضع غير الطبيعي، على وفق قناعتي، نقاط ضعف جوهرية:

1. يشكل الاقتصاد العراق، بما فيه اقتصاد كردستان منذ عقود وحتى الآن، حتى في فترة الصراع مع حكم البعث والإفلات من سيطرته المباشرة، مكوناً واحداً ومتداخلاً، وبالتالي فأن تغريب جزء منه عن الكل يعتبر خللاً ويؤذي الاقتصادين معاً.
2. إضعاف القدرة التساومية للطرفين في التفاوض مع شركات النفط الاحتكارية العملاقة في إبرام العقود، سواء أكانت عقود مشاركة في الإنتاج أو عقود خدمة–فنية أو منح امتياز. ويمكن أن نتلمس ذلك في العقود التي أبرمتها حكومة الإقليم وفيها الكثير من المضمون السياسي على حساب المصالح الاقتصادية.
3. رغم محاولات الاستقلال بالسياسات الخاصة بكردستان، إلا أن كردستان تشكل جزءاً من السياسات الاقتصادية العراقية وميزانيتها ضمن ميزانية الدولة العراقية، وبالتالي فأن غياب التعاون والتنسيق ووحدة الاستراتيجية العامة والنفطية في غير صالح الطرفين ويلحق أضراراً بالشعبين وبعموم الاقتصاد.
4. وبسبب وجود تشابك بين حقول النفط وتداخل في حدود المحافظات يمكن أن تنشأ مشكلات لا بد من معالجتها على وفق أسس سليمة ومجربة.
5. وبغض النظر عن الموقف من الدستور العراقي، فأن هذا التوجه يتقاطع مع الدستور العراقي القائم والذي وافقت عليه وأقرته الأطراف الممثلة في المجلس النيابي العراقي، ومنها القائمة الكردستانية التي شاركت في وضع مسودة الدستور لعام 2995.

وبودي هنا أن أشير إلى لقاء ودي تم في ربيع عام 2012 بين وفد مكون من أكثر من 50 شخصاً من العرق والدول العربية شارك في انعقاد المؤتمر الأول للتجمع العربي لنصرة القضية الكردية الذي عقد في أربيل، وكنت أترأس الوفد، مع السيد رئيس الإقليم في مقر الرئاسة، في مصيف صلاح الدين، أشرت إلى ثلاث نقاط جوهرية، يهمني هنا الإشارة إلى نقطة واحدة منها لارتباطها بموضوع إبرام الإقليم لعقود الشراكة في إنتاج النفط وعقود خدمة فنية. وتركزت ملاحظاتي على ثلاث مسائل: 1) غياب التنسيق والتعاون الضروري على مستوى العقود، 2) ضعف الطرف المفاوض الكردستاني مقابل الشركات العملاقة، 3) حصول الشركات الأجنبية على ربح يعادل عدة أضعاف ما تحققه من أرباح في العقود الموقعة مع وزارة

النفط الاتحادية، 4) كما إن مثل هذه العقود تكون ذات طابع سياسي أكثر منها اقتصادي وتؤثر سلباً على شروط العقود في غير صالح الإقليم.

وبغض النظر عن هذه الملاحظات، والتي كانت ولا تزال لدي ملاحظات على العقود التي أبرمتها الحكومة الاتحادية، فوجهة نظري تؤكد بأن على الحكومة الاتحادية إلَّا تضع سياسات تتعلق باستراتيجية النفط والغاز دون التشاور والاتفاق مع حكومة الإقليم ومع المجالس المحلية للمحافظات النفطية بموجب المادة الدستورية رقم 112 بفقرتيها أولاً وثانياً.

لقد شهت السنوات المنصرمة صعوداً وهبوطاً في العلاقات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم وكان التوتر المستمر هو الحاسم والبارز في العلاقة. وهي إشكالية لا ترتبط بالنوايا والثقة فحسب، بل وفي واقع العراق السياسي والقوى السياسية الحاكمة والفساد السائد كنظام معمول به فعلياً، وفي غياب الحياة والحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق القوميات والحوارات الديمقراطية والعقلانية الطبيعية لمعالجة المشكلات القائمة. وهي إشكاليات لا يجوز استمرارها ولا بد من معالجتها لصالح العراق وقومياته العديدة وتقدمه.

2) عقود تراخيص النفط والغاز للحكومة الاتحادية وعقود النفط والغاز في إقليم كردستان العراق

ركز الفصل السابع من كتاب الدكتور علي مرزا على جولات تراخيص عقود النفط والغاز بين الحكومة العراقية والشركات الأجنبية العاملة في اقتصاد النفط. ويبدو لي ومن قراءتي للكتاب القيم للزميل علي مرزا، بأن وزارة النفط الاتحادية كانت وكأنها على عجل شديد من أمرها تريد عقد أكبر قدر ممكن من العقود في مجالات الخدمة–الفنية على نحو خاص، والمشاركة في الإنتاج، لتحقيق زيادة سريعة في كميات الإنتاج والحصول على مزيد من الإيرادات النفطية. علماً بأن الدلائل كلها كانت تشير إلى بأن هذا التوجه النفطي لم يشكل جزءاً من إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، كما لم يكن جزءاً من استراتيجية نفطية واضحة المعالم تتجاوب مع ما يلي:

أ) غياب أية استراتيجية اقتصادية اجتماعية تنموية لدى النخب الحاكمة والحكومة العراقية وأحزابها السياسية، إضافة إلى غياب أي استراتيجية نفطية ترتبط بحاجات التنمية الوطنية عل المديات القصيرة والمتوسطة والبعيدة.

ب) عدم الأخذ بالاعتبار كون التركيز على اقتصاد النفط الخام وتصديره يزيدان دون أدنى ريب من الطابع الريعي الوحيد الجانب في الاقتصاد العراقي ويزيدان من تبعية هذا الاقتصاد للتجارة الخارجية والدول

المستوردة للنفط ولاسيما الدول الكبرى، خاصة وأن الاقتصاد العراقي يعاني من غياب التنوع الإنتاجي المطلوب في بنية الاقتصاد وبنية تكوين الدخل القومي.

ت) انعدام التفكير الاستراتيجي لدى المسؤولين في الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم وفي وزارتي النفط حول قدرة السوق الدولية على استيعاب المزيد من نتاج النفط والغاز في العراق بالارتباط مع الحصة السنوية المحتملة أو المفترضة لمنظمة الأوبك أولاً، وحصص الدول الأعضاء في الأوبك، ومنها العراق، ثانياً، وسعي الدول المستهلكة للنفط والغاز على إيجاد مناطق في دول أخرى منتجة لهما ومنافسة ثالثاً، إضافة إلى المسيرة الواعية والعقلانية للكثير من الدول والشعوب في سعيها لإيجاد بدائل عن استخدام النفط والغاز، كما حصل مع إنتاج الفحم في العالم, وإمكانية إنتاج طاقة بديلة أكثر نظافة وأقل تلويثاً للطبيعة رابعاً.

ث) إن وجود كميات كبيرة من الأموال دون وجود خطط تنموية وقدرات فعلية على استخدام تلك الموارد يقود في بلد كالعراق خرج لتوه من حروب طاحنة ومدمرة ومن الدكتاتورية، ودخل في أتون نظام سياسي طائفي وفاسد، سيقود إلى استنزاف للموارد المالية الفائضة أو الضرورية عبر النهب المباشر، ومن باطن قطاع الدولة وعموم سلطاتها الثلاث ومؤسساتها، وعبر التفريط بأموال الدولة وبذخها وعلى حساب الاقتصاد والمجتمع.

ج) غياب أي تعاون وتنسيق وتكامل بين سياسات الوزارات المعنية باقتصاد النفط وعموم الاقتصاد الوطني العراقي أولاً، ولا مع وزارة النفط في حكومة الإقليم ثانياً. أي إنها كانت سياسة ارتجالية إرادية تحركها الرغبة في زيادة إنتاج النفط الخام وتصديره والحصول على أقصى الموارد المالية بغض النظر عن حاجة العراق وسبل استخدامه.

ح) عدم الأخذ بنظر الاعتبار حاجات العراق المالية بالتنسيق مع وزارة المالية عن كميات النفط الواجب تصديرها، ولا المعرفة السليمة لحاجاته البلاد للنفط الخام لاستخدامه الداخلي.

خ) عدم الأخذ بالاعتبار ضرورة توجيه جزء مهم من إيرادات النفط الخام للتثمير الإنتاجي في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمات الإنتاجية، ومنها قطاعات الصناعة والزراعة والبنى التحتية كالطاقة الكهربائية والماء والنقل والاتصالات، إضافة إلى القطاعات الخدمية كالصحة والتعليم والبحث العلمي...الخ، والتي تكشف عنها خطط التنمية أولاً والتنفيذ الفعلي للسياسة الاقتصادية والمشاريع المقترحة ثانياً.

د) كما إن هذا التوجه لم يأخذ بنظر الاعتبار الحاجة الفعلية للموارد المالية لأغراض استيراد السلع الاستهلاكية لإشباع حاجات السكان الفعلية بما يسهم في ترشيد الاستيراد والاستهلاك.

ذ) غياب التوزيع العقلاني لموارد البلاد، سواء النفطية منها أم عموم الدخل القومي، عبر الميزانية الاعتيادية وميزانية التنمية بين الإقليم والمحافظات بما يتلاءم مع عدد السكان وما نشأ في الكثير من تدمير وخراب وتهميش وتخلف، وما بين التثمير الإنتاجي والاستهلاك، إضافة إلى التخلف وعدم الوعي بأهمية وجود علاقة عقلانية في عملية توزيع وإعادة توزيع واستخدام الدخل القومي بما يغير من غياب العدالة الاجتماعية كلية عن المجتمع العراقي.

ر) وبما إن العراق دولة اتحادية فلا بد من وجود قوانين تنظم العلاقة النفطية بين السلطة الاتحادية وسلطة الإقليم وسلطات المحافظات على وفق أسس لامركزية بحيث تمنحها حقوق وصلاحيات مناسبة بعيدة عن الجمود والمركزية المتشددة التي تقود إلى بروز مشكلات واختناقات غير قليلة.

ز)

إن غياب كل ذلك انفردت كل من وزارة النفط الاتحادية ووزارة النفط في الإقليم برسم سياسات نفطية وغازية خاصة بها، والتي خلقت إشكاليات كبيرة أكثر من حلها لأي مشكلة فعلية وبالشكل المناسب.

يعرض الدكتور علي مرزا أربع جولات تراخيص لعقود خدمة–فنية في مجال النفط والغاز أطلقتها وزارة النفط الاتحادية ابتداءً من عام 2009 حتى نهاية 2012 ولخصها بالآتي:

".. لقد عرُضت معظم الحقول النفطية المكتشفة في الجولتين الأولى والثانية وشملت أساساً المنطقة الجنوبية (جنوب بغداد). وانتهت بتوزيع الحقول العملاقة على شركات نفطية من عدة دول شرقية وغربية ومتقدمة وصاعدة بدون استثناء. كما شملت شركات عملاقة مثل رويال/دچ –شل وبرتش بتروليون وآكسون/موبل، وشركة البترول الوطنية الصينية (CNPC)، إلخ. أما الجولة الثالثة فقد غلب عليها الحقول الغازية مع حقول نفطية صغيرة. وشملت الجولة الرابعة عقوداً استكشافية غازية ونفطية. وكلا الجولتين الثالثة والرابعة شملت مناطق الوسط الأعلى من العراق". (أنظر: مرزا، الكتاب ص 151).

لا شك في صعوبة تلخيص وجهة نظر الزميل مرزا حول عقود النفط والغاز والتعديلات التي أدخلت عليها في أواخر عام 2014 وأوائل عام 2015، والأرباح والخسائر المحتملة ومقارنتها بعقود دول أخرى، أو مقارنة ملاحظاته بملاحظات زملاء وخبراء نفط آخرين، أو مقارنتها بعقود الإنتاج أو الخدمة التي عقدتها حكومة

الإقليم، وكذلك الشكوك التي حامت حول كل العقود التي وقعتها الحكومة الاتحادية أو حكومة الإقليم ولا تزال تحوم حولها، إذ إنها تحتاج إلى دراسة موسعة وملموسة. لهذا سأكتفي بتلخيص مكثف لموقفه، وأرجو أن أوفق بذلك:

1. يفضل الزميل مرزا بصواب عقود الخدمة–الفنية على عقود المشاركة في الإنتاج في ضوء المقارنات التي أجراها طالما تمتلك الدولة إمكانية تمويل هذه العقود كلاً أو جزءاً. ووفق دراسته يشير إلى ذلك بقوله: إن الأخذ "بآماد واسعة من سعر تصدير النفط (25 إلى 100 دولار/برميل) ولآماد واسعة من حص العراق في العقد المفترض لمشاركة الإنتاج، فأن عقد الخدمة–الفنية يمنح العراق عائداً من قيمة البرميل المنتج أعلى من العقد المفترض لمشارة–الإنتاج. هذا فيندما عدا حالات، تنعكس فيها الأفضلية، وهي عندما يكون سعر تصدير النفط أقرب إلى 25 دولا/برميل (وأقل) وفي ذات الوقت تكون حصة العراق في الإنتاج أعلى من 75–80%." (أنظر/ مرزا، الكتاب، ص 155.

2. كما فضل الزميل عبر المقارنة الجادة العقود التي وقعتها الحكومة الاتحادية على تلك التي وقعتها حكومة الإقليم لعدة أسباب يستطيع القراء والقارئات التعرف عليها من خلال قراءة الكتاب، وبشكل خاص بالنسبة للشروط والعوائد وأرباح الشركات المتعاقدة، خاصة وأن أغلب العقود التي وقعتها حكومة الإقليم هي عقود مشاركة في الإنتاج بلغت 48 عقداً مع شركات متنوعة ومنها العملاقة، وأن نسبة مشاركة سلطة الإقليم تتراوح بين 70–85% حسب ما ورد في الوثائق المنشورة، وهي في لمتوسط 81% لسلطة الإقليم و19% للشريك الأجنبي، كما يستوفي الإقليم 10% إتاوة على قيمة الإنتاج الإجمالي، (أنظر: مرزا، الكتاب، ص 167)، وبالتالي تزداد مخاطر هذا النوع من العقود على وفق حساباته وتقديراته لما جاء في الفقرة في أعلاه.

3. لم يكن العراق عموماً، الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، بحاجة إلى التوقيع على هذا العدد الكبير وهذه الكثافة من العقود النفطية، لاسيما وهناك صعوبات كبيرة تواجه مسالتين هما تطوير الحقول الكثيرة، وتأمين القدرة التصديرية للعراق وحكومة الإقليم، ولاسيما في المناطق المتنازع عليها.

4. لا يمتلك العراق استراتيجية في اقتصاد النفط ولا سياسات واضحة في مجالي الإنتاج والتصدير والاستخدام، وهو خلل يجد تعبيره أيضاً في استراتيجية وسياسات الإقليم وفي عموم عملية التنمية في العراق.

5. الخلل في غياب التعاون والتنسيق والتكامل والوحدة في سياسة الإقليم النفطية إزاء السياسة النفطية على صعيد العراق الاتحادي. ويجد ذلك تعبيره في الموقف من المحافظات المنتجة للنفط.

6. صعوبة تسديد الديون المتراكمة على حكومة الإقليم لشركات النفط العاملة فيه. وتشمل هذه المسألة الحكومة الاتحادية ايضاً.

7. ويسجل الكاتب خاطرة هي في قناعتي بمثابة استنتاج مهم حول اقتصاد النفط العراقي ومقارنة بين حصة العراق والسعودية لصالح السعود في مجموع إنتاج قطاع النفط. فقد كتب:

"منذ أن بدأ استكشاف ومن ثم إنتاج النفط في العراق تضافرت عوامل مجتمعية وسياسية/إدارية، داخلية وأخرى خارجية، لعدم انتظام تطور هذا القطاع، ابتداءً من ضغط الدول الاستعمارية وشركاتها للحصول على امتيازات النفط باتجاه دولة وليدة عند تكوينها في 1921، إلى دولة بحكومات غير مستقرة، عموماً، بعد 1958، ثم نظام في 1968 ساهم في نزاعات متتالية وما نتج عنها من عقوبات دولية قاسية خلال الفترة 1980–2002، وأخيراً منظومة المحاصصة المفرِقة. كل ذلك جعل من العراق تابعاً وليس قائداً في التطورات النفطية العالمية وبدون نظرة استراتيجية واضحة، داخلياً أو خارجياً. وفي أحيان كثيرة كانت ولا زالت الاعتبارات الإيديولوجية تعرقل نظرة متوازنة لتطور هذا القطاع. لذلك بقي هذا القطاع خاضعاً لسياسات غير مستقرة". (أنظر: مرزا، الكتاب، ص 174). وهو خير مأ اختم به هذه الحلقة.

2019/04/07

كاظم حبيب

انتهت الحلقة السابعة وتليها الحلقة الثامنة، قراءة في الفصل الثامن: معضلة الأوبك بين حصة السوق وتحديد الإنتاج

د. كاظم حبيب

نظرة في كتاب "الاقتصاد العراقي – الأزمات والتنمية للسيد الدكتور علي خضير مرزا

الحلقة الثامنة

قراءة في الفصل الثامن: معضلة الأوبك بين حصة السوق وتحديد الإنتاج

تميز العقد السادس والنصف الأول من العقد السابع (الخمسينيات والنصف الأول من الستينيات) من القرن العشرين بسمات أساسية أشرت تصاعد حركة التحرر الوطني في الدول التابعة والمستعمرة وإلى انبلاج صبح جديد للشعوب التي عانت من استغلال وقهر الدول الاستعمارية، ولاسيما في القارات الثلاث آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية، كما سجلت هذه الفترة تراجعاً ملموساً في قدرة الدول الاستعمارية على فرض إراداتها بشكل مباشر على الشعوب، ولهذا كانت تستخدم أساليب وطرق جديدة وغير مباشرة للوصول إلى ذات الأهداف، وأعني بذلك استغلال الموارد الأولية وشعوب البلدان النامية، إضافة إلى الهيمنة على أسواقها، إنه الاستعمار القديم الجديد بتقنيات حديثة.

رغم إن وعي الشعوب لم يكن في جميع القارات والدول متقدماً وبشكل متماثل، إلا إن قواها السياسية الديمقراطية والتقدمية لعبت دوراً كبيراً في التأثير على جملة من الإجراءات التي أعاقت بحدود معينة بعض الجهود الاستعمارية ومنها تشكيل الأحلاف العسكرية او عقد اتفاقيات اقتصادية مخلة بالاستقلال والسيادة الوطنية أو منعها من اتخاذ مواقف سياسية واجتماعية مستقلة على الصيد الدولي. وجاء اقتراح تشكيل منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط (أوبك) في هذه الفترة المهمة من حياة وتاريخ شعوب البلدان النامية، ومنها شعوب الشرق الأوسط. وكان العراق لتوه قد خرج من دائرة الهيمنة البريطانية ومنطقة الاسترليني وحلف بغداد بعد ثورة تموز 1958، حيث بدأت السلطة السياسية تفكر في تنفيذ بعض أبرز الشعارات التي رفعتها القوى الديمقراطية المعارضة لسياسات الحكومات العراقية في العهد الملكي، ومنها في المجال الاقتصادي: الإصلاح الزراعي، التوجه صوب التصنيع والتعليم المهني، قانون العمل والعمال، عقد اتفاقيات اقتصادية واسعة مع الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا، إضافة إلى مقترح تأسيس منظمة ألـ(أوبك) في عام 1960. وخلال هذه الفترة عمدت شركات النفط الدولية والاحتكارية إلى تخفيض حجم إنتاج وتصدر النفط بهدف رفع

أسعاره وتحقيق ربحية عالية للشركات الاحتكارية، ولكنها كانت مؤذية بالنسبة للدول النامية المنتجة والمصدرة للنفط لحاجتها الماسة لمزيد من الإنتاج والتصدير، مما أشعر البلدان المنتجة والصدرة للنفط بأهمية وضرورة تشكيل هذه المنظمة ووافقت عل اقتراح العراق.

يشير الدكتور علي مرزا في بداية الفصل الثامن حول منظمة الأوبك إلى عوامل عدة أثرت وتؤثر على سياسة الأوبك النفطية، وسواء أكان ذلك في مجالي إنتاج وتسويق النفط، أم في مجال أسعار نفطها في السوق العالمية، وعلى الدول الأعضاء في هذه المنظمة. ويلخصها:

1. "وجود مجموعة من الدول الأعضاء في الأوبك التي لها أهداف مختلفة ووسائل محدودة في التأثير على سوق النفط العالمية (بالذات أسلوب تحديد "حصص" إنتاجية للدول الأعضاء في مرحلة الاستخراج) تختلف عن كارتل الشركات النفطية الكبرى".
2. امتلاك الكارتل العالمي من خلال تكامله الأفقي والعمودي قدرة التأثير على عقود النفط وفي التأثير على الصناعة النفطية. كما يمتلك الكارتل العالمي إمكانيات بثلاثة اتجاهات، هي: أ) إيجاد مناطق بديلة لاستخراج النفط وعرضه في السوق الدولية، وب) إيجاد بدائل عن استخدام النفط أو بعض استعمالاته، وج) القدرة على زيادة الكفاءة في استخدام النفط وتقليص الكميات المستخدمة منه سنوياً.
3. وجود خلافات سياسية ووجهات نظر متباينة بين بعض أعضاء دول الأوبك التي تسمح للكارتل العالمي اللعب عليها والاستفادة منها مما يحد من فعالية المنظمة. لم يتوسع الكاتب في هذه النقطة حرصاً والتزاماً بمحاولة معالجة الموضوع اقتصادياً. ولكن النفط ذو جانبين لا فكاك منهما، إنهما السياسة والاقتصاد. ويبدو لي بأن العامل الثالث يمكن أن ينظر إليه من جانب آخر، وأعني بذلك دور الصراع السياسي الدائر منذ عقود بين بعض الدول الأعضاء في الأوبك، ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط، وبتأثير واضح من الدول الكبرى المستهلكة للنفط. وقد لمس الكاتب هذه المسألة في العامل الثالث، ومشاركة بعضها في محاور سياسية دولية، بحيث يستطيع الكارتل العالمي للنفط والدول الكبرى التي تساهم الشركات النفطية الكبرى فيه، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، التأثير المباشر وغير المباشر على سياسات تلك الدول بما في ذلك السياسة النفطية، سواء أكان من حيث كميات الإنتاج الموجهة للتصدير، أم ما ينشأ عن ذلك من تأثير واضح على السياسة السعرية للنفط في السوق الدولي. وغالباً ما لعبت السياسة دوراً مؤذياً جداً في اقتصاد النفط للدول المختلفة، سوأ أكان عبر مقاطعتها اقتصادياً أو الحد من كميات تسويقها للنفط أو حجز إيراداتها

النفطية في البنوك الدولية. وقد واجه العراق ذلك في أوقات عديدة خلال القرن الماضي، كما واجهته إيران في فترة رئيس الوزراء الإيراني د. مصدق في الخمسينيات من القرن العشرين، أو ما تواجهه إيران حالياً، كما تواجه فنزويلا هذه المعضلة بقسوة بالغة في الوقت الحاضر، بالرغم من التباين في الدولتين، ولكن الهدف من هذه المقاطعة إسقاط النظامين من خلال الحصار الاقتصادي، ومنها حصار تسويق النفط الخام، وقبل ذاك عانى الشعب العراقي، وليس نظام صدام حسين وحاشيته، من الحصار الدولي الذي دام 13 سنة وأدى إلى كوارث هائلة في العراق، وخاصة وفيات الأطفال والمرضى وكبار السن، رغم التخفيف النسبي الذي حصل بعد صدور قرار "النفط مقابل الغذاء".

علينا أن نؤكد هنا بأن النفط سلاح ذو حدين، ولكن الاعتماد الرئيسي والأساسي على موارد تصدير النفط الخام والغاز في اقتصاد بلد ما، أي في اقتصاد ريعي، لا يصبح ذو حدين، بل بحدٍ واحدٍ يلحق أفدح الأضرار بالاقتصاد والمجتمع في عالمنا الرأسمالي المعاصر والمتناقض والمتصارع لتحقيق أقصى الأرباح على حساب حياة ومصالح وإرادة الشعوب.

الدكتور علي مرزا يبحث في هذا الفصل المهم عن العلاقة الجدلية بين مسألتين عرض النفط أو حصة الأوبك من النفط في السوق الدولية، وتحديد الإنتاج وتأثير ذلك سلباً أو إيجاباً على أسعار النفط هبوطاً وصعوداً، وبالتالي مد تأثير ذلك على الإيرادات المالية للدول الأعضاء في الأوبك. وقد تابع هذه المسألة بعناية كبيرة وعبر فترات ومقارنات وإحصائيات يصعب التعبير عنها باختصار في مثل هذه التعليقات والمراجعات المكثفة. ومن هنا أعود لأنصح، لا العراقيات والعراقيين فحسب، بل وكل قراء العرب ممن لهم اهتمام أو رغبة الاطلاع على هذا القطاع المهم في الاقتصاد الوطني للدول المنتجة والمصدرة للنفط، وأغلبها دول ريعية وحيدة الجانب في تطور اقتصاداتها الوطنية ومتخلفة في بنية دخلها القومي رغم ارتفاعه بسبب دور موارد النفط في تكوينه. ولا أبتعد عن الحقيقة حين اشير دون تردد بأنها دول غير ديمقراطية أو مستبدة وتنقصها الحوكمة الرشيدة والوعي بحاجات الشعب وضرورات تغيير بنية اقتصاداتها الوطنية وتنوع مكونات الدخل القومي بقطاعات إنتاجية، وخاصة الصناعة التحويلية والزراعة. إن تجارب شعوب الدول المنتجة والمصدرة للخامات الأساسية كالنفط أو الماس أو الذهب .. إلخ حتى الآن ومنذ أكثر من قرن من الزمان تشير إلى أن أغلب تلك النظم السياسية أن لم نقل كلها، ليست ديمقراطية، بل ومستبدة أو دكتاتورية مطلقة، سواء أكانت عبر العسكر أو عبر حزب واحد أم من خلال عائلة واحدة أم عبر دكتاتور أهوج ونرجسي

مريض، وتعيش أغلب شعوبها في عوز شديد أو تغيب عنها شمس الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، كما هو حال دول الخليج العربي والسعودية وإيران والعراق وليبيا والجزائر والكثير من الدول الأفريقية أو أمريكا الجنوبية ... إلخ.

د. كاظم حبيب

نظرة في كتاب "الاقتصاد العراقي – الأزمات والتنمية للسيد الدكتور علي خضير مرزا

الحلقة التاسعة

قراءة في الفصل التاسع: الزراعة: التخلف عن إشباع حاجة السكان

يقدم لنا الدكتور علي مرزا مساهمة مهمة عبر تسجيله وتحليله للوحة مكثفة جداً عن الواقع الزراعي وحجم الإنتاج في فترة كان القطاع الزراعي يشكل القطاع الأول في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي، فترة الريع الزراعي، وفي الفترة التي أصبح القطاع النفطي يشكل القطاع الأول في توفير النسبة العظمى من الناتج المحلي الإجمالي وتراجع القطاع الزراعي إلى الموقع الثاني فالثالث أو متقلب بينهما. وإذ أشار إلى دور الإجراءات التي اتخذتها الدولة العثمانية لتوطين البدو من خلال توزيع الأراضي الأميرية على شيوخ العشائر والعائلات الميسورة في الولايات الثلاث، انتقل إلى الفترة التي أعقبت تخلص العراق من الهيمنة العثمانية وسقوطه تحت الهيمنة البريطانية حتى سقوط الملكية عام 1958. وقسم الفترة الواقعة بين 1864–2018 بالسبة للقطاع الزراعي إلى فترتين: الأولى قبل العهد النفطي، والثانية بعد سيادة الدولة الريعية النفطية، وقارن بين أربع مسائل مهمة للفترتين المذكورتين، وهي:

إجمالي مساحات الأراضي المستخدمة في الزراعة أولاً، وإنتاجية الفرد الواحد أو الدونم الواحد ثانياً، وإجمالي الإنتاج الزراعي، ومقارنة بين نمو السكان ونمو الإنتاج الزراعي ثالثاً، وعلاقة ذلك بإشباع حاجات المجتمع والقدرة التصديرية للمحاصيل الزراعية رابعاً. كما ركز في دراسته على المحاصيل الزراعية الثلاثة: الحنطة والشعير والرز. ثم عمد إلى إبراز دور النفط وتنامي إيراداته السنوية على دور القطاع الزراعي ومستوى الاهتمام بهذا القطاع الأكثر أهمية لإشباع حاجات السكان من السلع الزراعية والمواد الأولية الصناعية، من

خلال استخدامه خطوتين، أولى إجراء مقارنة بين الإنتاج الزراعي في الفترتين، والثانية إجراء قياس الارتباط بين معدل حصة الشخص من العوائد النفطية ومعدل حصته من الإنتاج الزراعي، وتوصل إلى استنتاج بهذا الصدد صاغة على النحو التالي: "نخلص من الاختبار باستخدام الخطوتين إلى: 1) أن حصة الشخص من الإنتاج الزراعي كانت في تصاعد قبل العهد النفطي وفي تدهور خلال العهد النفطي. وب) يبين معامل الارتباط عموماً، ارتباطاً عكسياً بين تغير حصة الشخص من العوائد النفطية وحصته من كمية الإنتاج خلال العهد النفطي. ج) وبذلك نميل للاعتقاد إلى أن كلا الاختبارين يرجحان باحتمال معقول صحة الفرضية الريعية، عموماً". (أنظر، مرزا، الكتاب، ص230/229).

على أهمية هذه الدراسة وضرورة إبراز دور الدولة الريعية النفطية السلبي على القطاع الزراعي وعلى مجمل الاقتصاد الوطني والحياة الاجتماعية والسياسية، وأهمية تغيير هذه العلاقة لصالح تنويع الاقتصاد الوطني والاهتمام بالقطاع الزراعي، فأن أي دراسة اقتصادية ليست مهمتها الجانب التقني والحسابي فحسب، بل وبالأساس دور الاقتصاد في التأثير المباشر وغير المباشر على الإنسان في معيشته وحياته سلباً أو إيجاباً، أي ضرورة الغوص في أعماق المشكلة الزراعية في العراق لا البقاء على سطح الأرقام على أهميتها، رغم إن الأرقام تمنحنا صورة مفيدة ولكن المعدل لا يعبر عن واقع الحال للفئات الاجتماعية المختلفة. غالباً ما يشير علماء الاقتصاد إلى إن الأرقام الإحصائية التي تنشرها الدول، ولاسيما النامية، تشبه مايوه السباحة النسائي إذ يكشف عن الكثير من جسم المرأة، ولكنه يخفي أهم ما فيه.

كتب ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي 1332-1406م) في مقدمته ما يلي: "إنه لا يكفي أن تصف موج البحر، وظهور السفن، حين تريد أن تتكلم عن حياة البحر... لا بد لك أن تفهم ما في القاع... قاع البحر المليء بالغرائب والتيارات والوحوش... وقاع السفينة حيث يجلس عبيد وملاحون إلى المجاديف أياماً كاملةً، يدفعون بسواعدهم بضائع تحملها السفن، وثروات وركاباً.. وينزفون عرقاً، وتتمزق أجسامهم تحت السياط.. أجل، ينبغي أن تعطيني صورة كاملة، عندما تريد أن تقنعني بأمر من الأمور".

إن البحث في الاقتصاد الزراعي يفترض أن يمتد ليشمل، على وفق قناعتي الشخصية، عدة مسائل جوهرية، إذ كان بودي لو كان قد تطرق إليها الزميل مرزا ولو بكثافة، لأني مقتنع بأن لديه الكثير من المعلومات حولها، أشير إلى أهمها فيما يلي:

أولاً: أهمية الإنتاج الزراعي في ضمان الأمن الغذائي والاقتصادي للعراق، ولاسيما وأن المنطقة مليئة بالمفاجئات غير السارة والتي تستوجب تأمين احتياطي منه. ومرّ العراق بتجارب مريرة في هذا الصدد ومنها فترة الحصار الدولي بين 1992–2003.

ثانياً: الأهمية القصوى لتنويع الإنتاج الزراعي وأهمية ذلك لمسالتين مهمتين هما: الدورة الزراعية وتأثيرها الإيجابي على خصوبة التربة ونوعية الإنتاج من جهة، وتحسين معدلات الغلة وزيادة الإنتاج وتأمين المنتجات الزراعية للاستهلاك الغذائي، والخامات الزراعية للقطاع الصناعي.

ثالثاً: القطاع الزراعي لا يشمل المحاصيل الزراعية فحسب، بل هو قطاع يشمل المحاصيل ومنتجات البستنة والغابات والثروة الحيوانية والثروة السمكية، وبالتالي، فالاقتصار على المحاصيل الزراعية لا يقدم لوحة كافية عن القطاع الزراعي ضمن صورة الاقتصاد الوطني.

رابعاً: واقع الاستغلال الذي يتعرض له الفلاح غير المالك للأرض الزراعية وفئات المزارعين الآخرين، وسبل استخدام الريع الزراعي في الاقتصاد العراقي في الفترة التي سبقت الريع النفطي وبعده. وهناك معلومات كثيرة في هذا الصدد ابتداءً من رسالة الدكتوراه للدكتور صالح حيدر وانتهاء بكتاب الدكتور طلعت الشيباني، وزكي خيري وعزيز سباهي وكاظم حبيب وعشرات كتب أخرى حول القطاع الزراعي، إضافة إلى كتاب الدكتور كامل عباس مهدي الصادر باللغة الإنكليزية في لندن عام 2000 وتحت عنوان "الدولة والزراعة في العراق، التطور الحديث، الركود وتأثير النفط" State and Agriculture in Iraq– Modern Development, Stagnation and the Impact of Oil إضافة إلى الكثير من الأبحاث والدراسات والمقالات المهمة الصادرة بهذا الشأن والمنشورة على العديد من المواقع الإلكترونية.

خامساً: مستوى الخدمات التي تقدم للفلاحين والريف العراقي خلال الفترات المنصرمة، ومدى تأثير ذلك على هجرة الشباب بشكل خاص، وبقاء الفلاحين كبار السن في الريف والزراعة، على ما يلاحظ في العراق خلال فترات طويلة.

سادساً: مدى تأثير الحروب العراقية، الداخلية منها والخارجية، فعلياً على الريف والزراعة العراقية وحياة العائلات بالارتباط مع التجنيد الإجباري للقوى العاملة التي تتراوح أعمارهم بين 18–60 سنة وأحياناً أقل وأكثر من هذين الحدين، إضافة إلى نشر الألغام في الكثير من الأراضي الزراعية الحدودية ولاسيما في إقليم كردستان العراق.

وإذ أشير إلى هذه المسائل المهمة في القطاع الزراعي فلا بد أن أشير أيضاً إلى الأهمية القصوى لأي باحث اقتصادي يعالج أوضاع القطاع الزراعي إن يبحث في مسألتين مهمتين لا يجوز إغفالهما بأي حال، حتى لو اختلفت وجهات نظر الباحثين، وأعني بهما:

أ) طبيعة علاقات الإنتاج السائدة في البلاد قبل وبعد الإصلاح الزراعي لا على ما هو مسجل في القوانين فحسب، بل والحالة الفعلية على أرض الواقع، وهي أمور متيسرة.

ب) مستوى تطور القوى المنتجة البشرية والمادية ومدى تأثيرها على إنتاجية العمل أو غلة الدونم الواحد من الأرض الزراعية في السنة. إذ إن التوسع في الأرض وزيادة الغلة التي برزت بشكل خاص في الفترة التي سبقت الفترة الريعية النفطية قد أدت إلى تسليط استغلال بشع على الفلاحين، إذ كان عليه أن يعمل ساعات أكثر وعلى مساحات أوسع لإنتاج غلة مساوية أو أكثر لصالح مالك الأرض أو المستحوذ عليها. وحين توفرت إمكانية زيادة نصب المضخات المائية على شواطئ الأنهر وزيادة المكائن الزراعية من تراكتورات (حارثات) وحاصدات وأدوات أخرى وأسمدة كيمياوية وحبوب محسنة ومخازن وقضايا النقل الزراعي وسبل التسويق، ازدادت غلة الأرض وارتفعت إنتاجية الفرد الواحد، ولكن لم تلعب باستمرار دوراً تحسينيا في حياة ومعيشة الفلاحين.

ويبدو لي بإن المفروض أن يبحث الكاتب واقع الزراعة العراقية ومشكلاتها الراهنة في أعقبت إسقاط الدكتاتورية الغاشمة حتى سنة صدور الكتاب والدور الكبير والمتنامي لكبار الملاكين الذين عادوا إلى الأراضي التي فقدوها بسبب القانونين الزراعيين وتعديلاتهما، ودور شيوخ العشائر الذين عادوا وبشكل أقوى إلى دورهم السابق في الهيمنة على الفلاحين والريف بل وبروز تأثيرهم المتنامي وتقاليدهم التي تهيمن حالياً على أجواء المدن العراقية، ومنها بغداد.

انتهت الحلقة التاسعة وتليها الحلقة العاشرة، الفصل العاشر: التصنيع: نشاط متدهور

2019/04/08

د. كاظم حبيب

نظرة في كتاب "الاقتصاد العراقي – الأزمات والتنمية للسيد الدكتور علي خضير مرزا

الحلقة العاشرة

قراءة في الفصل العاشر: التصنيع: نشاط متدهور

الفترة بين 1921–1968

قدم الباحث الدكتور علي مرزا في الفصل العاشر دراسة تحليلية قيمة عن نشوء وتطور القطاع الصناعي في العراق منذ النواتات الأولى في العهد العثماني، ومروراً بالعهد الملكي بين 1921–1958، وانتهاء بالعهود الجمهورية المتلاحقة بين 1958– 2014 تقريباً مع واقع تقلبات هذا القطاع الذي يفترض أن يشكل قاعدة النمو والتطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في العراق. وفي هذا الفصل أيضاً يفتقد المتتبع والمتتبعة شيئاً مهماً وحيوياًن هو غياب الربط العضوي والجدلي بين الحياة الاقتصادية والحياة الاجتماعية، بين التغيرات الاقتصادية والتغيرات المصاحبة لها أو اللاحقة بها في الجانب الطبقي ومن ثم في وعي البشر، إضافة إلى التغيرات الحاصلة في عدد المشتغلين وعدد المؤسسات والأجر وإنتاجية العمل لفترات كانت متوفرة، وربما فترات أخرى لم تتوفر. إن غياب هذا الجزء المكمل يضعف الاستنتاجات المهمة، رغم الأهمية الواضحة في المادة الاستعراضية والتحليلية التي قدمها لنا الزميل د. علي مرزا في هذا الكتاب وفي فصل التصنيع. لا أنطلق في ملاحظتي هذه من موقف أيديولوجي أو سياسي، بل من واقع علاقة التفاعل بين الاقتصاد والمجتمع والتأثير المتبادل بينهما ومن ثم تجليات ذلك على مستوى حياة ومعيشة الأفراد وعلى وجهة التناقضات المحتملة والصراعات واحتمال تحولها إلى نزاعات سياسية مؤذية.

إذا تابعنا الفترة الواقعة بين 1927 و1945، أي بين صدور قانون التعرفة الجمركية رقم 30 لسنة 1927 وقانون تشجيع الصناعة الوطنية لعام 1929 بعد مطالبة جادة من جمعية أصحاب الصنائع العراقية التي أجيزت عام 1928 برئاسة صالح القزاز، ونهاية الحرب العالمية الثانية، حيث كانت الحكومة قد أبدت اهتماماً بالصناعة المحلية، والتي أكدها الدكتور مرزا برسالة الملك فيصل الأول عام 1932 وطالبت بها "جماعة الأهالي"، إضافة إلى "جماعة الإصلاح الشعبي" برئاسة عبد الفتاح إبراهيم في النصف الأول من العقد الرابع من القرن العشرين، و"الحزب الوطني" برئاسة جعفر أبو التمن، أن تدفع قليلاً أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة إلى تنشيط دورهم وإنشا بعض المصانع الصغيرة حلال الفترة المذكورة. ,إذ بلغ عدد المشاريع

الصناعية في عام 1929 (8) مشاريع صناعية صغيرة، ارتفعت أثناء الحرب العالمية الثانية حتى العام 1945 إلى (96) مشروعاً صناعياً صغيراً، وهي في الغالب مشاريع صناعية استهلاكية خفيفة مثل صناعات الغزل والنسيج وحلج الأقطان والسجاير والتقطير والأحذية والطابوق والشخاط.. إلخ، كما كانت رؤوس أموالها محدودة جداً وقلة عدد العاملين فيها، وضآلة حجم الإنتاج الصناعي لهذه المنشآت. (أنظر: د. كاظم حبيب، دراسة في اتجاهات ومشاكل التطور الصناعي في العراق للفترة 1917–1962، مجلة المستنصرية العدد 2–1971، بغداد). ويشير الزميل مرزا إلى ذلك بقوله: " إن نشاط القطاع الخاص وإمكانياته لم تكن كافية لحصول نهضة صناعية تنقل البلد إلى طريق التقدم" (أنظر/ مرزا، الكتاب، ص 239. ولكن وخلال الفترة الواقعة بين 1945 و1949 ارتفع عدد المشاريع الصناعية في العراق إلى 145 مشروعاً، أي بزيادة قدرها 49 مشروعاً. وقد ارتفع مقدار رأسمال المشاريع الصناعية المدفوع في عام 1948 3،133،741 د.ع. وقمة الإنتاج 1،403،372 د.ع. وعدد العاملين 1649 شخصاً، وارتفع في عام 1950/1949 إلى 3،914،000 د.ع. و1،555،428 د. ع. وعدد العاملين 2626 على التوالي. (أنظر/ د. صباح الدرة، التطور الصناعي في العراق–القطاع الخاص، بغداد، مطبعة النجوم، 1968، ص 74).

ويبدو لي من المناسب أن أشير إلى حقيقة أن واقع العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية التي سادت الفترة الواقعة بين 1921–1958 وأسلوب استخدام كبار الملاكين للريع المنتج في الزراعة لم تسمح لجزء مهم من هذا الريع أن يستخدم في تكوين وتراكم راس المال البدائي في البنية التحتية والصناعة العراقية، كما حصل في بلدان أخرى، حيث كانت الزراعة بقرة حلوب للمدن وتكوين وتراكم رأس المال البدائي، إذ كان هؤلاء الملاكون يستخدمون هذا الريع استهلاكاً بذخياً وأوجه صرف غير عقلانية، ولم يكن دخل الفلاح الضئيل يكفي لسد رمق عائلته، وبالتالي لم يكن في مقدوره توفير ما يمكن إعادة توظيفه في الزراعة. وكان كبار الملاكين يقدمون بعضاً من ذلك الريع كقروض للفلاحين ترهق كاهلهم بنسبة الفائدة التي عليهم دفعها.

إلا إن الدفعة الجديدة والنسبية للصناعة العراقية قد بدأت بعد تأسيس مجلس الإعمار ومن ثم وزارة الإعمار، وكذلك المصرف الصناعي العراقي، الذي تأسس عام 1935 كمصرف صناعي وراعي، ثم إلى مصرف تنموي صناعي عام 1946 لتقديم القروض ولم ينشط فعلياً إلا في بداة الخمسينيات، وبعد أن تحقق للعراق المناصفة في الأرباح وزيادة العوائد النفطية ابتداء من عام 1951. وإذا تابعنا الفترة الواقعة بين 1949–1959، على وفق المعلومات المتوفرة، سنجد إن عدد المنشآت الصناعية التي يفوق عدد العاملين فيها 20 عاملاً قد وصل إلى 295 منشأة صناعية وارتفع عد العاملين فيها

إلى 42802 شغيلاً، وارتفعت نسبة المشاركة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلى 7،2%، وهو تقدم ملموس ومهم. وقد حصل ذلك بسبب زيادة مشاركة الدولة في إنشاء المصانع أولاً ومشاركة المصرف الصناعي في تمويل مشاريع مشتركة مع القطاع الخاص. ولا بد من إبراز دور المصرف الصناعي الذي لم يرد بشأنه شيء في كتاب الزميل مرزا، ولأهمية هذا الدور في مستقبل العراق لتأمين تطوير قطاع صناعي مختلط حكومي وخاص، أشير إلى الشركات الصناعية التي ساهم فيها المصرف الصناعي كلياً أو جزئياً بلغت بين عامي 1949–1957 (14) مشروعاً وهي مشاريع خاصة بمواد البناء كالأسمنت والجوت والجلود والمرمر والجص والتمور وغيرها. (أنظر: كاتلين م. لانگلى، تصنيع العراق، مطبعة دار التضامن، بغداد، 1963، مترجم إلى العربية، ص 93). رغم تأسيس مجلس ووزارة الإعمار والمصرف الصناعي، ورغم الضغط السياسي الذي مارسته القوى السياسية بشأن تسريع التصنيع، ورغم قيام خبراء ومؤسسات استشارية بتقديم المقترحات المهمة للحكومة العراقية، فأن أغلبها لم يجد طريقه إلى التنفيذ، كما إن البرامج التي وضعتها الحكومة العراقية خلال هذه الفترة لم يجر تنفيذها بنسبة عالية، فالفرق بين التخصيص والتنفيذ كان واسعاً ويعبر عن ضعف الأجهزة الإدارية العاملة وربما الرغبة في عدم التسريع في عملية التنمية الصناعية. يمكن أن نقرأ النص المهم التالي الوارد في كتاب الدكتور علي مرزا ليوضح الوجهة التي دعت لها تقارير الخبراء الإيجابية منها والسلبية من جهة، وما أسجله من تخلف شديد في تنفيذ مناهج مجلس الإعمار من جهة أخرى.

استنتج الدكتور علي مرزا بصواب ما يلي:

"وبالرغم من إجماع هؤلاء الخبراء (تقرير البنك الدولي في 1952، وكارل أيفرسن 1954، واللورد سولتر 1955، وشركة آرثر دي لتل 1956) على ضرورة تركيز استخدام العوائد في مجال تطوير البنية الأساسية (طرق، مواصلات، محطات كهرباء/ الخ) ورأس المال الاجتماعي (مستشفيات، مدارس، الخ)، إلا أنهم جميعاً دعوا أيضاً إلى إنشاء الصناعات التي يتوفر لها السوق المحلية والمواد الأولية وتقام على أسس تجارية (أي مربحة). أي أن هه التقارير أوصت بإنشاء صناعات تحل محل الاستيراد وليست موجهة للتصدير. وربما كان هذا منبع هذه الاستراتيجية التي استمرت فيما بعد..". (أنظر، مرزا، الكتاب، ص 241/240). أما الجانب الثاني الذي لم يشر له الدكتور علي فهو الفارق الكبير بين تخصيصات المناهج الاستثمارية لمجلس الإعمار وبين مستوى تنفيذ تلك المناهج في الصناعة العراقية. فتخصيص 70% أو 50% من إيرادات النفط ليس هو العامل الحاسم في المسألة، بل في العلاقة بين توزيع الدخل بين الاستثمار والاستهلاك من الناحية النظرية والعملية أولاً وبين مستو ى تنفيذ تلك الاستثمارات وحصة الاستهلاك الاجتماعي فمن حصة

الاستهلاك الإجمالي في الدخل القومي، أي في عملة توزيع وإعادة توزيع واستخدام الدخل القومي خلال الفترة 1951–1957. لد تسنى لي أن أدرس هذه الفترة وأن أكتب عنها، وأن استنتج في ضوء الإحصاء الحكومي إلى ما يلي:

"لقد وضع مجلس الإعمار خلال هذه الفترة ثلاثة مناهج استثمارية خمسية أولها في عام 1951 ليغطي الفترة حتى عام 1955، ثم عدل وأضيفت عليه مبالغ جديدة ومدد حتى عام 1956. وقد جرى تخصيص مبلغ قدره (31) مليون دينار تقريباً لتنمية الصناعة الوطنية. إلا إن ما صرف منه فعلاً بلغ (5،4) مليون د.ع. فقط أو ما عادل 17،4% من المبلغ المخصص للصناعة، أو ما يعادل 3،5% من مجموع تخصيصات البرنامج الخماسي الذي بلغ مجموع تخصيصاته 155,3 مليون د.ع. وفي عام 1955 صدر المنها الاستثماري الثاني ليشمل الفترة حتى عام 1959، وقد كان نصيب الصناعة في التخصيصات 43،6 مليون د.ع. أو ما نسبته 14،3% من المجموع الكلي للمنهاج. وقد وزع هذا المبلغ على سنوات البرنامج الخمسة واستهدف إنشاء جملة من المؤسسات الصناعية الاستهلاكية والإنشائية وإنشاء شبكات لإنتاج وتوزيع الكهرباء في مختلف مناطق العراق الرئيسية. إلا إن التنفيذ الفعلي لمشاريع المنهاج الثاني وتعديلاته التي شملت الفترة 1956–1960 لم تكن بأفضل من مستوى التنفيذ في المنهاج الأول". (أنظر: د. كاظم حبيب، دراسة في اتجاهات ومشاكل التطوري الصناعي في العراق، مصدر سابق، ص 27). لا بد لي هنا أن أشير إلى أن موقف الحكومات العراقية المتعاقبة غير المتحمس للتصنيع في العراق يعود بالدرجة الأولى على طبيعة هذه الحكومات التي كانت تمثل ف واقع الحال تحالفاً بين كبار ملاك الأراضي الزراعية والكومپرادور التجاري المتعاون مع الشركات التجارية البريطانية، إذ كان هذا التحالف يرى في التصنيع خطراً يهدده مواقعه ومصالحه، في حين كانت قوى المعارضة تضغط باتجاه التصنيع بهدف تفكيك هذا التحالف وتعزيز مواقع البرجوازية الصناعية في الاقتصاد والسياسة العراقية.

خلال الفترة الملكية كانت ظروف العمل للعمال صعبة للغاية، رغم صدور قانون العمل رقم 72 لسنة 1936 فأن ساعات العمل كانت مديدة وأجور العمال واطئة، وغياب الضمانات الاجتماعية والصحية، إضافة إلى ظروف العمل القاسية وغير الأمنة. مما دفع الكثير من العمال إلى الإضراب والمطالبة بزيادة الأجور وتقليص ساعات العمل وتحسين ظروف العمل. ويمكن أن نتابع ذلك في إضرابات عمال السجاير في بغداد أو عمال كاورباغي في كركوك في عام 1946، أو عمال السكك في بغداد وعمال الميناء في البصرة في

الخمسينيات من القرن الماضي. وكانت الحكومة تمارس القمع في مواجهة تلك الإضرابات العمالية وسقوط شهداء واعتقال وسجن العمال، كما حصل في كركوك وبغداد والبصرة على نحو خاص. جاء في دراسة عن تاريخ الحركة العمالية في العراق للباحث الدكتور إبراهيم خليل العلاف بصدد ظروف عمل العمال في هذه الفترة ما يلي:

"لقد أدى تطور انتاج النفط وتوفي مجالات جديدة وفرص جديدة للعمل إلى ان عدد العاملين في صناعة النفط سنة 1957 وصل الى 12 ألف شخص. اما في المؤسسات الصناعية الاخرى فقد بلغ العدد 264 ألف شخص. ولاشك في ان هذا التوسع في انتاج النفط (30 مليون طن 1954) وفر مجالات عمل لعدد كبير من الناس الذين انضموا الى الطبقة العاملة العراقية وما ان جاءت سنة 1958 الا وقد ازداد عدد العمال العراقيين الى اكثر من مليون عامل .لكن هذا لم يحل دون تفاقم مشكلة البطالة واتساع سياسة القمع وما يلحق ذلك من اذى للعمال والذين غرق بعضهم بالديون واصبح ارباب العمل يسومونهم سوء العذاب وكانت السجون تتلقف الكثيرين منهم واصبحت النقابات والجمعيات العمالية عاجزة عن تقديم اي مساعدة مالية لهم ومما ضاعف الامر سوءا عدم وجود صناديق للضمان الاجتماعي وعدم تأسيس صناديق للتقاعد وبالرغم من تحديد وقت العمل في قانون رقم 72 لسنة 1936 بثمان ساعات إلا أن وقت العمل الفعلي كان بين 12–16 ساعة يوميا وبالأجور اليومية نفسها .هذا فضلا عن تشغيل النساء والأطفال والأحداث دون السن القانونية في أعمال شاقة وبأعداد كبيرة .وقد دفع الوضع المزري هذا العمال الى التظاهر والاضراب الذي قمع بالقوة كما حدث في مذبحة كاورباغي بكركوك سنة 1946 ووثبة كانون الثاني 1948 وانتفاضة تشرين 1952 وكان امتصاص نقمة العمال واحدا من أهداف إنشاء مجلس الاعمار والبدء بمحاولات إصلاحية للوضعين الاقتصادي والاجتماعي. إن نضال الطبقة العاملة العراقية فرض على الحكومات وأصحاب المؤسسات والاحتكارات الرضوخ وإصدار تشريعات عمالية والموافقة على تأسيس نقابات وجمعيات عمالية." (أنظر: د. إبراهيم خليل العلاف، تاريخ الحركة العمالية في العراق، ذاكرة عراقية، ملاحق المدى، 2013/04/28).

يقسم الدكتور مرزا الفترة الواقعة بين 1958–1968 إلى فترتين هما 1958–1962، أي الفترة الواقعة بين ثورة تموز وإسقاط الحكم الوطني 1963، ثم الفترة بين 1963 حيث استولى البعثيون والقوميون، ثم القوميون على الحكم حتى العام 1968. ويشير بصواب إلى أن الفترة الأولى شهدت توجهاً لدى حكومة الثورة بتصنيع العراق وبدعم القطاعين العام والخاص وبتوجهه صوب مسالتين مهمتين حيث استنتج بصواب:

"ومع توسع القطاع العام خلال الفترة 1958–1962 فأن القطاع الخاص استمر في نشاطه في القطاعات الاقتصادية الصناعية والتجارية. ووجد ذلك إسناداً سياسياً، حيث بالإضافة لتوجه الدولة نحو مجال واسع في الرعاية الاجتماعية وإسناد القطاع العام الإنتاجي، فأن الحكم كان بصورة عامة، متعاطفاً مع البرجوازية الصناعية والتجارية." (أنظر، مرزا، الكتاب، ص 242). لقد ألغت حكومة الثورة مجلس ووزارة الإعمار وأسست وزارة الصناعة على وفق القانون رقم 74 لسنة 1959. يشير الباحث سلام إبراهيم كبة على العلاقة الجديدة التي نشأت بين الاتحاد السوفييتي والعراق بعد ثورة تموز 1958 والاتفاقية الاقتصادية التي وقعها وزير الاقتصاد حينذاك الأستاذ إبراهيم كبة بقوله:

"ن أهم منجزات ثورة 14 تموز عقد اتفاقية التعاون الفني والاقتصادي مع الاتحاد السوفييتي التي نصت على القيام بالمسح الصناعي والنفطي الجيولوجي والمغناطيسي والسيميكي العام، التركيز على الصناعة في المشاريع بحيث احتلت 80% من مجموع قيمة مشاريع الاتفاقية، التركيز في القطاع الصناعي العام على الصناعات الثقيلة كمعامل الفولاذ والاسمدة الكيمياوية والكبريت وحامض الكبريتيك واللوازم والعدد الكهربائية، وعلى الصناعات الزراعية كمعامل المكائن والمعدات الزراعية والاسمدة النيتروجينية ومحطات الجرارات الزراعية ومعامل النسيج والتعليب، وعلى الصناعات التحويلية كمعامل النسيج القطني والصوفي والتريكو والخياطة والزجاج والمصابيح الكهربائية والتعليب والأدوية." (أنظر: سلام إبراهيم عطوف كبة، الباردوكس الصناعي في العراق الجديد/ القسم الأول، موقع الحوار المتمدن، العدد 4082، 2013/05/04).

أما الفترة الواقعة بين شباط/فبراير 1963 وتشرين الثاني من نفس العام فقد شهد توقفاً لعملية التنمية، إذ كان الاهتمام منصباً على ملاحقة المعارضين للنظام والذين قاوموا الانقلاب البعثي–القومي الفاشي وبدء الصراع مع حركة التحرر الكردية وتراجعاً واضحاً في التوجه صوب التصنيع، وبرزت مصاعب غير قليلة أمام المجتمع مما سهل إسقاط النظام المشترك للبعثيين والقومين بحليفهم القومي الناصري بقيادة عبد السلام عارف. وخلال هذه الفترة لعب القوميون اليمينيون دوراً بارزاً في قيادة الدولة، كما وضع على رأس السياسة الاقتصادية المجموعة التي كونت حزب "الاتحاد الاشتراكي العربي" وخاصة كل من خير الدين حسيب وأديب الجادر، حيث أسسا المؤسسة الاقتصادية، وكجزء منها أقيمت المؤسسة العامة للصناعة في عام 1965، ولكن هذه المجموعة قد أقدمت في تموز/يوليو 1964 على تأميم المصارف وشركات التأمين وشركات تجارية ومنشآت صناعية، بلغ مجموع رأس مال المصارف والشركات والمنشآت المؤممة 28 مليون د.ع. لا غير.

أما رؤوس أموال المنشآت الصناعية فلم تزد عن 26 مليون د.ع. لم تكن عملية التأميم ضرورية بأي حال، بل كانت ذات أهداف أوسع من الإسناد الشعبي وتقليد تأميم مصر بين 1961-1964، (أنظر: كاظم حبيب، طبيعة إجراءات التأميم في الجمهورية العربية المصرية، رسالة دكتوراه، جامعة الاقتصاد (برونو اويشنر) برلين، شباط/فبراير 1968)، بل كانت المجموعة الاقتصادية تهدف، إضافة لما أشار إليه الدكتور علي مرزا، إلى ما يلي:

1) التماثل، وليس التقليد، مع مصر والسعي فقامة الوحدة العربية معها، بخلاف نهج عبد السلام عارف الذي لم يكن يرغب بأي وحدة فعلية.

2) الرغبة في السيطرة على الاقتصاد الوطني من خلال تشديد هيمنة الدولة على الاقتصاد الوطني من خلال قطاع الدولة.

3) معاقبة البرجوازية العراقية، وخاصة البرجوازية الصناعية، من قوى يمينية في البرجوازية الصغيرة، بسبب مواقفها المناهضة للانقلابات البعثية والقومية.

4) سعيها لكسب القوى الاشتراكية، ومنها الحزب الشيوعي العراقي إلى جانبها، في كونها تسعى إلى تعزيز قطاع الدولة الذي كان يدعو له الحزب الشيوعي العراقي. أي الدعوة إلى حل الحزب الشيوعي وانخراط الشيوعيين العراقيين في الاتحاد الاشتراكي، كما حصل في العام 1964 في مصر حيث حل الحزب الشيوعي المصري نفسه وانخرط في الاتحاد الاشتراكي. وقد ظهرت جماعة صغيرة في قيادة الحزب الشيوعي العراقي التي دعت إلى ذلك، ولكن أغلبية قيادة الحزب وكل القاعدة الحزبية رفضت هذا النهج واتهمت الداعين له بالخط اليميني في الحزب والذي تمثل فيما أطلق عليه بخط آب 1964. (أنظر: عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراق، الجزء الثالث، منشورات الثقافة الجديدة، بغداد، 2005، ص 32-47).

لقد أدت هذه الإجراءات، كما يشير الدكتور مرزا عن حق، إلى مسالتين: "ولقد قادت إجراءات التأميم في 1964 إلى إضافة مجوعة من الصناعات ساهمت بتوسيع مجال القطاع العام في الصناعة وغيره من القطاعات. ولكن، من ناحية أخرى، كان لها أثر سلبي دائم الحضور في تردد هذا النشاط وخشيته المستمرة من توجهات الدولة تجاه نشاطه، ..". (أنظر: مرزا، الكتاب، ص242). لقد كان الضرر كبيراً وتجلى في المذكرة المهمة التي قدمها رئيس غرفة التجارة في العراق حينذاك الشيخ محمد رضا الشبيبي بتاريخ 28 تشرين الاول 1965 موجهة الى رئيس الوزراء العراقي آنذاك الدكتور عبد الرحمن البزاز، رئيس الحكومة

مبيناً فيها المشكلات التواجه الاقتصاد العراقي والشعب والمناخ الاستثماري الذي نتج عن التأميم ...الخ. يشير الدكتور محمد علي زيني إلى المردود السلبي لإجراءات التأميم بقوله: "إن قرارات تأميم القطاع الخاص والقرارات التقييدية التي رافقتها أفرزت مردودات عكسية كبيرة على الاقتصاد العراقي." كما إن تأميم الصناعات الخاصة قد دفعت بالكثير من أصحاب رؤوس الأموال الخاصة إلى تهريب أموالهم، وأن عدداً من المدراء الجيدين ورجال الأعمال الناجحين إلى تهريب أموالهم إلى خارج العراق." (قارن: د. محمد عل زيني، الاقتصاد العراقي، الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، مؤسسة الرافدين، طبعة ثانية، لندن، 2003، ص 111).

وبودي هنا أن أشير إلى إن التأميمات قد رفعت مجموع رأس مال القطاع العام من 48،8 مليون د.ع. إلى 66،8 مليون د. ع. من إجمالي الرساميل المسجلة آنذاك والبالغة 186،8 مليون د.ع. ولا تدخل رؤوس الأموال الأجنبية الموظفة في صناعة النفط ضمن هذا الرقم، أي إن نسبة الزيادة بلغت حوالي 27%. (أنظر: سباهي، مصدر سابق، ص 35).

انتهت الحلقة العاشرة وتليها الحلقة الحادية عشرة، التصنيع: نشاط متدهور، الفترة 1968–2017

كاظم حبيب

نظرة في كتاب "الاقتصاد العراقي – الأزمات والتنمية للسيد الدكتور علي خضير مرزا

الحلقة الحادية عشرة

قراءة في الفصل العاشر: التصنيع: نشاط متدهور (الفترة 1968-2002)

وزع مؤلف كتاب الاقتصاد العراقي هذه الفترة الطويلة الممتدة بين 1968–2017، أي أكثر من 46 سنة، والتي لا تزال مستمرة (2019) إلى عدة فترات تبدأ بالفترة 1968–1980 حيث وضعت فيها خطتان خمسيتان، ثم الفترة الواقعة بين 1980–1990 حيث كانت الحرب العراقية الإيرانية، ثم الفترة الواقعة بين 1991–2002 حيث كان اجتياح الكويت والحرب الخليجية الثانية، ثم الفترة التي أعقبت الحرب الدولية غير الشرعية ضد العراق في 2003 حتى عام 2017 حيث تنتهي الدراسة التحليلية للدكتور علي مرزا.

البعث والتنمية والحروب والموت وخراب العراق

بعد أن استولى حزب البعث العربي الاشتراكي على حكم العراق ثانية في عام 1968 عمد في 1970 إلى إلغاء المؤسسة العامة للصناعة وإصدار القانون رقم 90 لسنة 70 حيث تأسست بموجبه مجموعة من المؤسسات الصناعية العامة التي تم ربطها بوزارة الصناعة وفيما بعد بوزارة الصناعة والمعادن في عام 1974. وخلال السنوات الأولى وقبل تأميم مصالح شركات النفط الأجنبية لم تتحرك الدولة صوب التصنيع، وكانت قد بدأت بحرب ضد الكرد والتي توقفت في أذار 1970 على وفق اتفاقية الحكم الذاتي التي وقعت بين الحكومة والحركة الكردية التحررية المسلحة، إضافة إلى سعيها لتصفية أو احتواء أو التحالف مع المعارضين والمناهضين للحكم البعثي. إلا إن التأميم الذي تم في ربيع عام 1972 وبدء تنامي عوائد تصدير النفط الخام دفع الحكم في عام 1974 إلى تبني المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث "شعار "التنمية الانفجارية"، وكما يصفها الدكتور مرزا، من خلال "حرق المراحل" التي لا تلتزم بالضرورة بمبدأ استدناء الكلف في إقامة الصناعات والمشاريع أو الآثار التضخمية للإنفاق."، وثم يؤكد ذلك في الفصل 14من الكتاب بقوله: "وكانت الانفجارية تعني تنفيذ استثمارات على جبهة واسعة من مشاريع البنية الأساسية والاجتماعية والإنتاجية/التوزيعية بدون التحوط للآثار التضخمية، التي تفاقمت نتيجة لتخطي قيود الطاقة الاستيعابية، أو الالتزام باعتبارات تخفيض الكلف". (أنظر: مرزا، الكتاب ص 243 و333). غم وجود خطة خمسية فأن التنمية الانفجارية كانت تعني باختصار شديد سيادة الفردية والرغبة الشخصية والفوضى الفعلية والتفريط الهائل في الموارد المالية بسبب عدم الالتزام بالمناقصات الدولية وأخذ الأكثر عقلانية وتناغماً مع حاجات وإمكانيات العراقي التقنية والإدارية والكوادر الفنية والأقل كلفة. وهذا الانفجار لم يحصل في إقامة المشاريع الصناعية، بل وكذلك في قطاع التجارة الحكومية. فما زالت في ذاكرتي بعض التصرفات التي عبرت عن نزعة فردية غير عقلانية أشير إلى ثلاث وقائع:

بعد فترة وجيزة صدور قرار اعتماد التنمية الانفجارية نظمت موعداً مع الفقيد الدكتور فخري قدوري، وكان رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس قيادة الثورة، لإبداء رأيي بشأن مفهوم التنمية الانفجارية وعواقبها على الاقتصاد الوطني وموارد الدولة والمجتمع العراقي، وأنها ستسير في درب غير سديد وستكون له عواقب وخيمة. لم يؤيدني الدكتور قدوري في حينها وأشار لي بما يلي: "نحن نعمل على تقديم نموذج للدولة العربية المتقدمة والمزدهرة، نريد أن نقدم نموذجاً استثنائياً متقدماً وفعالاً للأقطار العربية والدول النامية يحقق معدلات نمو عالية وتنمية تعتمد على الذات". عارضته في ذلك وقلت لنرى ما يحصل. وبعد مرور ثلاثين عاماً تقريباً تحادثنا عبر الهاتف، وكان يعيش في مدينة كولون بألمانيا، ذكرني باللقاء وأشار من جانبه، دون أن أذكره باللقاء بـ "أن ما طرحته عليّ وناقشتني بشأن التنمية الانفجارية في عام 1974 كان صائباً وفي محله، ولكن لم أكن أتوقع أن تسير الأمور كما سارت فيما بعد". ومن تابع تلك الفترة يمكن أن يكون قد سمع أو قرأ ما تحدث به طه ياسين رمضان في مؤتمر صحفي: نحن نملك المال ونريد الأفضل". كما إن أحمد حسن البكر قال فيما بعد لوزير التجارة حسن العامري: "الناس تذهب إلى لندن للتسوق من شارع أكسفورد وتصرف ملايين الدنانير، عليك أن تعمل لنقل ما في شارع أكسفورد إلى بغداد ليصرفوا الأموال هنا"، فأغرق وزارة التجارة أسواق العراق، ومثالها أروزدي باك (المؤمم)، بالسلع الاستهلاكية والكمالية ونشطت النزعة الاستهلاكية في المجتمع بشكل غير معقول، ثم كان ما كان!

رغم ذلك فقد أنجزت مشاريع صناعية كثيرة، كما يشير إلى ذلك الدكتور مرزا، حيث كتب: "لقد اعتمد تنفيذ هذه الاستراتيجية أساساً، وخاصة في المجال الصناعي، على اتفاقيات التعاون المتعددة مع الدول الاشتراكية (الاتحاد السوفييتي، بلغاريا، هنغاريا، تشيكوسلوفاكيا، رومانيا) وبدرجة ثانية مع الدول الأخرى (الهند ودول أوروبية واليابان ودول عربية). واشتملت الاتفاقيات على قوائم تفصيلية بالوحدات المتفق على إقامتها على جبهة واسعة من الصناعات، مثل الصناعات الغذائية والنسيجية والنفط والغاز والإنشائية والمعدنية.. إلخ). (أنظر مرزا، اكتاب، ص 243). كما تم تشغيل الكثير من الأيدي العاملة العاطلة، بل واستورد العراق المزيد من الأيدي العاملة من الدول العربية، وخاصة من مصر، ومن بلدان أخرى. وقد أدى ذلك، كما يشير الزميل مرزا، إلى زيادة نصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من 1.8% في 1970 إلى 3.2% في 1980 (ص 244). كما إن النظام قد توجه وبشكل مكثف إلى عقد اتفاقيات لبناء صناعات عسكرية في العراق واتفق مع الكثير من الدول الغربية والشرقية التي بدأت تتسابق، التي كانت تأمل في الحصول على

جزء من الكعكة العراقية، لإقامة منشآت الصناعة العسكرية، والتي كانت تديرها المنظومة التكنوقراطية، إذ كانت الأموال في العراق وكأنها سائبة. وقد عمل النظام على إنتاج السلاح الكيماوي والجرثومي والصواريخ .. إلخ. وقد "كشف المدير العام السابق في التصنيع العسكري سعدي أبو رگيبة، عن أن الكوادر العلمية والهندسية العراقية نجحت في تطوير العديد من الأسلحة والمعدات، ومثال ذلك تطوير منظومة صواريخ ارض أرض التي كان مداها التصميمي 270 كم، فقد نجح الخبراء العراقيون بزيادته الى 600 كم. وذلك بتعديل صواريخ السكود تحت مسميات "الحسين والعباس" بعد أن زادت مدى طيرانها وذلك عن طريق تقليل حجم الرأس الحربي، وقامت أيضا بإنتاج منصات إطلاق محليه لها ملحقه بشاحنات "سكانيا" السويدية." (أنظر: التصنيع العسكري، حوار مع سعدي أبو رگيبة، إذاعة العراق الحر، 3 نيسان/أبريل 2015). يشير الدكتور علي مرزا إلى أن تنفيذ المشاريع الاستثمارية الصناعية وغير الصناعية التي انطوت عليها الخطتان الخمسيتان 1970–1975/1974 و1976–1980 إلى ظهور محددات الطاقة الاستيعابية نتج عنها تأخير تنفيذ المشاريع بشكل كبير. وقد تسبب ذلك الاختناقات الكبيرة في النقل والتشييد والتنفيذ وتأخير استيراد متطلبات المشايع والسلع، ... إضافة إلى الحماية الكمية التي كانت سائدة في حينه في عرقلة استراد السلع الاستهلاكية." (أنظر: مرزا، الكتاب، ص 244).

إن تساقط إيرادات النفط المالية، منذ بداية النصف الثاني من العقد الثامن (السبعينيات) من القرن العشرين، كزخات مطر أو صقيع، أو كالصاعقة على رؤوس قادة نظام البعث قد أعمت فيهم البصر والبصيرة وأفقدتهم صوابهم تماماً، إضافة إلى تهافت الدول والشركات الأجنبية على كسب ود العراق للحصول على عقود إقامة المشاريع الاقتصادية الباذخة والمغرية مالياً صعَّد فيهم روح الغرور والتعالي والنرجسية المرضية، ولاسيما عند صدام حسين، كما أدى نشوء ترسانة هائلة من السلاح والعتاد المنتج محلياً والمستورد للأغراض الدفاعية والهجومية، بما فيها الأسلحة الكيماوية والجرثومية والصواريخ والطائرات العسكرية، قد أنعش فيهم الروح العسكرية والقناعة بأن القوة وحدها هذ القادرة على حل المعضلات الداخلية والخارجية لصالح النظام، وأن القوة مساوية للحق، يضاف إلى ذلك الهدف المركزي الذي كان يعتمل في نفوس قادة البعث، وأعني بهم إقامة الوحدة العربية تحت قيادة حزب البعث، والذي تجلى في المقالات التي نشرت في جريدة حب البعث الداخلية " الثورة العربية"، واليكم نموذجاً من هذه المقالات: إذ كان حزب البعث يسعى إلى تكوين الدولة البعثية القوية ذات الشروط التالية: "دولة قوية بقيادة حزب قائد يمتلك أيديولوجية رائدة وقائدة ووحيدة وينفرد بالسلطة؛

ويمتلك القائد التاريخي، قائد الضرورة التاريخية، وجيش موحد ومسلح أحسن تسليح ومهيأ لتنفيذ المهمات".
وبهذا الصدد كتبت المجلة المذكورة ما يلي: "لقد حدد الرفيق صدام حسين عناصر قوة الدولة والأمة، حين قال "منذ مئات السنين أيها الأخوة حرم العراق وحرمت الأمة العربية من بعده، الأمة العربية بكاملها أن تتحد الثروة والقيادة المخلصة والمقتدرة والعقيدة الحية، فجاء الوقت بعد مئات السنين لكي تكون لكم عقيدتكم المشرفة وأن يكون لكم حزبكم العظيم وعقيدته قيادة منكم وأن تكون لكم قيادة منكم عراقية وعربية صميمية، هذه هي أيها الأخوة العراقيون في كل مكان بهذه الكلمات الثلاثة الموجزة، العقيدة الحية الصميمية، تنظيم قوي وقيادة مخلصة من ذات البلد، وثروة حقيقية". (أنظر: د. كاظم حبيب، ملف خاص في الذكرى الثلاثين لمجازر الأنفال وحلبجة باعتبارها جرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية" في حلقات، موقع مركز أنور، شهر نوفمبر 2018).
ومن هنا بدأت كوارث العراق وما بني في السبعينيات وحتى أوائل الثمانينيات قد أتت عليه ثلاث حروب خارجية متلاحقة.
لقد كانت لدى قيادة حزب البعث في العراق رؤية سياسية مسبقة عن التوسع العربي في المنطقة، كما حصلت ضغوط متنوعة من نظم عربية والولايات المتحدة الأمريكية على النظام العراقي للتصدي لإيران، وكان النظام ينتظر أي هفوة من إيران بعد سقوط الشاه ليشن حرباً ضد إيران للحصول على موقع متميز في منطقة الشرق الأوسط و"تحرير" المحمرة أو خوزستان أو عربستان، وكذلك تحرير الجزر الخليجية الثلاث التي احتلها الشاه. وجاءت الهفوة من النظام الإيراني الذي كان يسعى إلى تصدير الثوة الإيرانية والتوسع "الشيعي" في المنطقة، من خلال التفجيرات في بغداد ومحاولة اغتيال طارق عزيز. فكانت الحرب. ومع الحرب توقفت التنمية عملياً. يشير الدكتور علي بصواب بأن البعث كان يعتقد بان الحرب ستنتهي بسرعة بسبب قدراته العسكرية وبسبب كون الثورة الإيرانية لم تثبت أقدامها بعد وأن العالم كله ضد إيران، وبالتالي فهي لن تكون سوى حرب قصيرة الأمد يخرج منها منتصراً. فكان ما كان وما هو معروف لنا جميعاً. لقد استغرقت الحرب طوال ثماني سنوات عجاف ومريرة استنزفت موارد النفط المالية والكثير من احتياطي العملة الصعبة وتراكمت الديون على العراق، سواء بالصرف على استيراد السلاح والعتاد أو إنتاجه، أو على العمليات العسكرية وتأمين الغذاء للقوات المسلحة في جبهات القتال، إضافة على تأمين الاستيراد السلعي لإشباع حاجة السكان للغذاء. ومن هنا يشير الدكتور علي مرزا إلى ذلك فيقول: "غير أن تدهور الاحتياطيات الدولية بعد 1982 وعدم كفاية العوائد

النفطية، من ناحية، وإدراك أن هذه حرب طويلة الأمد، من ناحية أخرى، قاد إلى التخلي عن الشعار الحماسي "الحرب والتنمية" والتركيز على ديمومة حد أدنى من النفقات الجارية في الميزانية العامة، خاصة تمويل العمليات العسكرية" فكانت النتيجة وكما يشير الزميل مرزا " وقاد ذلك إلى انخفاض في تكوين راس المال (بنسبة -12.4% سنوياً بين 1980 و1987، مقاساً بالأسعار الثابتة". (أنظر: مرزا، الكتاب، ص 246/245). ويبدو إن الصناعة التحويلية خلال هذه الفترة لم تتأثر تماماً بالحرب ولم يتم تدميرها مما ساعد على استمرار مساهمتها في تكوين القيمة المضافة بمعدلات مناسبة بين 1982-1987، ويفسر مرزا ذلك "بالجهود التي بذلت، خلال الفترة 1982-1987، لاستغلال الطاقات الإنتاجية التي توفرت نتيجة النشاط الاستثماري للعقد السابق وللتعويض عن بعض الاستيرادات التي أصبحت تستنفذ إيرادات العملة الأجنبية المحدودة" ثم يبدي الدكتور مرزا استغرابه بسبب الانخفاض الشديد للقيمة المضافة في الصناعة التحويلية بشدة في عامي 1987 و1988 بمعدل 11.5% سنوياً (مقاساً بالأسعار الثابتة). في حين يطرح بصواب سببين لهذا الانخفاض، وهما انخفاض إنتاج الصناعات العسكرية وبيع 67 مصنعاً من مصانع القطاع العام للقطاع الخاص، كما يمكن إضافة إن بعض المشاريع الصناعية قد تأثرت بالحرب التي انتهت في الشهر الثامن من عام 1988، إضافة إلى تفاقم صعوبات توفير المواد الأولية لتلك الصناعات وخسارة الكثير من الأيدي العاملة، ثم احتمال كبير بأن تكون أرقام معدلات النمو السابقة أو التي تلتها غير دقيقة، كما هو حال مجمل الأرقام الإحصائية العراقية. لقد كان الدكتور علي مرزا على علم بما كان يجري في العراق، وبالتالي فلم يكن هناك من الاقتصاديين الموظفين في الدولة من يستطيع ان يخبر قادة النظام، ولاسيما صدام حسين، وهو المشرف على مجلس التخطيط، بالقوانين الاقتصادية وفعلها وعواقب الإخلال بها. وكان قادة النظام بعيدين كل البعد عن وعي الاقتصاد وقوانين وفعل هذه القوانين والنتائج أو العواقب المترتبة على الإساءة إليها والتعامل الخاطئ معها، وهو ما كان يحصل في عقد السبعينيات وعقد الثمانينيات من القرن الماضي. ولهذا وقفت متأملاً ما كتبه الدكتور مرزا "ولا أدري ماذا كان شعور متخذ القرار في حينه، هل كان يعتقد إن التقدم يحصل بعقد واحد فقط من خلال "حرق المراحل" (1970-1980)، خلافاً للتجربة العالمية، بحيث يتيح للعراق التمتع بثماره في العقد الذي يليه؟" الاقتصاديون الذي كانوا يعملون في العراق حينذاك وفي وزارة التخطيط كانوا يدركون بأن هذا لن يحصل، ولكن القادة السياسيين الجهلاء كانوا يعتقدون ذلك دون أدنى ريب. ولكن الاقتصاديين كانوا عاجزين عن مواجهة النظام ورأسه حينذاك ولم يكونوا في موقع من يتخذ

القرار. أروي للقارئات والقراء الكرام الحادثة التالية: في تموز/يوليو 1978 نشرت مقالاً في جريدة طريق الشعب بحثت فيه حركة وفعل القوانين الاقتصادية في عملية التنمية في البلدان النامية ومنها العراق. ووجهت نقداً لسياسة التنمية التي تمارس في هذه البلدان والإساءات التي تلحق بفعل القوانين الاقتصادية والعواقب المترتبة عليها نتيجة عدم الوعي بها والتعامل الواعي معها. وما أن ظهر المقال في صباح يوم الجمعة حتى كان الأمن العراقي يدق جرس الدار ويتم اعتقالي لأسبوعين جرى فيهما التحقيق والتعذيب الهمجي والشرس، الذي كما أكد الطبيب الذي فحصني بأني كنت على شفا الموت، بسبب فقداني للماء في الجسم والضرب على الرقبة، لا لشي إلا لنقدي للسياسات الاقتصادية التي تمارسها الدولة حينذاك، وكان صدام بنفسه قد كتب 12 فقرة كيف يتعاملون معي في الاعتقال حتى تاريخ إطلاق سراحي، كما أخبرني بذلك واراني الورقة التي كتبها صدام حسين بخط يده ما ينبغي فعله، مدير الأمن العام فاضل البراك. وقد فشلوا في إجباري على شيء وخرجت نظيفاً وحافظت على شرف الكلمة والكرامة والحزب الذي انتمى إليه. كما إن الحصيلة هي إحالتي على التقاعد وإنزالي درجتين وظيفيتين، ثم بدون راتب تقاعدي! هكذا كانت الأمور تجري في العراق، فلا غرابة مما كان يحصل في عراق البعث وصدام حسين.

أين تكمن الخسائر الحقيقية للاقتصاد والمجتمع في العراق من جراء سياسات البعث خلال الفترة الواقعة بين 1980–1989 والتي كان لا بد لأي بحث اقتصادي أن يمرّ عليها ويضعها أمام أنظار القارئات والقراء، لأنها تؤشر التأثيرات السلبية لتلك الخسائر على الاقتصاد والمجتمع مباشرة وبشكل غير مباشر. فخسائر الحرب العراقية الإيرانية لا تدمي القلوب فقط، بل أدمت الاقتصاد العراقي ومستوى معيشة السكان والتقدم الاقتصادي الذي كان مؤملاً لو استرت عملية التنمية. فالحرب عطلت التنمية في العراق أولاً، وحملته خسائر مادية وبشرية هائلة ثانياً، إضافة إلى خسائر حضارية ومدنية ثالثاً، نشير إلى بعضها فيما يلي:

تقدير الخسائر البشرية: 340000–450000 جندي وضابط صف وضابط ومدنيين، بلغ عدد قتلى معارك الفاو وحدها 52899 قتيل، وعدد الجرحى والمعوقين 208677 شخصاً، على حسب الإحصاء العسكري؛ تقدير الجرحى: 700000–1000000 جندي وضابط صف وضابط ومدنيين؛ تقدير الأسرى: 70000 – 80000 أسير؛ وعدد المفقودين 52000 شخصاً؛ وتقدير عدد اللاجئين 400000–800000 لاجئ في الدول العربية والأوروبية وغيرها، إضافة إلى نزوح من المدن التي فيها كثافة المعارك إلى مناطق مثل كربلاء

والنجف والكاظمية وسامراء، حيث لم تتعرض إلى ضربات جوية إيرانية. التقديرات متباينة بشأن هذه الخسائر، وهنا نجد أدنى وحد أعلى لها.

الخسائر المالية: قدرت بـ 220 مليار دولار زائداً 500 مليار دولار عن الخسائر النفطية والمنشآت الاقتصادية. (أنظر: عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي، مصدر سابق؛ الدكتور رعد البيدر، الإطار العام لمقاييس الخسائر و(الأرباح) في نهاية الحرب العراقية – الإيرانية، 30 أيلول/سبتمبر 2016؛ فاضل مشعل، ملف أسرى العراق مفتوح رغم التجاهل، الجزيرة، 24/9/2009، ومصادر أخرى كثيرة).

الخسائر الحضارية: عبر عنها الكاتب الفقيد الدكتور فالح عبد الجبار بقوله: "دقت المسمار في نعش المجتمع المدني في العراق التي أنهت الدولة العراقية وحولتها إلى مزرعة شخصية، وحطمت 130 عاماً من التراكم الحضاري في وقت قصير. (أنظر: أحمد الدباغ، بعد 29 عاماً على نهايتها، ماذا تعرف عن حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، موقع ساسه، 29 أغسطس 2017). وعلينا أن نقدر العواقب الوخيمة لهذه الحرب على الأوضاع النفسية والعصبية للفرد والمجتمع عموماً، ولاسيما الأسرى، وتأثيرها المباشر على الحياة اليومية للعائلات العراقية وعل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتي يستحيل قياسها بالمال.

أما الفترة 1989–2002 التي يبحث فيها الدكتور علي مرزا فقد وقعت فيها أحداثاً هزَّت المجتمع العراقي من الأعماق وأتت على كل ما بناه الشعب العراقي طيلة عقود كثيرة ولاسيما في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كما أتت على ما تبقى من بعض صور المجتمع المدني في ظل الدكتاتورية البعثية. فخلال فترة وجيزة استطاع النظام البعثي إعادة بناء الكثير من البنية الأساسية التي خربتها الحرب العراقية الإيرانية، وبدأ الشعور وكأن النظام بدأ يستعيد عافيته. ولكن لم يكن هذا المطلوب دولياً وإقليميا، أن يخرج صدام حسين من الحرب منتصراً وليس خاسراً تماماً لاسيما حين أعلن الخميني " لقد تجرعت كأس السم"، إذ كانت الدول الكبرى والدول الإقليمية تنتظر خسارة الطرفين والانتهاء منهما معاً. فكانت المطالبة بالديون الكويتية والعربية، وكانت زيادة تصدير النفط في الأسواق العالمية من الكويت وغيرها وتراجع أسعاره، وكانت السياسة المغامرة والمجنونة لصدام حسين في غزو الكويت 1990 ورفض الانسحاب منها وفرض الحصار الاقتصادي الدولي، وتراجع هائل لمبيعات النفط وإيراداته السنوية، ومن ثم تحرير الكويت عام 1991، وما رافق حرب الخليج الثانية من تدمير كبير للبنية التحتية والكثير من المشاريع الصناعية، إضافة على استخدام العتاد المخصب باليورانيوم 38، بتلويث الماء والهواء والأرض العراقية، إضافة إلى إعادة العراق لفترة ما قبل التصنيع. ورغم

التوصل إلى اتفاق النفط مقابل الغذاء وممارسته ابتداءً من 1996 بأن المآسي التي عاشها شعب العراق لا مثيل لها ولا يمكن التعبير عنها بكلمات. فالجوع والحرمان والموت بسبب نقص الدواء والمعالجة الطبية وبسبب التلوث حيث انتشرت الأمراض السرطانية، وبدأ الناس يبيعون ما يملكون ومكتباتهم الشخصية، واتسعت البطالة ونزح الكثير من الناس إلى الريف والزراعة ليجدوا لقمة عيشهم اليومي فيه، وعاد التكافل الاجتماعي العشائري السابق إلى المجتمع العراقي. إنها المحنة والأزمة المستديمة.

لقد عمد نظام البعث على القيام بكل شيء من أجل البقاء في السلطة، فسخر المجتمع لإعادة تعمير المنشآت ومشاريع البنية الأساسية ولاسيما الماء والكهرباء والمواصلات، كما عمد إلى استخدام بعض الموارد المالية المتأتية من قرار "النفط مقابل الغذاء" في فترة تنفيذ العقوبات الاقتصادية الدولية لتنشيط الصناعة التحويلية. فقد كتب الدكتور علي مرزا يقول:

".. لقد قادت هذه العقوبات، من ناحية، وتأخير تطبيق النفط –مقابل– الغذاء، من ناحية أخرى، إلى زيادة العراقيل التي أدت إلى انخفاض الناتج الصناعي (القيمة لمضافة مقاسة بأسعار 2005) بنسبة 6.6% سنوياً بين 1989–1996. ولكن بعد توفر العوائد النفطية، بتطبيق برنامج النفط مقابل الغذ1اء، فأن الصناعة التحويلية نمت بنسبة 5.6% سنوياً بين 1996 و2002. ولقد كانت محصلة الانخفاض خلال العقد الممتد بين 187–1996 والنمو خلال الفترة 1996–2002 إن مستوى الناتج الصناعي في 2002 بلغ حوالي ثلثي مستواه في عام 1987." (أنظر: مرزا، الكتاب، ص 250/249). وزاد في الطين بلة ما كانت تقوم به لجان التفتيش التابعة للأمم المتحدة عن أسلحة الدمار الشامل وقوائم منع استيراد الكثير من السلع والمواد الأولية بذريع احتمال استخدامها في إنتاج أسلحة الدمار الشامل. ويشير الدكتور مرزا إلى نمو القيمة المضافة المنتجة في القطاع الزراعي خلال 1987 و1989 ومن ثم في الفترة 1996و2002، في حين شهد النمو انخفاضاً بين 1989 و1996.

د. كاظم حبيب

نظرة في كتاب "الاقتصاد العراقي – الأزمات والتنمية للسيد الدكتور علي خضير مرزا

الحلقة الثانية عشرة

قراءة في الفصل العاشر: تدهور التصنيع (الفترة 2003-2017)

أُسقِط النظام الدكتاتوري عبر الحرب الخارجية، في وقت لم يكن العامل الذاتي للحركة السياسية والشعبية العراقية ناضجاً وفاعلاً وجاهزاً بما فيه الكفاية لتحمل أعباء الحكم، في وقت كان العامل الموضوعي ناضجاً ومهيئاً لسقوطه. ولو كان قد استمر وجود النظام فترة أخرى لنضج العامل الذاتي ولأمكن الإطاحة به على الطريقة السلمية التي جرت في تونس أو ما يجري الآن في الجزائر أو السودان، ولما سقط العراق تحت الاحتلال وتم تسليم العراق للقوى الإسلامية السياسية الطائفية ولإيران. لم تكن الحرب يوماً طريقاً لحل المعضلات ومشاكل الشعوب، بل كانت دوماً منتجة لمشكلات جديدة وأكثر من السابق، كما يمكن أن تلد الحرب حروباً أخرى. كما حصل في العراق طيلة الفترة الواقعة 1980-2003، ولا يعرف الإنسان ما يمكن أن يحصل لاحقاً وفي ظل التوترات الجارية في العراق والمنطقة. وإذ عجزت المعارضة عن رؤية سبيل ثوري وعقلاني للإطاحة بالنظام بقواها وقوى الشعب الذاتية، استنجدت، كأي متسول عاطل عن العمل وفاقد للثقة بنفسه وبقدرته على الحصول على لقمة عيشه، بالخارج الذي له أطماعه ومصالحه وأهدافه التي لا تتناغم بأي حال مع أهداف الشعب ومصالحه وإرادته وأهدافه، وخاصة ما كانت تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية، أي مراكز القوى في الولايات المتحدة ابتداءً من البيت الأبيض والسينات ومروراً بالبنتاغون وانتهاءً بوكالة المخابرات المركزية، التي كانت متعطشة للحصول على مثل هذا الاستجداء، حتى لو كانت الوسيلة كذبة والحديث عن وجود سلاح نووي في العراق.

حين انتهيت من قراءتي الأولى للجزء الأخير من الفصل العاشر الخاص بالصناعة التحويلية في الفترة 2017-29003، وقبل أن أبدأ بالقراءة الثانية لتسجيل الملاحظات واجهتني الأسئلة الآتية التي سعيت للتحري عن إجابات لها في هذا القسم من كتاب الزميل علي مرزا:

** كيف تعاملت القوات العسكرية الأمريكية في الحرب وأثناء احتلالها للعراق مع الاقتصاد المجتمع في العراق؟ ** وما هي السياسة الاقتصادية التي مارستها الإدارة الأمريكية عبر بأول بريمر في العراق؟ ** وما هو دور الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID؟ ** ما هو دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في التوجيه الاقتصادي والاجتماعي للنخب الحاكمة؟ ** ما هي حقيقة الوضع الصناعي وبنية القطاع الصناعي في العراق؟ وما هو دور إيران وتركيا في إعاقة التنمية الصناعية وإعادة تأهيل وبناء البنية التحتية، وخاصة

منشآت الطاقة الكهربائية؟ ** وهل هناك نهب من الباطن في قطاع الدولة الاقتصادي؟ وهل هناك تهريب للدولار العراقي عبر مزاد البنك المركزي؟ وأخيراً هل اللبرالية هي الطريق المناسب والضامن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بما فيها التصنيع وتنمية القطاع الخاص في العراق؟ فيما يلي محاولة لالتقاط الإجابات أو طرح وجهة نظر استكمالية أو رأي بشأنها.

لقد كانت الضربات العسكرية الدولية ولاسيما الأمريكية، ذات وجهة تدميرية انتقامية ضد المجتمع العراقي والاقتصاد الوطني، وهي مماثلة للضربات التي نفذت في حرب الخليج الثانية 1991 للمنشآت الاقتصادية والبنية التحتية، بحيث أصبح من الصعب تصليح وإعادة إعمار البنية الأساسية بالسرعة الضرورية، كما تُركت حدود البلاد مفتوحة أمام كل قوى الإرهاب الإسلامية السياسية المتطرفة لدخول العراق من أوسع أبوابه وتأسيس تشكيلاتها السرية شبه العسكرية، وخلاياها النائمة. كما إنها حلت القوات المسلحة العراقية وخلقت فراغاً أمنياً كاملاً في البلاد ولم تحرك ساكناً لمواجهة ما كان يجري في شوارع ومحلات العراق، ولاسيما بغداد. لقد كان هدف الولايات المتحدة من حربي أفغانستان والعراق هو تحويل معركة القاعدة وأخواتها ضد الولايات المتحدة وعموم الغرب من داخل بلدانهم التي كانت قد بدأت لتوها، إلى كل من العراق وأفغانستان لتجري على ارضيهما المعارك والقتال ضدهم بالبشر العراقي والأفغاني فيهما. وهذا ما حصل فعلاً.

وفي الوقت الذي تركت العراق كله مفتوحاً أمام قوى الإرهاب والنهب والسلب والفساد، عمدت إلى حماية وزارة النفط والمصالح النفطية فقط، في حين كان التراث الحضاري الإنساني في البلاد عرضة للنهب والسلب والتهريب حتى من قبل أفراد القوات الأجنبية، إضافة إلى البنوك العراقية والقصور الرئاسية والوزارات والمنشآت الصناعية والمؤسسات. وبوجود فراغ أمني فعلي سادت الفوضى في سائر أرجاء العراق، عدا محافظات إقليم كردستان العراق. يشير الدكتور علي مرزا إلى هذا الواقع باختصار شديد: "لقد قاد التخريب والإهمال والتفكيك للعديد من المشاريع الصناعية، إضافة لفوضى الإدارة المباشرة لسلطة الائتلاف المؤقتة، إلى انخفاض شديد في القيمة المضافة للصناعة التحويلية التي كانت منخفضة أصلاً، حيث انخفضت بنسبة 25% سنوياً بين 2002 و2004." يقتصر جواب الزميل مرزا في بحثه هنا عن منشآت الصناعية التحويلية وفوضى الإدارة فيها.

إن هذه النقطة ترتبط عضوياً بما رسمته سلطة الاحتلال الإدارية بقيادة پاول بريمر من سياسات وما اتخذته من إجراءات قادت إلى تكريس رؤية لبرالية جديدة موجعة لاقتصاد العراق وشعبه. لقد رُسمت السياسة

الاقتصادية من قبل مجموعة مالية بقيادة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID من جهة، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي من جهة أخرى، بالتعاون مع مجموعة صغيرة تربت وحافظت على أهداف السياسة الأمريكية المنشودة في العراق، التي حددت في رؤيتهم وجهة التطور الاقتصادي والسياسة المالية والنقدية في العراق وتجلت في عدة محاور أساسية:

1. التركيز النظري على القطاع الخاص واعتباره أساس التنمية دون تقديم أي دعم له لتحقيق هذا الهدف فعلياً ولآماد طويلة.
2. إبعاد الدولة كلية عن التوظيف في القطاع العام وإهمال المشاريع القائمة والعمل على خصخصتها، دون بذل الجهود لبيعها أو إعادة تأهيلها، بل تركت تلك المشاريع الصناعية لتهرم وتندثر كلية.
3. إعاقة توظيف الاستثمارات الرأسمالية في القطاع الصناعي والحديث عن أهمية اقطاع الزراعي بدون تقديم أي دعم ضروري وفعلي لهذا القطاع.
4. تنشيط تجارة الاستيراد للسلع الاستهلاكية الأساسية والكمالية دون التوجه لتلبية حاجات البلاد للتنمية الإنتاجية والبنية التحتية. وبهذا تواصل وتعمق انكشاف الاقتصاد العراق تصديراً واستيراداً على الخارج، وما في ذلك من مخاطر على الأمن الغذائي والاقتصادي في آن واحد.
5. أتباع سياسة جمركة تسمح بمنافسة الإنتاج المحلي للسلع الصناعية والزراعية والإنتاج الحرفي أو السلعي الصغير، وقد كان لـ تخفيض "التعرفة الجمركية بـ 5% فقط (حسب أمري سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 38 في 2003 ورقم 54 في 2004) أثر كبير في كبح نمو الصناعة" (أنظر: مرزا، الكتاب، ص 251).
6. البدء بإرشاء كبار النخبة السياسية العراقية من خلال منح رواتب عالية جداً للرئاسات الثلاث والوزراء وكبار موظفي الدولة والنواب والقضاء العراقي والهيئات المستقلة، بما يسهم في تقبلهم لسياسة باول بريمر الاقتصادية والمالية والاجتماعية. وقد نجح في ذلك ايما نجاح، إذ ساهم في تسميد الأرضية الفاسدة في الدولة العراقية لتزهر فساداً سائداً في جميع أنحاء العراق.

يشير الدكتور مرزا إلى الفترة موضوع البحث بما يلي: "إن عدم الاستقرار السياسي في العراق وعدم اهتمام النخبة السياسية بالسياسات الاقتصادية عموماً واعتمادها على منظمات لبرالية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي فقط، دون استكمالها بخبرات أخرى، يدفعها إلى الاعتماد على التوصيات والوصفات السريعة، وغالباً بدون وجود نظراء وطنيين مهتمين أو فعالين في المشاركة بوضع السياسات." (أنظر: مرزا، الكتاب، ص

257). إنه استنتاج واقعي وموضوعي سليم يؤكد ما جرى ويجري في البلاد في ظل النظام السياسي الحالي ومنذ العام 2003 حتى الآن. إن وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي هلل لها البعض من النخبة الحاكمة ومن قبل ببعض الأوساط السياسية والاقتصادية اللبرالية أدت إلى ما هو عليه العراق حالياً، وهو ليس بأمر محزنٍ ومأساوي فحسب، بل وفيه من الإساءة الكبرى للاقتصاد والمجتمع والتي يستحق من ساهم فيها محاسبته عبر قضاء مستقل ونزيه غير متوفر حالياً في العراق. والمهم أن أشير إلى تقدير الدكتور مرزا حول الوصفات اللبرالية إذ كتب: "إن الاعتماد على الحل اللبرالي فقط (مع أهميته) لا يستند إلى أساس تاريخي لمعظم الدول بما فيها الدول الرأسمالية المتقدمة. فلقد اتبعت هذه الدول سياسات صناعية استهدفت إسناد الصناعات الوطنية في الداخل وفي الخارج سواء كان ذلك عن طريق التعرفة الجمركية، أو الحفاظ على سعر صرف مناسب، أو تقديم إسناد مباشر في إتاحة الائتمان الميسر والمساعدات الفنية والمادية إلى حد فرض كمتطلبات فنية على الاستيراد مبالغ فيها في بعض الأحيان؛" (المصدر السابق نفسه). كم كان بودي أن يقدم الكاتب للقارئات والقراء لوحة ناطقة عن بنية المشاريع الصناعية القائمة في العراق في القطاعين الخاص والعام ليتعرفوا على ضآلة المشاريع المتبقية وعن حجم العمالة فيها، لا أن يتم الاكتفاء بحجم الناتج الإجمالي، إذ إنها تقدم صورة مناسبة، ولكنها غير كاملة، عن هذا القطاع الخائب حتى الآن في العراق.

إن من الإشكاليات الكبيرة التي واجهت ولا تزال توجه شعبنا واقتصاده الوطني أشير إلى دور كل من إيران وتركيا في التأثير السلبي الكبير من خلال اللوبيين الإيراني والتركي المؤثرين بقوة كبيرة على وجهة التطور الاقتصادي في العراق منذ إسقاط الدكتاتورية، ثم تفاقم بعد إنهاء الاحتلال الأمريكي الرسمي للعراق حتى الآن. إنهما الدولتان اللتان تمنعان بوضوح ولا مواربة عدة مسائل جوهرية منها:

** استخدام الأحزاب الإسلامية السياسية وبعض القوى القومية في منع اتخاذ قرارات تسهم في إعادة سريعة لتأهيل البنية التحتية وإعادة إعمار العراق، وبشكل خاص في مجال التصنيع، والذي يتجلى في موقف مجلس الوزراء ومجلس النواب في البرامج التي تطرح وتفي توزيع الموارد المالية على الميزانية العامة.

** منع تحقيق أي عملية تنمية صناعية في العراق، لأنهما تريدان استمرار هيمنتهما على السوق العراقي باعتباره موقعاً مهماً لتصريف سلعهما الاستهلاكية الغذائية وغيرها ومواد البناء.. إلخ، من مستويات متدنية ووسط وعلى نطاق واسع، بحيث أُغرق السوق العراقي كله بها ولا يزال بسلع هذين البلدين، إضافة إلى حصولهما على عقود البناء.

** منع الإسراع بإنجاز مشاريع البنية التحتية، وخاصة إيران، لدورها في بيع الطاقة الكهربائية للعراق وبأسعار خيالية تفرضها إيران لحاجة العراق لها.

** التأثير المباشر على القطاع الزراعي من خلال التحكم بضآلة ما يصل إلى الأراضي العراقية من مياه نهري دجلة والفرات، وهما ينبعان في الأراضي التركية، ومن الأنهر الإيرانية التي تصب في الأراضي العراقية.

وبصدد هذه النقاط لم يتطرق الدكتور مرزا إلى دور إيران وتركيان بشكل مباشر بشأن السياسة العامة والقطاع الصناعي، فيما عدا ما كتبه بوضوح وصراحة حول دورهما في مجال المياه، بل أشار بملاحظة عامة مهمة تقول بأن تخفيض التعرفة الجمركية إلى 5% قد أدت إلى "تعريض الصناعة المحلية بانكشافها فجأة ودون إعداد أو إسناد تجاه السلع المستوردة التي غزت الأسواق العراقية من مختلف المناشئ وساهمت مجدداً في تدهور الصناعة المحلية". (الكتاب، ص 256).

علينا هنا أن نشير إلى أن جميع الدول، وليس إيران وتركيا وحدهما، تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة، وليس في ذلك عيب، إلا إن العيب كل العيب يأتي من جانبين، أولهما تدخل البلدين المباشر والفعلي في جميع الشؤون العراقية الداخلية، السياسية منها والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والجغرافية، وثانيهما وهو العيب الأكبر الذي يأتي من الموقف المخزي للنخب السياسية العراقية الحاكمة التي ارتضت، ولا تزال، لنفسها أن تكون لوبياً لدولة أجنبية، لوبياً مناهضاً لاقتصاد وشعب بلدهم العراق.

لدي القناعة التامة، ولا أمتلك معلومات دقيقة، بأن ما يجري في قطاع الدولة، يجسد محاولة هادفة إلى تصفيته بكل الطرق، ومنها نهبه والإساءة له ولإنتاجه من الباطن، أي إن القائمين عليه يساهمون في تدميره وفي جعله عاجزاً عن النهوض ثانية أو إعادة تأهيله لتسهيل عملية بيعه للقطاع الخاص. ووجوده بهذه الصورة نفع لها واستمرار وجودها وعملها وتأمين رواتب المسؤولين عنها. إنها محنة الصناعة العراقية وعموم الاقتصاد الوطني بمن يتحكمون بالبلاد كلها.

في 6 أذار/مارس 2004 أصدر الحاكم المدني المستبد بأمره بأول بريمر قانون البنك المركزي رقم 56 الذي تضمن في مادته الـ 28 من الباب السادس ما يلي:

"يجوز للبنك المركزي العراقي، وسعيا لتحقيق أهدافه 1 انجاز عمليات السوق المفتوحة مع المصارف التجارية المرخصة او التي تحمل اجازات صادرة من قبل البنك المركزي العراقي وفق قانون المصارف او حسب

اختيار البنك المركزي العراقي والخاضعة للوائح التنظيمية الموضوعة من قبل البنك المركزي العراقي وشركات توسط مالية مجازة أخرى، 2 وتوفير التسهيلات الدائمة للمصارف التجارية المجازة او التي لديها ترخيص صادر من قبل البنك المركزي العراقي وفق قانون المصارف والخاضعة للوائح الموضوعة من قبل البنك المركزي العراقي.

ا – شِراء او بيع مباشر فوري ولأجل أو على اساس اتفاقيات اعادة الشراء او ادوات مالية مشابهة اخرى، اوراق مالية لدين صادرة من قبل البنك المركزي العراقي او من قبل الحكومة تحمل عوائد للسوق شرط ان تتم الشراءات للأوراق المالية لدين الصادرة من قبل الحكومة من خلال عمليات السوق المفتوحة فقط في السوق الثانوية. ب – شراء او بيع مباشر فوري ولأجل للنقد الأجنبي..." (أنظر: قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004، موقع كلية القانون، جامعة بغداد، 2017/11/27). هذا القانون ولأول مرة في منطقة الشرق الأوسط يسمح ببيع العملة الأجنبية في مزاد العملة في العراق. واستناداً إلى هذا القانون جرى بيع مليارات الدولارات الأمريكية في سوق العملة خلال الفترة الواقعة بين 2004 حتى الوقت الحاضر.

وفي معرض بحثه عن القطاع الخاص الصناعي أشار الدكتور علي مرزا إلى ما يفهم منه عدم وجود عمليات تهريب للعملة الصعبة في العراق حين كتب ما يلي: "ورد في المادة 25 من دستور 2005 ما يلي: "تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره، وتشجيع القطاع الخاص وتنميته". ولكن لا زال العديد من القوانين والممارسات التي تُقَّيد عمل القطاع الخاص ونظام السوق مستمرة. ولا أدل على ذلك من النظرة السائدة للعديد من طلبات تحويل الدينار، من خلال مزاد/نافذة البنك المركزي، إلى الدولار بأنه "تهريب" للعملة الأجنبية. وهذه النظرة هي امتداد للتمييز الذي تعرض له القطاع الخاص منذ الستينيات والسبعينيات". (أنظر: مرزا، اكتاب، ص 252). أتفق من حيث الواقع بأن النظرة إلى القطاع الخاص لم تكن إيجابية في العراق، سواء أكان هذا في الستينيات أم السبعينيات، إذ كان هذا هو الموقف العام، وكانت الدعوة اساساً للقطاع العام. ومن جانب أخر فقد مارس القطاع الخاص خلال المرحلة التي أعقبت إسقاط الدكتاتورية البعثية والصدامية، ما يساعد على عدم الارتياح له ولتصرفاته. فالدلائل الموثقة التي قدمها الدكتور أحمد الجلبي (1944–2015)، وعشرات التقارير الدولية والإقليمية والمحلية، وما طرح في مجلس النواب العراقي، على الواقع المرضي لهذا المجلس، وما حققت به وتحقق حتى الآن لجنة النزاهة العراقية، رغم المصاعب التي تواجهها، وما نشرته منظمة الشفافية الدولية،

التي تصلني موادها باستمرار، كل هذه الجهات تشير إلى عمليان نهب وغسيل أموال هائلة تص إلى مئات المليارات من الدولارات الأمريكية عبر مزاد/نافذة البنك المركزي، وقسم كبير منها قد حَطَّ بشكل غير مشروع في البنوك الإيرانية. والدكتور علي مرزا يشير إلى هذا أيضاً في الهامش رقم 10 على الصفحة 252 حيث كتب ما يلي: "يبرر جانباً من هذه النظرة استخدام بعض تحويلات المزاد/النافذة في تهريب أموال الفساد. وكذلك فيما نقل أخيراً عن استخدامها من قبل داعش" (أنظر، مرزا، الكتاب، هامش 10، ص 252).

بودي أن أشير هنا إلى التقارير الموثقة للدكتور أحمد الجلبي، التي احتفظ بها في مؤسسة المدى ونشر بعضها في تواريخ مختلفة ومنها بتاريخ 2018/05/05، العدد 4286 تحت عنوان " للتذكير.. (المدى) تُعيد نشر الملفّات الخاصة بعمليّات تهريب العملة وغسل الأموال.. أكبر المتّهمين في "ملفات الجلبي" على رأس قائمة انتخابية.. ولا اعتراض! وأخيراً نشرت المفوضية الاوروبية (القائمة الأوروبية) الدول المقصرة في محاربة غسيل الأموال والتي شملت 23 دولة، وبضمنها العراق، وعبر سبل كثيرة بما في ذلك مزاد العملة الأجنبية، كما اعترف العراق بوجود تهريب واسع للعملة الأجنبية بعد تهديدات دولية بوضع العراق ضمن القائمة السوداء.

وأخيراً اعتقد جازماً بأن الاقتصاد العراقي لا يواجه مرحلة بناء اشتراكي، بل يواجه مرحلة الخلاص من العلاقات الإنتاجية البالية ما قبل الرأسمالية ومن الرثاثة الفكرية والسياسية والفكر الاقتصادي المتخلف من أجل بناء اقتصاد وطني يستند إلى ركائز ثلاث من حيث الملكية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولاسيما عملية تنمية القطاعات الإنتاجية وتنويعها وتغيير بنية الاقتصاد الريعية النفطية وتغيير بنية أو مكونات الدخل القومي وكذلك تغيير بنية المجتمع الطبقية والوعي الاجتماعي، وهي، قطاع الدولة والقطاع الخاص والقطاع المختلط، وما يمكن أن يستعين به من استثمارات عربية وإقليمية أو دولية عند الحاجة والضرورة، إذ في تكاملها وتعاونها وتأمين مستلزمات تطورها وتقدمها ضمانة أساسية لتطور الاقتصاد العراقي. ويستوجب هنا استخدام فعال للتجارة الخارجية استيراداً وتصديراً (النفط الخام) لصالح تنشيط عملية التنمية الإنتاجية واشباع حاجات السكان للسلع الغذائية والأساسية وإيجاد موازنة عقلانية في هذا الصدد. وفي هذا يفترض أن تلعب السياسيات المالية والنقدية والجمركية والتأمينية والبنك المركزي والمصارف عموماً ومنها التجارية، دوراً فاعلاً ومؤثراً لصالح تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي فأن السياسة اللبرالية الجديدة، التي برهنت على توجهها الصارم في تشديد استغلال الشعوب وفي إعاقة عملية التنمية المعجلة

والإنتاجية في الدول النامية، التي تقترحها المؤسسات المالية الدولية، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أو الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ليست هي المناسبة للاقتصاد العراقي بأي حال، وبالتالي لا بد من وضع سياسة اقتصادية–اجتماعية جديدة لا يمكن أن نتوقعها من النظام السياسي الطائفي والفاسد السائد في العراق. كم كان الدكتور علي مرزا على حق حين كتب في نهاية هذا القسم ما يلي: "لذلك يجب تبني سياسة صناعية تستخدم وسائل جُرِبَت في العديد من الدول، ومن بينها جنوب شرق آسيا والصين، في إسناد صناعتها ومن ثم اختيار صناعات تستطيع المنافسة في السوق الدولية. وفيما عدا ذلك سيستمر ضمور نصيب القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي أو يركد عند مستواه المتدني الحالي. فبعد مسيرة تسعة/عشرة عقود أصبحت القيمة المضافة للصناعة التحويلية خلال 2006–2014 تُكوِّن 1,6% فقط من الناتج المحلي الإجمالي (مقاساً بأسعار 2005) مقارنة مع 5,0% في 1981–1989و2.2% في 1970–1978." (أنظر: مرزا، التاب، ص 257).

انتهت الحلقة الثانية عشرة وتليها الحلقة الثالثة عشرة والأخيرة التي تتضمن تعليقاً عاماً على الكتاب وخاتمته

كاظم حبيب

د. كاظم حبيب

نظرة في كتاب "الاقتصاد العراقي – الأزمات والتنمية للسيد الدكتور علي خضير مرزا

الحلقة الثالثة عشرة: المستقبل الاقتصادي

قراءة في الفصل التاسع عشر: هل يمكن تحقيق التنويع الاقتصادي والإفلات من الفخ الريعي في العراق

بين الفصلين العاشر والتاسع عشر ثمانية فصول كان بالإمكان تناولها بالتعليق وإبراز أهمية الموضوعات التي عالجتها للاقتصاد والمجتمع في العراق، والإشارة إلى الجهود الطيبة والمحمودة التي بذلها الزميل الدكتور علي خضير مرزا في إنجازها، بغض النظر عن مدى الاتفاق أو الاختلاف في وجهات النظر إزاء هذه المسألة أو تلك، إذ كما قال الزميل "أما الاختلاف في الرأي فلا يفسد للود قضية"، وهو أمر مهم باستمرار للحوار والنقاش والتفاعل المستمر في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أجل تطوير نشاطاتنا وأعمالنا الفكرية في مختلف المجالات الحياتية في العراق. ولكن ظروفي الخاصة ما عادت تسمح في المواصلة لقراءة متمعنة في بقية الفصول، ولكني ارتأيت أن أنهي هذه السلسلة من المقالات المترابطة بمقال أخير حول الفصل التاسع عشر لأنه الفصل الأخير في الكتاب ولأن الزميل المؤلف يطرح فيه تصوره لمستقبل الاقتصاد العراقي.

اعتقد بأن هناك اتفاقاً عاماً بين جميع الباحثات والباحثين في الاقتصاد بأن العراق قد سقط منذ أوائل الخمسينات في الفخ الريعي النفطي وقُيده حكامه وحُرموه من تنويع اقتصاده الوطني وتغيير بنية المجتمع والدخل القومي. وهذا الفخ الريعي لا يزال سائداً وأشد من السابق، إذ يرزح تحت وطأته الملايين من شعب العراق، وسيبقى خاضعاً له وقابعاً فيه ما لم يعمل الشعب وقواه الحية على تغيير الواقع الراهن واستبدال النظام الحالي بنظام آخر عقلاني، مدني وديمقراطي حر، أي دعم قيام نظام وطني ديمقراطي في مجتمع مدني عقلاني يعي أهمية الإفلات من الفخ الريعي وسبل تحقيق ذلك والآماد التي يحتاجها، من خلال تغيير بنية الاقتصاد الوطني وتنويعه بما يسهم في تغيير بنية المجتمع الطبقية وينوع ويزيد من التشغيل ويغير في بنية الدخل القومي وفي التناسب المختل منذ عقود فيه.

الباحث المختص والكاتب الدكتور مرزا يضعنا ف الفصل الأخير من كتابه أمام مجموعة من الاستنتاجات المهمة التي ميزت الكتاب منذ الصفحات الأولى حتى نهايته، أشير إلى أبرزها فيما يلي:

الاستنتاج الأول: يكتب مرزا "إن توفر عوائد تصدير النفط خلال العقود الماضية من جهة، والأزمات التي وقع بها العراق أثناءها، من جهة ثانية، منعه من إيجاد قاعدة إنتاجية مستدامة بديلة تديم معيشة السكان وتوفر الاستخدام لقواه العاملة المتزايدة." (أنظر: مرزا، الكتب، ص 483). اتفق مع هذا الاستنتاج السليم، إلا لإنه يشكل نصف الحقيقة، وأضيف هنا، كما أرى النصف الثاني منها. أضيف هنا فقرتين مهمين لاستكمال هذا الاستنتاج، وهما: أ) السياسات التي مارستها القوى الاستعمارية، ولاسيما البريطانية خلال الفترة الملكية،

في منع التصنيع التحويلي فعلياً، وفي فترات لاحقة، وفي الوقت الحاضر تلعب سياسات إيران وتركيا دوراً استثنائياً في منع التصنيع الوطني وإقامة مشاريع الطاقة الكهربائية؛ وب) سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة التي أما من حيث المصالح الطبقية أو/و من حيث الوعي الاقتصادي والاجتماعي، إذ لم تعر النخب الحاكمة أي اهتمام حتى الآن لتصنيع البلاد وتحديث الزراعة فيه، بل وجدت في النفط منفذا لها لتصريف مشكلاتها وبعض علاقاتها مع المجتمع، ولكنها ساهمت في تنشيط الأزمات مع المجتمع، ومنها البطالة والفقر والحرمان وضعف التقدم.

الاستنتاج الثاني: إن النفط لا يستطيع بمرور الوقت أن يوفر ما يحتاجه المجتمع من موارد مالية بسبب تراجع دور النفط في استهلاك الطاقة العالمي وفي بروز بدائل مهمة له. وهذا الاستنتاج بدأ بالتشكل منذ أن برزت أزمة الطاقة في النصف الأول من سبعينيات القرن الماضي، والتي أشار إليها المؤلف ف مكان آخر.

الاستنتاج الثالث: يشير المؤلف إلى تخلف العراق في حل إشكاليات المياه مع البلدان المتشاطئة في الوقت المناسب، وبالتالي ساهم هذا في البروز الحاد لإشكالية شحة المياه، والتي بدأت منذ سنوات تؤثر سلباً على القطاع الزراعي وتنويع الاقتصاد الوطني وتوفير المياه الصالحة للشرب. يطرح أهمية العمل على الاستخدام العقلاني للمياه المتوفرة سنوياً. ولكني استدرك هنا، إذ أرى بإن هذا الحل العملي والضروري لن يكون سهلاً ومتيسراً بسبب طبيعة سلطات وأجهزة الدولة الراهنة والمجتمع التي لم تدرك حتى الآن معنى التوفير في المياه وأهميته وضروراته الملحة.

الاستنتاج الرابع: ويرى الكاتب مرزا "إن الانتصار على داعش وإعادة توحيد البلد أطلقا شعوراً وطنياً ملموساً، يمكن أن يُستثمر في المساهمة في معالجة هذه المشاكل وإيجاد تسويات للمعضلات المزمنة ومواجهة تحديات مستقبلية صعبة." (أنظر، المصدر نفسه، ص 483). وأهمية هذا الاستنتاج الواضح والصريح تبرز في الشروط أو المستلزمات التي يطرحها الزميل لتحقيق ما هو منشود، والتي عجز العراق حتى الآن عن توفيرها، بسبب طبيعة النظام السياسي الطائفي والمحاصصي القائم. فالزميل يشير بصواب إلى خمسة شروط أو مستلزمات لتحقيق التنويع الاقتصادي والسير على طريق التنمية المستدامة التي يحتاجها العراق وتستوجبها عملية التنمية المستدامة، والتي يؤيد هذه الشروط كل عاقل واعٍ لواقع العراق الراهن والتغيير الجذري المنشود:

(أ) الحفاظ على وحدة البلد، (ب) التوصل إلى منظومة حوكمة جامعة وطنية، بعيداً عن المحاصصة والفساد، (ج) تسوية الخلافات بين السلطة المركزية وإقليم كردستان، (د) دواعي تعديل الدستور، (هـ) تكوين

تصور للتخلص من الهيكل الاقتصادي الأحادي الحالي والتوصل لهيكل اقتصادي متنوع قادر على توفير الاستخدام المستديم والمعيشة الكريمة للسكان. ولكن الزميل لم ينس الإشارة الضرورية على قضايا داخلية وخارجية أخرى تستوجبها هذه العملية ويعاني منها العراق كثيراً، ومنها تدخل دول الجوار في الشؤون الداخلية للعراق. (أنظر: مرزا، الكتاب، ص 484/283).

ثم يطرح الزميل مرزا تصوراته الواقعية عن الصعوبات التي ستجابه عملية التخلص من الفخ الريعي النفطي وما تستوجبه مثل هذه العملية من سياسة وأدوات وسبل وإرادة وطنية، وكذلك تصوره للمصاعب التي تواجه مستقبل العراق في تغيير بنيته الاقتصادية الراهنة لصالح التنويع الاقتصادي للفترة الواقعة بين الوقت الحاضر والأعوام القادمة حتى العام 2040 و2060، والجهود الاستثنائية التي يفترض أن تبذل لتحقيق التنويع الاقتصادي في بنية الاقتصاد والمجتمع وزيادة التشغيل لاستيعاب الأيدي العاطلة والقوى الجديدة التي تدخل كل سنة في سوق العمل، وزيادة معدلات نمو الدخل القومي وتغيير بنيته، وتحسين مستوى مدخولات الأفراد السنوية وتحسين مستوى حياة ومعيشة الإنسان العراقي والعدالة الاجتماعية. فالإنسان هو الغاية من النشاط الاقتصادي، أي إشباع حاجاته وإسعاده وليس استغلاله على وفق ما يجري حالياً في سائر أرجاء العالم. ولكن عبر الإنسان ذاته نصل إلى هذه الغاية المطلوبة إشباع حاجات الإنسان وتقدمه وإسعاده.

لا بد لي في الختام أن أهنئ الزميل علي مرزا على كتابه الجديد وأشكره على تقديم كتاب يستحق القراءة والحوار والمناقشة، كما أرجو له تقديم المزيد من النتاجات الاقتصادية الثرية التي تساهم في تنوير المجتمع وفي تعميق الوعي بواقع العراق وضرورات التغيير، وأملي ان يجد هذا الكتاب المهم مكاناً له في المكتبات العامة في العراق وفي المكتبات الشخصية للعراقيات والعراقيين

(*) أستاذ الاقتصاد في جامعة المستنصرية سابقا، باحث وكاتب اقتصادي وسياسي عراقي مقيم في المهجر

شبكة الاقتصاديين العراقيين، 7 آيار/مايو 2019